



مَصْرِفُ لِيْبِيَا الْمَرْكَزِيّ
إدارة الرقابة على المصارف والنقد

التقرير السنوي لإدارة الرقابة
على المصارف والنقد

1376 و.ر (2008 مسيحي)

مؤشرات السلامة المالية والاستقرار
في القطاع المصرفي الليبي

حقوق الطبع و النشر محفوظة © 2009.

صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.
توجه جميع المراسلات المتعلقة بهذا التقرير إلى مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، على
العنوان التالي:

ص . ب 1103

طرابلس - ليبيا

بريد مصور (فاكس) ++(218)214831642

بريد إلكتروني : supervision@cbl.gov.ly

الموقع الإلكتروني : www.CBL.CO.V.LY

التقرير السنوي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد

1377 و.ر (2008 مسيحي)

((مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي))

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
1	تقديم
3	مقدمة
	الفصل الأول
	هيكل القطاع المصرفي الليبي
5	تمهيد
6	1.المصارف التجارية
6	أ) تطور هيكل المصارف الليبية
7	ب) توزيع فروع ووكالات المصارف
8	2.المصارف الأخرى
8	أ)المصرف الليبي الخارجي
8	ب) المصارف المتخصصة
8	ج) مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية
	الفصل الثاني
	الوضع المالي للقطاع المصرفي الليبي
9	تمهيد
9	1. تطور المركز المالي المجمع للمصارف التجارية
11	أ)مصادر أموال المصارف التجارية
11	• الخصوم الإيداعية
12	• الأموال الخاصة
13	ب)استخدامات أموال المصارف التجارية
13	• الجانب التمويلي
13	• الاستثمارات
14	ج) حسابات خارج الميزانية
17	2.ترتيب المصارف

الصفحة	العنوان
17	أ) الترتيب حسب الأصول داخل الميزانية
17	ب) ترتيب المصارف حسب الأصول التي تديرها
17	• حسب مجموعات المصارف.....
17	• حسب طبيعة الأصول
18	ج) ترتيب المصارف حسب الأموال الخاصة
19	3. مؤشر تركيز القطاع المصرفي Herfindahl – Hirschman index
الفصل الثالث	
رسمة القطاع المصرفي	
21	تمهيد
21	أ) النسب المتعلقة بالأموال الخاصة
22	• نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول
22	• نسبة الخصوم الإيداعية إلى الأموال الخاصة
23	ب) نسبة الملاءة
الفصل الرابع	
نوعية أصول القطاع المصرفي	
26	تمهيد
26	1. توزيع أصول القطاع المصرفي
27	2. الأصول المتداولة
27	أ) التوظيفات والحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي
29	ب) التوظيفات والحسابات لدى المصارف
32	3. القروض والتسهيلات والسلفيات
34	أ) التسهيلات المباشرة
34	• توزيع التسهيلات المباشرة حسب القطاع
35	• جودة الأصول
37	• المخصصات مقابل الديون غير المنتظمة

الصفحة	العنوان
38	ب)التسهيلات غير المباشرة
40	ج)هيكل المحفظة الائتمانية
41	د) التركيز الائتماني
الفصل الخامس	
ربحية القطاع المصرفي	
43	تمهيد
43	1. قائمة الدخل الملخصة المقارنة
44	2. هيكل الإيرادات والمصروفات
44	أ) الدخل من الفوائد
45	ب) الدخل من غير الفوائد
45	• الإيرادات من غير الفوائد
47	• المصروفات من غير الفوائد
47	• نسب الربحية
51	3. الكفاءة
الفصل السادس	
سيولة القطاع المصرفي	
52	تمهيد
52	1.تحليل ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي
52	أ) نمو الودائع حسب طبيعة الجهات المودعة
53	ب) نمو الودائع حسب أنواعها
55	2.نسبة السيولة لدى القطاع المصرفي
55	أ) نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة
56	ب) نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة وغير المباشرة
58	ج) المؤشرات الاحترازية الرقابية (الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية).....
60	• المصارف التي عجزت عن الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي المطلوب خلال سنة 2008م

الصفحة	العنوان
	الفصل السابع
	الإطار العام للرقابة المصرفية في ليبيا، وجهود تطويرها خلال الفترة 2002-2008 مسيحي
61	تمهيد
62	أولاً: أوجه الرقابة المصرفية وأساليبها
62	أ) أوجه الرقابة
62	1. الرقابة الوقائية
62	2. رقابة الأداء
62	3. الرقابة التصحيحية
63	ب) أساليب الرقابة
63	1. الرقابة الميدانية
63	2. الرقابة المكتبية
63	ثانياً: جهود تطوير الرقابة المصرفية
63	أ) إصدار تعليمات ومعايير رقابية (Regulations)
65	ب) تطبيق إجراءات الرقابة المصرفية
	الفصل الثامن
	تطور التشريعات والإجراءات الرقابية
66	أولاً:- سلطة الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي الليبي
66	ثانياً:- قانون المصارف الجديد
	الملاحق
	ملحق رقم(1)
74	تطور هيكل القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2005م-2008م
	ملحق رقم(2)
	أهم القرارات المتخذة تنفيذاً للتشريعات الرقابية، والرقابة المصرفية، خلال سنة 2008م
76

الصفحة	العنوان
	ملحق رقم (3)
77	تطور المركز المالي المجمع للمصارف التجارية العامي 2007-2008م
	ملحق رقم (4)
79	ترتيب المصارف حسب مجموع أصولها داخل الميزانية
	ملحق رقم (5)
80	ترتيب المصارف حسب إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية
	ملحق رقم (6)
81	ترتيب المصارف التجارية حسب مجموع أموالها الخاصة
	ملحق رقم (7)
82	قائمة الدخل المجمعة للمصارف التجارية خلال عامي 2007-2008م ...
	ملحق رقم (8)
83	توزيع الفروع والوكالات المصرفية حسب مناطق الجماهيرية
	ملحق رقم (9)
84	تطور ميزانية المصرف الليبي الخارجي خلال عامي 2007 م - 2008م
	ملحق رقم (10)
85	أهم البنود المالية بميزانيات المصارف المتخصصة خلال العام 2007م
	ملحق رقم (11)
86	أهم البنود المالية بميزانيات المصارف المتخصصة خلال العام 2008م
	ملحق رقم (12)
87	مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية المرخص لها للعمل في ليبيا
	ملحق رقم (13)
	المكاتب الهندسية وبيوت الخبرة المتخصصة في تقييم الأصول والعقارات
88	المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي
	ملحق رقم (14)
89	مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي
	ملحق رقم (15)
93	بيان بأسعار الفائدة المدينة والدائنة

الصفحة	العنوان
	ملحق رقم (16)
95	المنشورات الصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد من سنة 2005م إلى سنة 2008م.....
	الجدول
5	المصارف العاملة في ليبيا خلال العام 2008م
23	تطور ملاء رأس المال للمصارف التجارية
58	نسبة الفائض في الاحتياطي الإلزامي والسيولة للمصارف التجارية خلال عام 2008م
59	فائض الاحتياطي الإلزامي والسيولة المطلوبة حسب المصارف في 2008/12/31م
60	المصارف التي عجزت عن الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي
	الأشكال البيانية
	الشكل رقم (1)
7	توزيع الفروع والوكالات المصرفية حسب المناطق
	الشكل رقم (2)
9	تطور أصول المصارف التجارية داخل وخارج الميزانية خلال سنتي 2007-2008م على أساس ربع سنوي
	الشكل رقم (3)
10	تطور أصول المصارف التجارية داخل وخارج الميزانية خلال عامي 2007-2008م على أساس سنوي
	الشكل رقم (4)
10	توزيع الزيادة في مصادر الأموال خلال سنة 2008م
	الشكل رقم (5)
11	توزيع الزيادة في استخدامات الأموال خلال عامي 2007-2008م
	الشكل رقم (6)
11	تطور الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية خلال عامي 2007-2008م على أساس ربع سنوي

الصفحة	العنوان
	الشكل رقم (7)
12	تطور الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية خلال عامي 2007-2008م على أساس سنوي
	الشكل رقم (8)
14	تطور استخدامات الأموال خلال عامي 2007-2008م
	الشكل رقم (9)
14	تطور الحسابات خارج الميزانية خلال عامي 2007-2008م على أساس سنوي
	الشكل رقم (10)
15	تطور الحسابات خارج الميزانية خلال عامي 2007-2008م على أساس ربع سنوي.....
	الشكل رقم (11)
16	تطور نسبة الحسابات خارج الميزانية إلى الحسابات داخل الميزانية
	الشكل رقم (12)
16	تطور نسبة الأصول خارج الميزانية إلى الأصول داخل الميزانية
	الشكل رقم (13)
18	توزيع المصارف التجارية حسب ملكية المصارف
	الشكل رقم (14)
19	تركز القطاع المصرفي الليبي
	الشكل رقم (15)
21	نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول على أساس ربع سنوي
	الشكل رقم (16)
22	تطور نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول خلال عامي 2007-2008م على أساس سنوي
	الشكل رقم (17)
23	ملاءة رؤوس أموال المصارف التجارية المعلنة والمصرح بها على أساس سنوي.....

الصفحة	العنوان
	الشكل رقم (18)
24	توزيع المصارف التجارية حسب ملاءة رؤوس أموالها
	الشكل رقم (19)
25	تطور ملاءة رؤوس أموال المصارف التجارية خلال عامي 2007-2008 على أساس ربع سنوي
	الشكل رقم (20)
26	توزيع أصول المصارف التجارية
	الشكل رقم (21)
28	توزيع التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي على أساس ربع سنوي.....
	الشكل رقم (22)
28	توزيع التوظيفات والحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي على أساس سنوي
	الشكل رقم (23)
29	توزيع الحسابات لدى المصارف حسب طبيعة الحسابات على أساس ربع سنوي
	الشكل رقم (24)
30	توزيع الحسابات لدى المصارف حسب طبيعة الحسابات على أساس سنوي.....
	الشكل رقم (25)
31	توزيع الحسابات لدى المصارف حسب طبيعة المصارف على أساس ربع سنوي
	الشكل رقم (26)
31	توزيع الحسابات لدى المصارف حسب طبيعة المصارف على أساس سنوي.....
	الشكل رقم (27)
32	تطور إجمالي التسهيلات المباشرة وغير المباشرة على أساس سنوي.....
	الشكل رقم (28)
33	تطور التسهيلات المباشرة وغير المباشرة على أساس ربع سنوي.....

الصفحة	العنوان
	الشكل رقم (29)
33	نسبة التسهيلات غير المباشرة إلى التسهيلات المباشرة
	الشكل رقم (30)
34	نسبة التسهيلات المباشرة إلى الخصوم الإيداعية
	الشكل رقم (31)
35	نمو التسهيلات المباشرة وتوزيعها حسب القطاعات
	الشكل رقم (32)
35	تطور الديون المنتظمة وغير المنتظمة
	الشكل رقم (33)
36	نسب التسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة
	الشكل رقم (34)
37	تطور نسبة صافي التسهيلات غير المنتظمة إلى الأموال الخاصة
	الشكل رقم (35)
38	تطور نسبة المخصصات مقابل التسهيلات غير المنتظمة
	الشكل رقم (36)
38	تطور التسهيلات غير المباشرة
	الشكل رقم (37)
39	نسب توزيع التسهيلات غير المباشرة
	الشكل رقم (38)
40	تطور نسب التأمينات غير النقدية مقابل التسهيلات غير المباشرة
	الشكل رقم (39)
40	توزيع المحفظة الائتمانية
	الشكل رقم (40)
42	نسبة الأموال الخاصة إلى القروض والتسهيلات داخل وخارج الميزانية
	الشكل رقم (41)
43	ربحية المصارف من الفوائد وغير الفوائد
	الشكل رقم (42)
44	النمو في أنواع الإيرادات من الفوائد

الصفحة	العنوان
	الشكل رقم (43)
45	توزيع الدخل من الفوائد
	الشكل رقم (44)
46	تطور الإيرادات من غير الفوائد
	الشكل رقم (45)
46	توزيع الإيرادات من غير الفوائد
	الشكل رقم (46)
47	توزيع المصروفات من غير الفوائد
	الشكل رقم (47)
48	نسبة العائد (قبل الضريبة) إلى متوسط الأصول
	الشكل رقم (48)
48	نسبة العائد (قبل الضريبة) إلى متوسط حقوق المساهمين
	الشكل رقم (49)
49	تطور نسبة المصروفات إلى الإيرادات
	الشكل رقم (50)
49	معدلات الربحية من الفوائد
	الشكل رقم (51)
50	تطور نسبة الإيرادات من غير الفوائد إلى متوسط الأصول
	الشكل رقم (52)
50	تطور نسبة المصروفات من غير الفوائد إلى متوسط الأصول
	الشكل رقم (53)
51	نسبة المصروفات إلى الإيرادات
	الشكل رقم (54)
52	نسبة نمو ودائع القطاعين العام والخاص خلال عامي 2007-2008م
	الشكل رقم (55)
53	توزيع ودائع المصارف التجارية حسب القطاع
	الشكل رقم (56)
54	تطور ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع

الصفحة	العنوان
	الشكل رقم (57)
54	توزيع ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع
	الشكل رقم (58)
55	تطور صافي الأموال السائلة والالتزامات المباشرة
	الشكل رقم (59)
56	تطور نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة
	الشكل رقم (60)
57	تطور الأموال السائلة والالتزامات المباشرة وغير المباشرة
	الشكل رقم (61)
57	تطور نسب السيولة مقابل الالتزامات المباشرة وغير المباشرة
	الشكل رقم (62)
61	الهيكل التنظيمي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد

تقديم

يتولى مصرف ليبيا المركزي عملية تطوير القطاع المصرفي الليبي ، في إطار السياسات الرامية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي ، وبناء قطاع مصرفي رائد ، قادر على التعامل مع المتغيرات والمعايير الدولية ، على النحو الذي يؤدي إلى الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية. وفي إطار اضطلاع مصرف ليبيا المركزي بمهامه في الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي ، التي حددها القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر (2005م) بشأن المصارف، شرع المصرف في تنفيذ خطته الإستراتيجية الشاملة، الرامية إلى النهوض بالقطاع المصرفي الليبي في مختلف المجالات، ورسم السياسة النقدية، الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، فضلاً عن ممارسة المصرف دوره في الإشراف على القطاع المصرفي ، بما يواكب التطورات والمستجدات في مجال الرقابة المصرفية ، على الصعيدين المحلي والدولي ، وبما يساهم في تعزيز وترسيخ دعائم الاستقرار النقدي ، ويدعم متانة الأوضاع المالية للقطاع المصرفي الليبي .

وإدراكاً من مصرف ليبيا المركزي لأهمية بناء قطاع مصرفي ، يتصف بالسلامة المالية ، ويكون قادراً على تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية ، وتفادي تداعياتها على المؤسسات المصرفية والمالية الدولية ، عمل المصرف على تعزيز دور الرقابة المصرفية ، وحشد الإمكانيات اللازمة لممارستها .

وفي هذا الإطار ، يسرُّنا أن نُقدِّم التقرير السنوي الأول ، الذي تُصدره إدارة الرقابة على المصارف والنقد ، بمصرف ليبيا المركزي ، والذي يسلط الضوء على أوضاع المصارف الليبية ، ويبيِّن مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي . ويعكس معدلات أداء المصارف ، ويبرز أهم مؤشراتهما ، في خطوة للتعريف بهذا القطاع ، وبيان الجهود المبذولة في مراقبته والإشراف عليه ، ويلخِّص ملامح التطور الذي شهدته البيانات المالية للمصارف ومؤشراتهما الاحترافية ، وما يتمتع به القطاع المصرفي من سيولة وربحية وملاءة ، خلال الفترة التي يُغطيها التقرير (2007-2008م) .

كما يستعرض هذا التقرير التشريعات المستحدثة في مجال تنظيم القطاع المصرفي ، وما صدر عن مصرف ليبيا المركزي من قرارات ومنشورات وتعليمات في الخصوص ، اضطلاعاً بدوره الإشرافي والرقابي على عمل المصارف في الجماهيرية العظمى ، ومواكبةً للتطور الحاصل على

صعيد أنشطة المصارف التجارية وعملياتها ، وتماشياً مع التطور في المعايير الدولية ، وأفضل الممارسات المطبقة ، وفي مقدمتها معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية .

وانتهز هذه المناسبة لأحيي العاملين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد ، وأشكرهم على جهودهم المبذولة في سبيل الارتقاء بمهامهم ، تحقيقاً لأهداف مصرف ليبيا المركزي وأغراضه ، وأخص بالشكر الفريق الذي تولى إعداد هذا التقرير ، وأنجز هذا العمل المتميز ، متمنياً لهم جميعاً دوام التوفيق والتقدم .

والله ولي التوفيق

فرحات عمر بن قدارة

المحافظ

مقدمة

تعمل المصارف المركزية ، وسلطات الإشراف والرقابة على المصارف والمؤسسات المالية ، في مختلف دول العالم، على تخفيض حجم المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، المُرتبطة عادة بطبيعة مصادر واستخدامات الأموال التي تديرها المصارف، فضلا عن المخاطر المتعلقة بإدارة العمل المصرفي وبيئته، بالإضافة إلى المتغيرات الدولية ، وما ينجم عنها من آثار ، تتجاوز في كثير من الأحيان حدود الدولة الواحدة .

ويُمارس مصرف ليبيا المركزي دوره في الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي الليبي ، من خلال إدارة الرقابة على المصارف والنقد ، تنفيذاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر (2005م) بشأن المصارف. وقد شهدت جهود الرقابة المصرفية في ليبيا تطوراً ملحوظاً منذ صدور هذا القانون، حيث حفلت الفترة التالية لصدوره تطورات، كمية ونوعية، في النشاط المصرفي، شملت عدد المصارف، وهياكل رؤوس أموالها؛ فقد أصدر مصرف ليبيا المركزي عدداً من القرارات، استهدف من خلالها تنظيم مختلف نشاطات المصارف، وضمان سلامتها، وتوافقها مع المعايير التي تحكم العمل المصرفي، وتحفظ أموال المودعين وحقوق المساهمين.

ويعكس التقرير السنوي الأول لإدارة الرقابة على المصارف والنقد (2008 مسيحي) أوضاع القطاع المصرفي الليبي، وتطور هيكله، والبيانات المجمعة للمصارف، ومؤشرات ملاءة رأس المال والسلامة المالية، بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا. كما يستعرض المؤشرات الاحترافية للرقابة، الجاري أعمالها على المصارف الخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي وراقبته.

ويقع هذا التقرير في ثمانية فصول، بالإضافة إلى ستة عشر ملحقاً إحصائياً ، حيث يتناول الفصل الأول من التقرير هيكل القطاع المصرفي الليبي، ويعرض الفصل الثاني، الوضع المالي للقطاع المصرفي وأهم التطورات التي طرأت على المركز المالي للمجمع للمصارف وترتيب المصارف، ومؤشر التركيز في القطاع المصرفي الليبي. ويبحث الفصل الثالث رسمة القطاع المصرفي والنسب المتعلقة بالأموال الخاصة وملاءة رؤوس أموال المصارف. ويستعرض الفصل الرابع نوعية أصول القطاع المصرفي ، وهيكل المحفظة الائتمانية وما يعرف بالمخاطر الكبيرة .

ويتعلق الفصل الخامس من التقرير، بربحية القطاع المصرفي من خلال قائمة الدخل الملخصة المقارنة للقطاع ومؤشر الكفاءة به. أما الفصل السادس فهو مُخصَّص لاستعراض سيولة القطاع المصرفي، والمؤشرات الاحترافية الرقابية وكيفية متابعتها. ويتناول الفصل السابع الإطار العام للرقابة المصرفية، وجهود تطوير الرقابة على المصارف في ليبيا خلال الفترة 2002-2008 مسيحي، والأساليب المطبقة في الرقابة والإشراف على المصارف، ويستعرض الفصل الثامن أهم التشريعات الرقابية وفقاً لأحكام قانون المصارف واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه.

ويأتي هذا التقرير السنوي الأول ، في إطار تحليل أوضاع المصارف في الجماهيرية وتقييمها، للوقوف على مدى توافقها مع معايير وأساليب عمل الصناعة المصرفية، ومدى التزامها بالتشريعات النافذة، وآفاق تبني وتطبيق المعايير الجديدة لملاءة رأس المال وفقاً لبازل (2)، وسعيًا إلى تعزيز الثقة في القطاع المصرفي الليبي، بصفة خاصة، والقطاع المالي على وجه العموم.

وبالنسبة للمصارف التجارية، فإن هذا التقرير، فضلاً عن كونه يعكس مؤشرات السلامة المالية والاستقرار بالقطاع المصرفي، بصفة عامة، يعتبر مكملاً للتقارير الرقابية السنوية التي تعدها إدارة الرقابة على المصارف والنقد، عن كل مصرف من المصارف العاملة، وتنصب على تحليل المراكز المالية لهذه المصارف وفقاً لأسلوب تحليل (CAMELS) وتنتهي إلى وضع ملاحظات ومطالب تحدد لكل مصرف على حدة ، وتتم إحالة هذه التقارير إلى المصارف للرد على الملاحظات الواردة بها، ووضع استراتيجية وبرنامج عمل لتصحيح أوضاع المصرف، وبما يكفل امتثاله لكافة الضوابط والتعليمات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي والتشريعات النافذة، وتوفير نظم داخلية لتقدير ملاءة رأسماله، التي تؤسس على تقييم المخاطر التي يعمل في ظلها.

نأمل أن يساهم هذا التقرير في تسليط الضوء على مؤشرات السلامة المالية والاستقرار بالقطاع المصرفي الليبي والتعريف بها، وان يعزز الثقة في القطاع المصرفي، ويساعد في رسم الاستراتيجيات والتوجهات التي يعمل مصرف ليبيا المركزي على تنفيذها، من أجل النهوض بالقطاع المصرفي الليبي ، وضمان سلامته والرفع من قدراته التنافسية، وكفالة التزامه بمعايير الرقابة المصرفية، وفقاً لمقررات لجنة بازل، وأفضل الممارسات دولياً.

والله الموفق لما فيه الخير

د. محمد عبدالجليل أبوسنينة
مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد

الفصل الأول

هيكل القطاع المصرفي في ليبيا

تمهيد:-

يتكون القطاع المصرفي في ليبيا من مصرف ليبيا المركزي، الذي يمثل السلطة النقدية والمسئول عن الإشراف والرقابة على المصارف، وعدد من المصارف التجارية العامة، بالإضافة إلى عدد من المصارف التجارية الخاصة ومصارف ذات ملكية مختلطة، ومصارف متخصصة، والمصرف الليبي الخارجي، فضلاً عن عدد من المصارف التجارية التي يساهم في رؤوس أموالها شريك أجنبي، وعدد من مكاتب تمثيل للمصارف الأجنبية والجدول رقم(1) يوضح عدد المصارف المرخص لها والبالغ عددها (21) مصرفاً بما في ذلك المصرف الليبي الخارجي وعدد (22) مكتب تمثيل مصارف.

الجدول رقم (1)

المصارف العاملة في ليبيا (2008 م)

ملاحظات	العدد	طبيعة المصرف
	2	مصرف تجاري عام
	9	مصرف تجاري خاص
	2	مصرف تجاري مختلط
	2	مصرف تجاري خاص مع شريك استراتيجي أجنبي
المصرف الليبي القطري لم يباشر نشاطه	2	مصارف تساهم فيها مصارف ومؤسسات مالية أجنبية *
المصرف الليبي الخارجي	1	مصارف ليبية (أوفشور)
	4	مصارف متخصصة
	22	مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية

(*) مصرف الخليج الليبي الأول والمصرف الليبي القطري

ويوضح الملحق رقم(1) كيفية تطور هيكله المصارف التجارية العاملة في الجماهيرية منذ عام 2005م، حيث كان عددها(57) مصرفاً إلى أن أصبح عددها(16) مصرفاً في نهاية سنة 2008م.

1 - المصارف التجارية

أ -تطور هيكل المصارف الليبية:-

صدر القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر (2005) ف بشأن المصارف.

شهد عدد المصارف التجارية وهيكل رأسمالها تطوراً كبيراً خلال العقد الأول من هذا القرن، حيث صدر القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر. 2005 ف بشأن المصارف، الذي ألغى القانون رقم (1) لسنة 1993م بشأن المصارف والنقد والائتمان، مما أحدث تطوراً نوعياً في عدد المصارف التجارية وفي هيكل رؤوس أموالها، وزاد عدد المصارف التجارية الخاصة التي تعمل كشرركات مساهمة ليبية بجانب مجموعة المصارف التجارية العامة. وكان لصدور القانون رقم (1) لسنة 2005 ف بشأن المصارف، تأثير كبير على رؤوس أموال المصارف، حيث اشترطت المادة (67) منه، أن لا يقل رأس المال المدفوع لأي مصرف تجاري عن مبلغ عشرة ملايين دينار، وبالتالي صار الحد الأدنى لرأس المال المكتتب فيه لأي مصرف مبلغ (33.33) مليون دينار.

زيادة الحد الأدنى من رأس المال المدفوع للمصرف التجاري إلى 10.0 مليون دينار.

كما أجاز القانون لمصرف ليبيا المركزي الإذن بتأسيس مصارف برأس مال أجنبي، والإذن للمصارف الأجنبية بالمساهمة في مصارف محلية، أو فتح فروع أو مكاتب تمثيل لها داخل الجماهيرية وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها مصرف ليبيا المركزي، وقد أدى ذلك إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي في ليبيا، الذي كان يتكون، بشكل أساسي، من مصارف مملوكة من القطاع العام ومصارف أهلية ذات رأسمال محدود.

وقد تمثلت أهم هذه التطورات في الآتي :-

1 تحويل عدد(6) مصارف أهلية إلى مصارف تجارية خاصة (مصرف بنغازي الأهلي- مصرف طرابلس الأهلي- مصرف حي الأندلس الأهلي- مصرف النقاط الخمس الأهلي - مصرف العجيلات الأهلي- ومصرف سهل جفارة الأهلي) تعمل وفق متطلبات القانون رقم (1) لسنة 2005 مسيحي، بشأن المصارف، ودمج عدد(40) مصرفاً أهلياً في المؤسسة المصرفية الأهلية، وأصبحت هذه المصارف فروع لها .

إعادة هيكلة المصارف الأهلية

إعادة هيكلة المصارف التجارية

2 -بيع حصص في مصارف تجارية إلى شركاء إستراتيجيين أجانب.

3 -دمج بعض المصارف العامة.

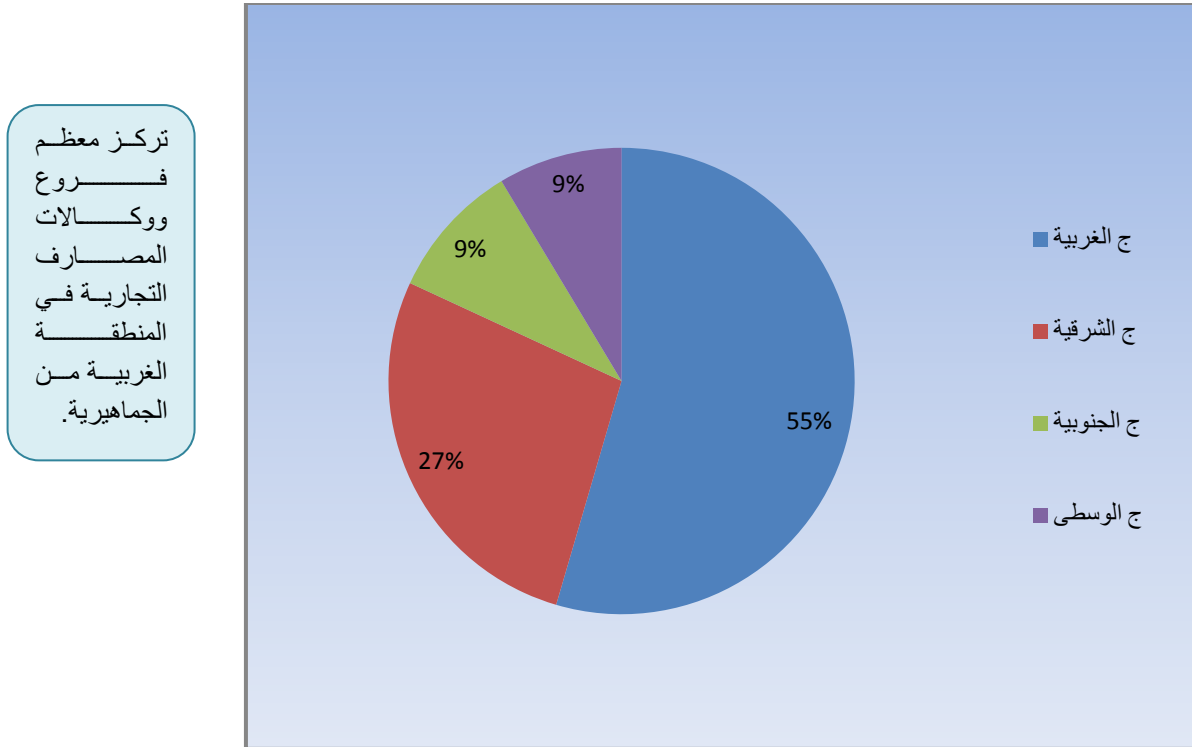
4 -الإذن للمصارف التجارية الخاصة بإدخال شركاء استراتيجيين أجانب لتأسيس مصارف جديدة ذات ملكية مشتركة مع جهات ليبية.

ب - توزيع فروع ووكالات المصارف:-

بلغ عدد فروع ووكالات المصارف العاملة بالجمهورية العظمى(455) فرعاً ووكالة ويبين الشكل البياني التالي توزيع فروع ووكالات المصارف بحسب المناطق الجغرافية في الجمهورية، حيث يلاحظ تركز الفروع والوكالات المصرفية في المنطقة الغربية وبنسبة (55%) وفي المنطقة الشرقية بنسبة (27%) .

الشكل رقم (1)

توزيع الفروع والوكالات المصرفية حسب المناطق الجغرافية



أما فيما يتعلق بتوزيع عدد الفروع والوكالات حسب المصارف العاملة بالجمهورية، يلاحظ أن مصرف الجمهورية له أكبر عدد من الفروع تصل نسبتها إلى 34% من إجمالي عدد الفروع والوكالات بالقطاع المصرفي، يليه

مصرف الوحدة بنسبة 16%. والملحق رقم(8) يبيّن توزيع الفروع والوكالات حسب المصارف.

2- المصارف الأخرى

أ- المصرف الليبي الخارجي:-

أسس المصرف الليبي الخارجي بموجب القانون رقم (18) لسنة 1972م ويمارس هذا المصرف نشاطه أصلاً كمصرف offshore يقدم خدماته للمؤسسات والشركات ويعتبر من المصارف التي تركز على خدمات الجملة (wholesale bank)، وللمصرف الليبي الخارجي عدد من المساهمات المنتشرة في مختلف دول العالم حيث يبلغ رأس مال المصرف حتى 2008/12/31 م 1.0 مليار دولار، والملحق رقم(9) يبيّن تطور ميزانية المصرف الليبي الخارجي خلال عامي 2007 م-2008م. وقد شهد نشاط المصرف الليبي الخارجي تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث صار يتطلع لتقديم بعض الخدمات للشركات المحلية والأجنبية العاملة داخل الجماهيرية، ويسعى لتبني وتنفيذ إستراتيجية جديدة للنهوض بالمصرف.

ب - المصارف المتخصصة :-

يوجد في الجماهيرية العظمى أربعة مصارف متخصصة (المصرف الزراعي- مصرف التنمية - مصرف الادخار العقاري- المصرف الريفي)، تتولى تمويل المشروعات الصناعية والتنمية، والمشروعات الزراعية، والاستثمار العقاري والإسكان، بالإضافة إلى القروض التي يمنحها المصرف الريفي لتمويل النشاطات الفردية والأسرية المحدودة. ويبيّن الملحقين رقم(10) و(11) تطور ميزانيات المصارف المتخصصة خلال العامين 2007 م- 2008 م.

ج- مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية:-

أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (2005/42) بشأن تنظيم آلية تأسيس مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية ووضع الشروط والضوابط المنظمة لنشاطاتها، ويوجد بالجماهيرية العظمى عدد(22) مكتب تمثيل للمصارف الأجنبية، تفاصيلها على النحو المبين بالملحق رقم (12) من هذا التقرير.

الفصل الثاني الوضع المالي للقطاع المصرفي الليبي

تمهيد:-

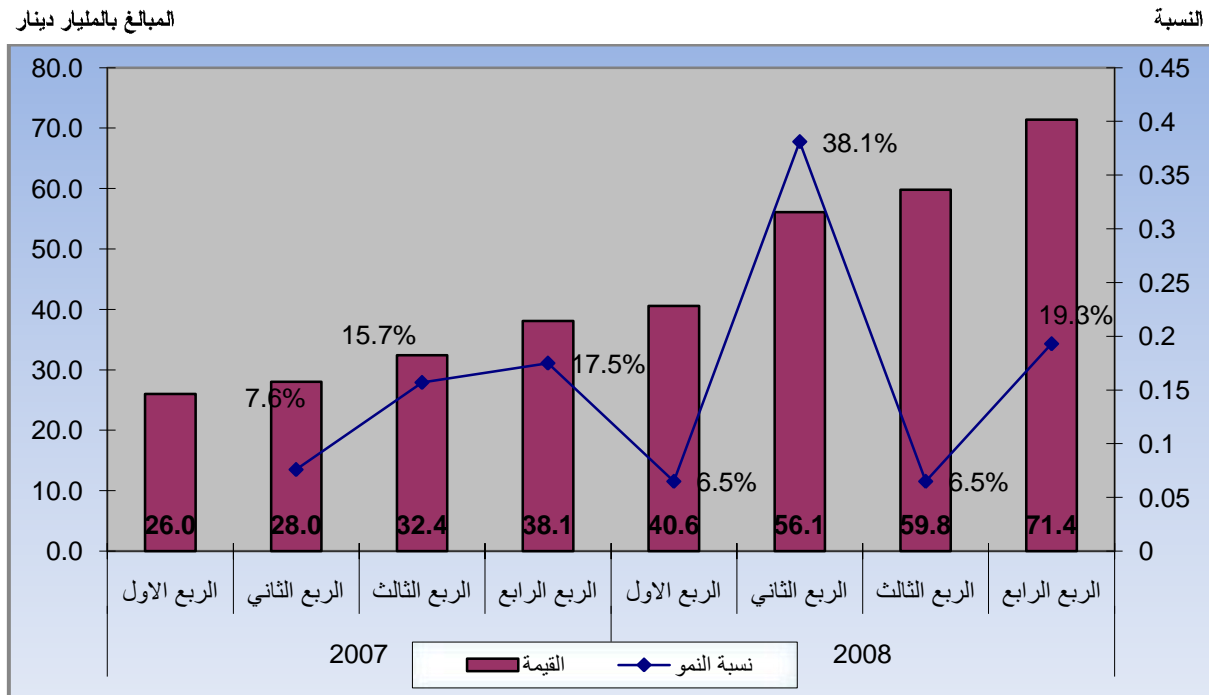
يستعرض هذا الفصل البيانات المالية، والمعلومات ذات العلاقة بالمخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي وفقاً للبيانات الواردة من المصارف التجارية، خلال عام 2008 م، بالمقارنة ببيانات عام 2007 م.

1. تطور المركز المالي للمجمع للمصارف التجارية:-

تمكن القطاع المصرفي من تنمية حجم الأصول (داخل وخارج الميزانية) التي يديرها خلال عامي 2007م-2008م، فقد ارتفع حجم الأصول في الربع الأول من سنة 2008م، إلى 40.6 مليار دينار، وبنسبة زيادة تقدر بـ 56% وبالمقارنة بالربع الأول من سنة 2007م، وحيث بلغ حجم الأصول 26.0 مليار دينار، وبمقارنة حجم الأصول في الربع الأخير من عام 2007م بحجم الأصول في الربع الأخير من عام 2008م، نجد أنها زادت من 38.1 مليار دينار، إلى 71.4 مليار دينار، وبنسبة نمو تقدر بـ 87%، وبلغ مجموع أصول القطاع المصرفي (داخل الميزانية) 48.3 مليار دينار في 2008/12/31 م، مقابل 29.2 مليار دينار في 2007/12/31 م وبارتفاع قدره 19.1 مليار دينار بنسبة نمو بلغت 65%، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (2).

الشكل رقم (2)

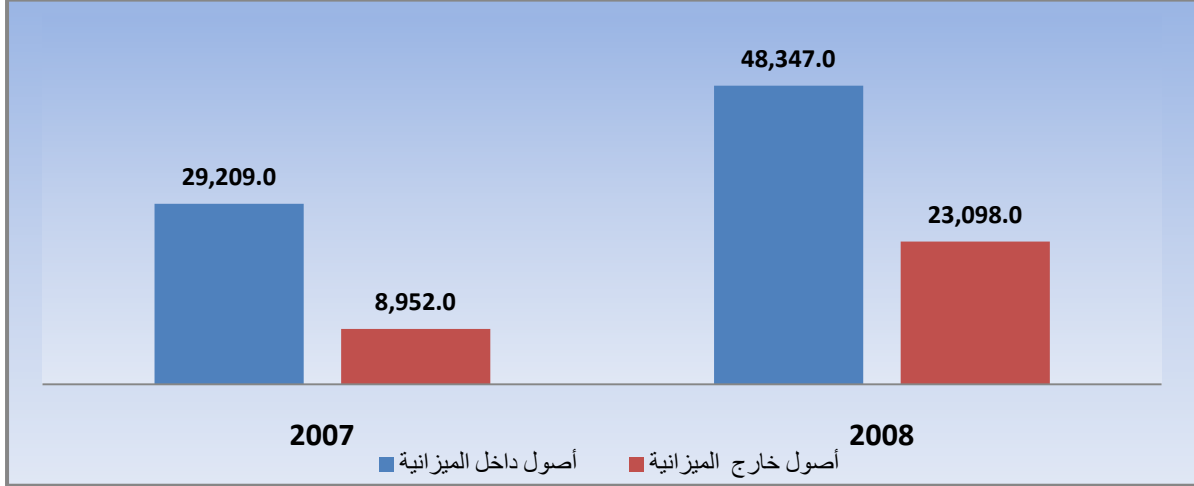
تطور أصول المصارف التجارية داخل وخارج الميزانية خلال سنتي 2007م - 2008م على أساس ربع سنوي



الشكل رقم (3)

تطور أصول المصارف التجارية داخل وخارج الميزانية
خلال سنتي 2007 م - 2008 م

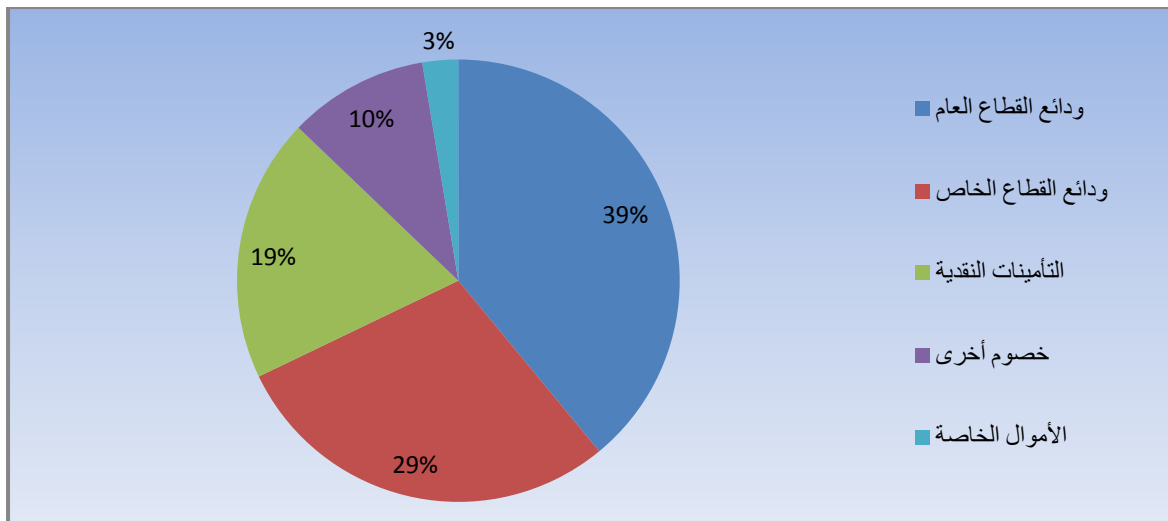
المبالغ بملايين الدينانير



وكان العامل الرئيسي وراء هذا النمو هو التحسن الذي طرأ على مصادر أموال المصارف، حيث نمت الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية بنسبة 68.9%. ويستعرض الشكل البياني رقم (4) والشكل البياني رقم (5) كيفية توزيع الزيادة في مصادر أموال المصارف التجارية واستخداماتها، والبالغة 19.1 مليار دينار، على مجمل الحسابات خلال عام 2008 م.

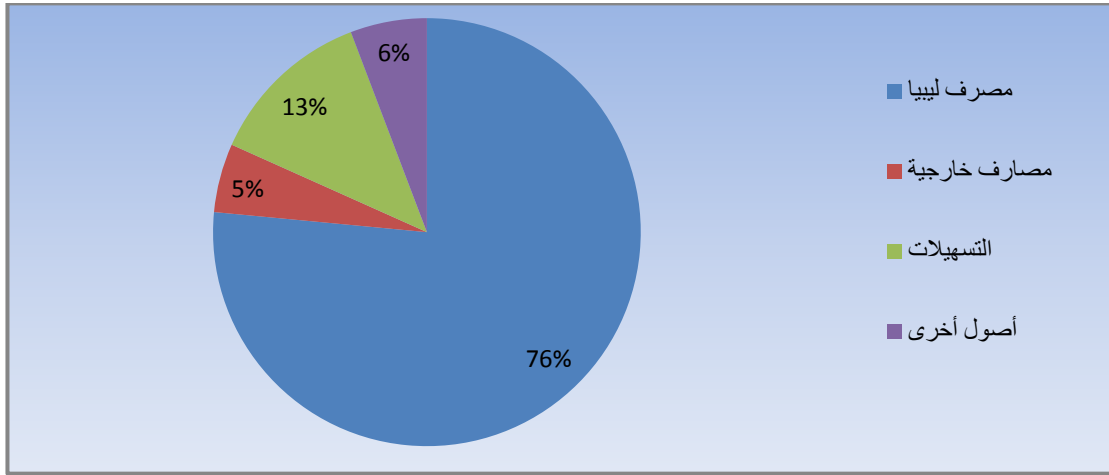
الشكل رقم (4)

توزيع الزيادة في مصادر الأموال خلال سنة 2008 م



الشكل رقم (5)

توزيع الزيادة في استخدامات الأموال خلال سنة 2008 م



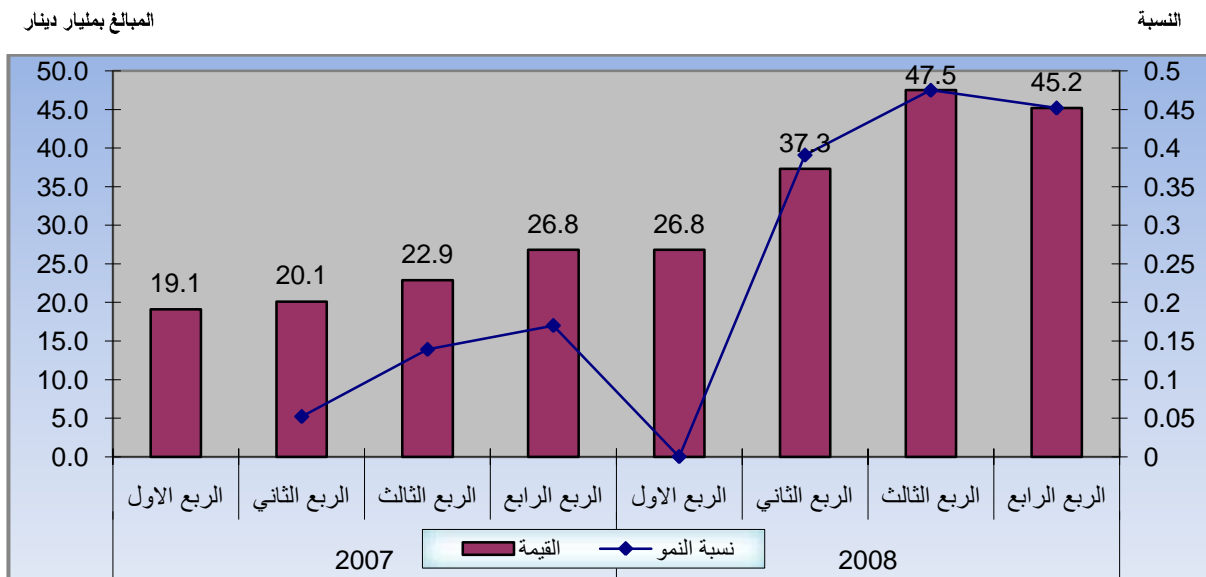
أ- مصادر أموال المصارف التجارية:-

• الخصوم الإيداعية:-

ارتفعت الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية من 19.1 مليار دينار، خلال الربع الأول من سنة 2007 م إلى 26.8 مليار دينار، خلال الربع الرابع من نفس السنة، واستمرت الخصوم الإيداعية في النمو خلال سنة 2008 م، حيث زادت من 26.8 مليار دينار في الربع الأول من سنة 2008 م، لتصل إلى أعلى قيمة لها في نهاية الربع الثالث من عام 2008 م، حيث بلغت 47.5 مليار دينار، تم أصبحت 45.2 مليار دينار، في الربع الأخير من عام 2008 م، بنسبة نمو تقدر بـ 68.6% بالمقارنة بالربع الأخير من عام 2007 م.

الشكل رقم (6)

تطور الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية خلال سنتي 2007 م - 2008 م



وقد تركز هذا النمو في البنود التالية:-

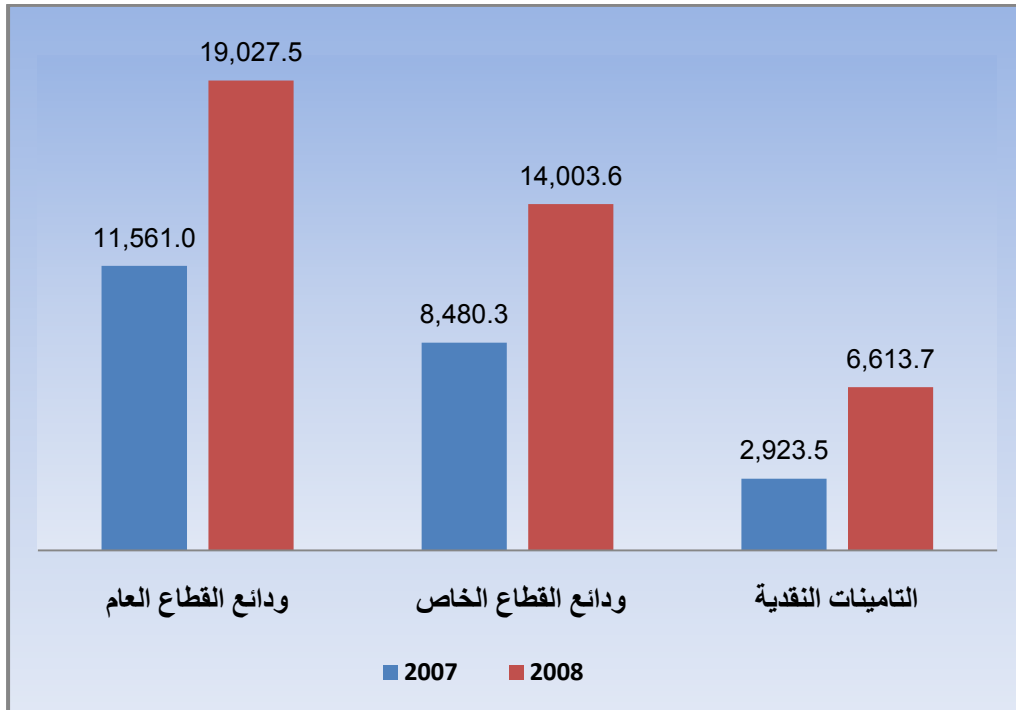
- ودائع القطاع العام التي نمت بنسبة 65%، ويرجع ذلك إلى قيام مصرف ليبيا المركزي بإقفال حسابات الجهات العامة لديه، مما ساهم في ارتفاع حسابات القطاع العام لدى المصارف التجارية، وكان أهم ارتفاع قد شهده الربع الثالث خلال سنة 2008 م.
- ودائع القطاع الخاص التي نمت بنسبة 65% أيضاً خلال العامين 2007 م - 2008 م.
- نمو التأمينات النقدية بنسبة 126%، نتيجة الارتفاع الكبير في حسابات خارج الميزانية وعلى النحو الذي سيتم الإشارة إليه فيما بعد.

الشكل رقم (7)

تطور أهم بنود الخصوم الإبداعية للمصارف التجارية خلال

سنتي 2007 م - 2008 م

لمبالغ بملايين الدنانير



• الأموال الخاصة:-

ارتفعت أموال المصارف التجارية الخاصة من 1.3 مليار دينار في 2007م إلى 1.8 مليار دينار في عام 2008 م، وبنسبة ارتفاع قدرها 37%، وكان ذلك نتيجة لتحقيق المصارف التجارية لأرباح نتج عنها زيادة الاحتياطات القانونية وغير المخصصة.

ب - استخدامات أموال المصارف التجارية:-

لازالت المصارف الليبية تعتمد في استخدام أصولها، بشكل أساسي، على مصرف ليبيا المركزي، حيث شكلت الأصول المستثمرة لديه حوالي 67.8% من مجموع أصولها، وفيما يلي أهم الأصول التي سجلت ارتفاعاً مهماً خلال العامين 2007 م - 2008 م:-

• الجانب التمويلي (القروض والتسهيلات)

تطور الجانب التمويلي في أصول المصارف التجارية، حيث ارتفعت القروض والتسهيلات الممنوحة من 8.1 مليار دينار سنة 2007م إلى 10.5 مليار دينار سنة 2008م، وبنسبة نمو بلغت 29.6%، وقد تركز هذا الارتفاع في القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص.

• الاستثمارات

تطورت استثمارات أصول القطاع المصرفي من 21.6 مليار دينار في 2007 م إلى 38.2 مليار دينار في 2008 م، بنسبة نمو بلغت 77%، وقد تركزت هذه الاستثمارات بمجملها في الأصول السائلة وذلك على النحو التالي:-

- تمثلت أهم استثمارات المصارف في الودائع والتوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي، التي نمت من 18.1 مليار دينار في 2007م إلى 32.8 مليار دينار في 2008 م، أي بنسبة نمو قدرها 81%، حيث كانت هذه الاستثمارات في السابق في شكل ودائع زمنية، وفي سنة 2007م استحدثت شهادات الإيداع كأحدى أدوات الاستثمار الأساسية، وأصبحت معظم التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي، خلال عام 2008م، على شكل شهادات إيداع.

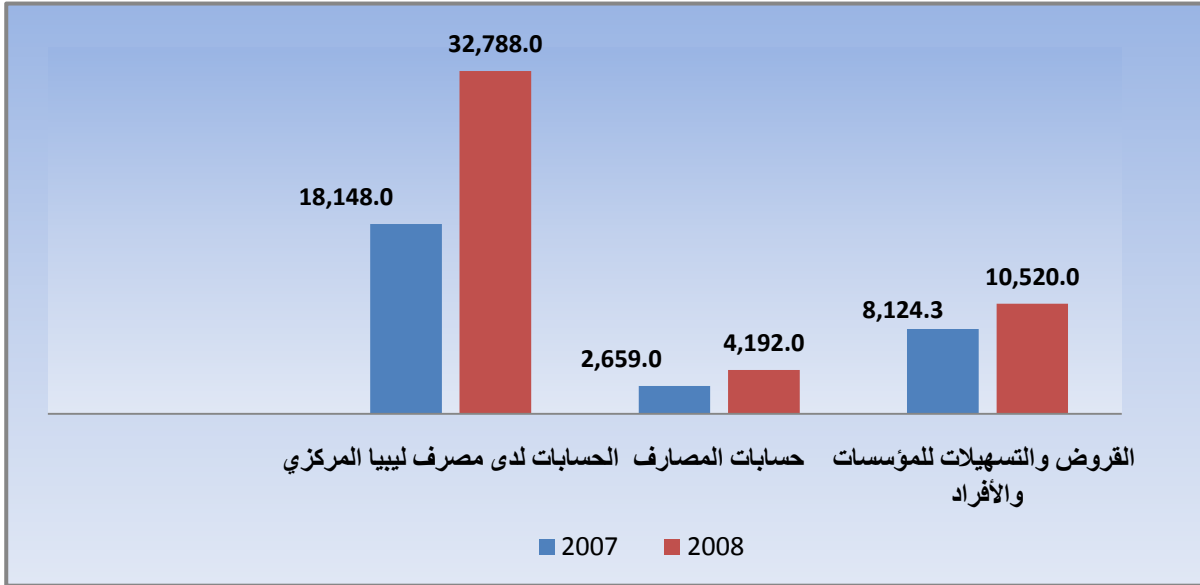
- احتلت الودائع لدى المصارف بالخارج الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية في استثمارات المصارف حيث ارتفعت من 2.4 مليار دينار في 2007م إلى 3.7 مليار دينار في 2008 م، وبنسبة نمو قدرها 52%.

قرار مجلس
إدارة مصرف
ليبيا المركزي
(67) لسنة
2007 مسيحي
بالإذن لمصرف
ليبيا المركزي
بإصدار شهادات
إيداع.

الشكل رقم (8)

تطور استخدامات الأموال خلال سنتي 2007 م - 2008 م

المبالغ بملايين الدنانير



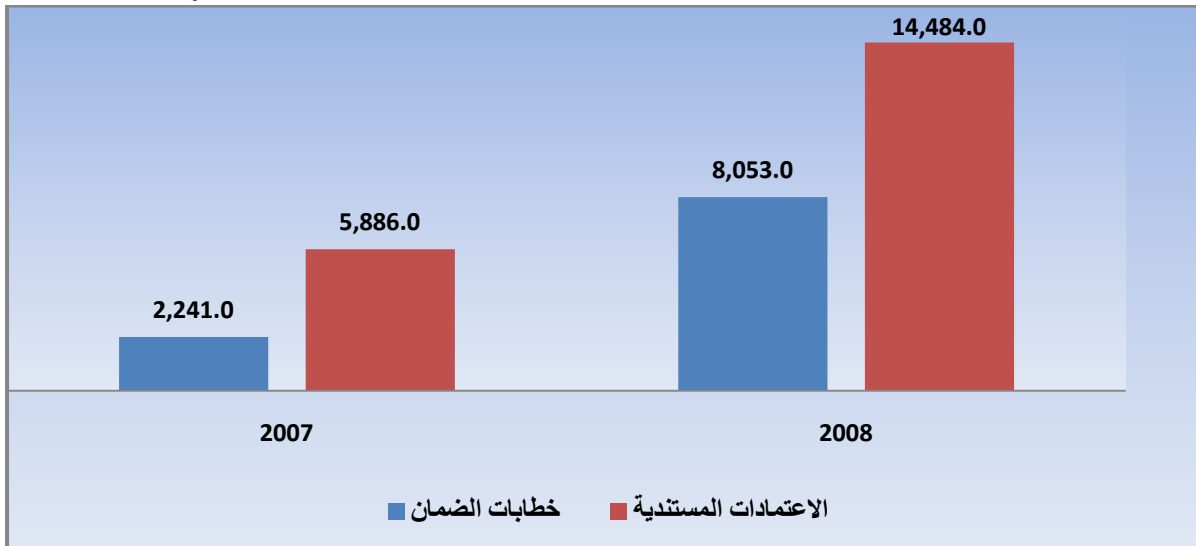
ج- حسابات خارج الميزانية:-

ارتفعت الحسابات خارج الميزانية للمصارف التجارية بشكل ملحوظ من مبلغ 8.9 مليار دينار، سنة 2007 م إلى 23.1 مليار دينار في 2008 م، وبنسبة ارتفاع قدرها 158%، وقد تركز هذا الارتفاع في الاعتمادات المستندية المفتوحة التي نمت بنسبة 146% وفي خطابات الضمان التي نمت بنسبة 259%. ويوضح الشكل رقم (9) التطور في رصيد الحسابات خارج الميزانية .

الشكل رقم (9)

تطور الحسابات خارج الميزانية

المبالغ بملايين الدنانير



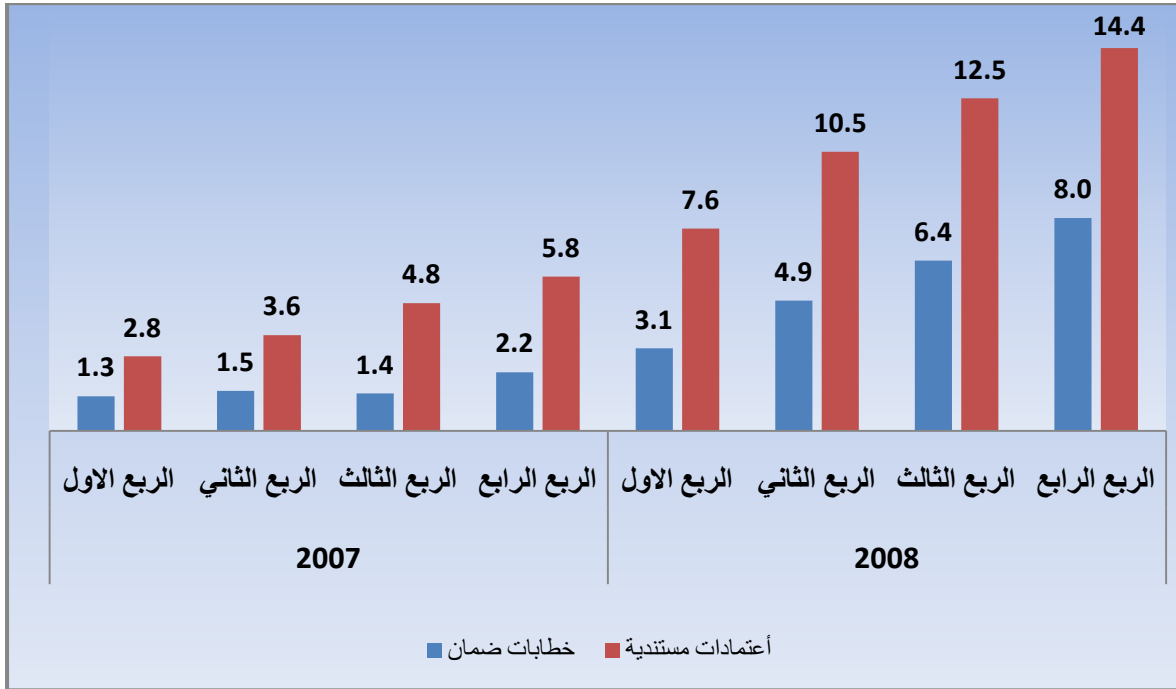
أظهرت الاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان المفتوحة لدى المصارف التجارية وتيرة نمو متصاعدة خلال عامي 2007 م - 2008 م، حيث زادت الاعتمادات المستندية بنسبة 182% في المتوسط، خلال الربعين الأول والثاني من عام 2008م، بالمقارنة بالربعين الأول والثاني من عام 2007 م، وزادت خطابات الضمان بنسبة 183%، في المتوسط خلال الربعين الأول والثاني من عام 2008 م، بالمقارنة بالربع الأول والثاني من عام 2007 م.

في حين زادت الاعتمادات المستندية خلال النصف الثاني من عام 2008م، بنسبة 154% في المتوسط بالمقارنة بالنصف الثاني من عام 2007م، وعلى نفس النحو فقد زادت خطابات الضمان خلال النصف الثاني من عام 2008 م بنسبة 310% في المتوسط بالمقارنة بالنصف الثاني من عام 2007م، وتظهر المؤشرات المبينة في الشكل رقم (10) نمو الاعتمادات المستندية بنسبة 148% في الربع الأخير من عام 2008م، بالمقارنة بالربع الأخير من عام 2007 م، ويعكس هذا النمو لجوء معظم الجهات إلى تنفيذ الميزانيات المخصصة لها بإنهاء السنة المالية، لاعتبارات مرتبطة بتواريخ إقرار الميزانية العامة للدولة وتنفيذها.

الشكل (10)

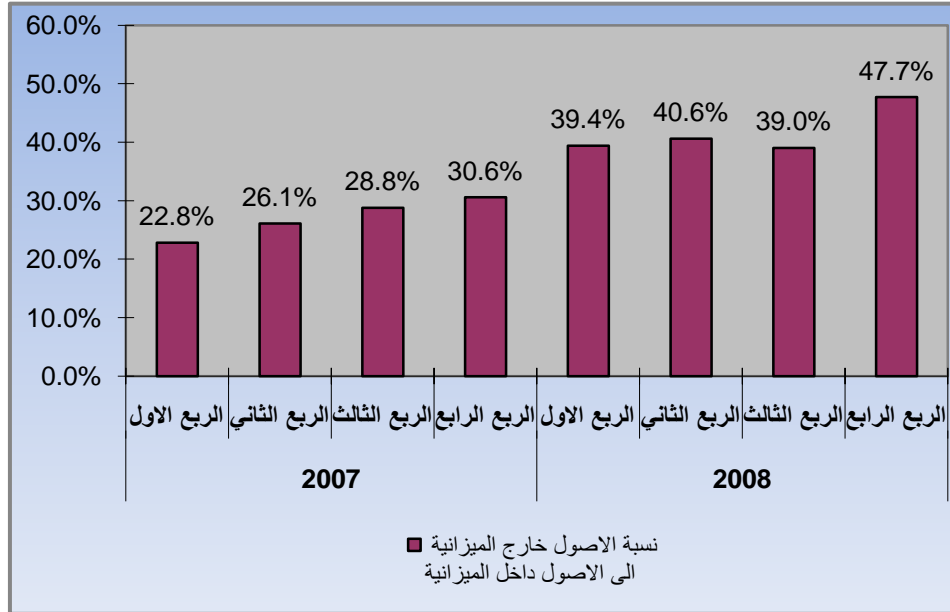
تطور الحسابات خارج الميزانية خلال سنتي 2007 م 2008 م

المبالغ بالمليار دينار



الشكل رقم (11)

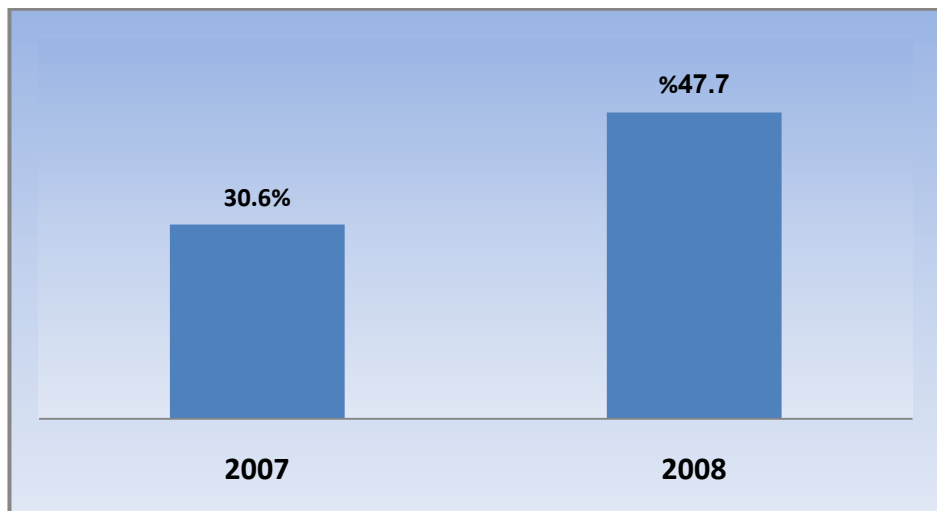
تطور نسبة الحسابات خارج الميزانية إلى الحسابات داخل الميزانية



ونتيجة الزيادة المشار إليها أعلاه، فقد ارتفعت نسبة الأصول خارج الميزانية إلى الأصول داخل الميزانية على مستوى القطاع المصرفي من 30.6% سنة 2007م، إلى 47.7% سنة 2008م، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (12)، وقد كانت وثيرة الزيادة في نسبة الأصول خارج الميزانية إلى الأصول داخل الميزانية على نحو منتظم خلال عامي 2007م و2008م، كما هو موضح بالشكل رقم (11).

الشكل البياني رقم (12)

تطور نسبة الأصول خارج الميزانية إلى الأصول داخل الميزانية



الحسابات النظامية تحتاج إلى اهتمام وانتباه كافة المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

2. ترتيب المصارف:-

أ - الترتيب بحسب الأصول داخل الميزانية:-

تم ترتيب المصارف التجارية العاملة بالقطاع المصرفي الليبي خلال السنة 2008م حسب مجموع أصولها داخل الميزانية، وقد جاء مصرف الجمهورية في المرتبة الأولى حيث بلغت أصوله 19.9 مليار دينار، مستحوذاً على ما نسبته 41.3% من إجمالي أصول القطاع المصرفي الليبي التي بلغت 48.3 مليار دينار، كما جاء مصرف الصحارى في المرتبة الثانية بإجمالي أصول قدرها 11.3 مليار دينار وبنسبة 23.5% من إجمالي أصول القطاع ثم المصرف التجاري الوطني في المرتبة الثالثة، حيث أستحوذ على 14.6%، ومصرف الوحدة في المرتبة الرابعة بنسبة 10.2%، أما باقي المصارف فقد تراوحت نسبة أصولها ما بين أقل من 1% و 3.8% من مجمل أصول القطاع المصرفي ويوضح الملحق رقم (4) ترتيب المصارف بحسب الأصول داخل الميزانية.

ب - ترتيب المصارف حسب الأصول التي تديرها:-

• حسب مجموعات المصارف

يمكن توزيع المصارف إلى ثلاث مجموعات حسب حجم الأصول التي تديرها:-

- المجموعة الأولى: المصارف التي تزيد أصول كل منها عن 10% من مجموع أصول القطاع المصرفي، وتتألف هذه المجموعة من أربعة مصارف هي مصرف الجمهورية/ مصرف الصحارى/المصرف التجاري الوطني/ مصرف الوحدة.
- المجموعة الثانية: المصارف التي تمثل أصول كل منها نسبة تتراوح بين 1% و 10% من مجموع أصول القطاع المصرفي، وتتألف هذه المجموعة من أربعة مصارف وهي مصرف التجارة والتنمية/ المؤسسة المصرفية الأهلية/ مصرف الواحة /مصرف الأمان للتجارة والاستثمار.
- المجموعة الثالثة: المصارف التي تقل أصول كل منها عن 1% من مجموع القطاع المصرفي، وتضم هذه المجموعة بقية المصارف الأخرى.

تركزت أصول القطاع المصرفي سنة 2008 م لدى مصرف الجمهورية نتيجة دمج مع مصرف الأمة حيث أستحوذ على ما نسبته 43.3% من أصول القطاع المصرفي.

استمرار تركيز أصول القطاع المصرفي لدى الأربعة مصارف الكبيرة حيث أستحوذت على ما نسبته 90% من مجمل أصول القطاع المصرفي.

• حسب طبيعة الأصول

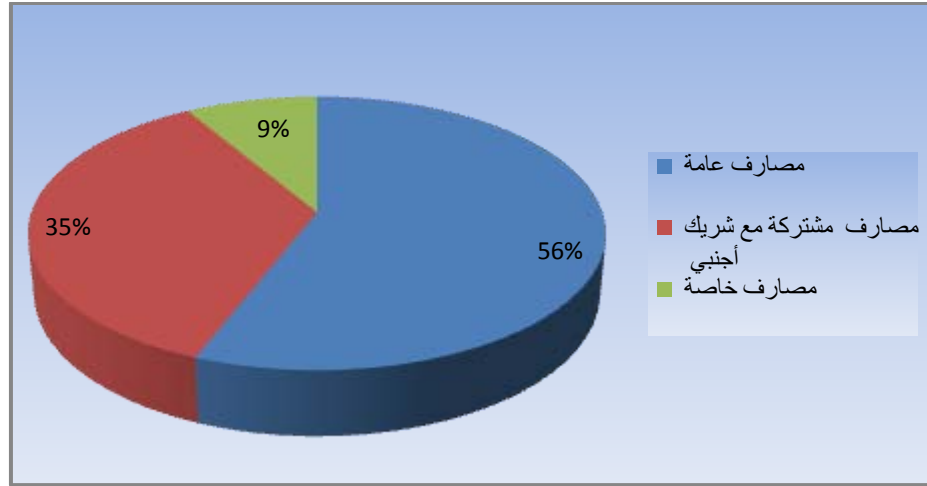
يلاحظ تركيز أصول القطاع المصرفي لدى المصارف التي يمتلك فيها القطاع العام أكثر من 50% من رؤوس أموالها والبالغ عددها ثلاثمائة مؤسسة مصرفية،

حيث استحوذت على ما نسبته 56% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، في حين أن المصارف المملوكة بشكل مشترك مع مصارف أجنبية، والبالغ عددها (3) مصارف، استحوذت على ما نسبته 35% من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

أما باقي المصارف الأخرى وعددها (10) مصارف والمملوكة ملكية خاصة، فقد استحوذت على ما قيمته 9% فقط من إجمالي أصول القطاع.

الشكل رقم (13)

توزيع أصول المصارف التجارية حسب ملكية المصارف



ج- ترتيب المصارف حسب الأموال الخاصة

بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية 1.8 مليار دينار في 2008/12/31، مقابل 1.3 مليار دينار في 2007/12/31، ويلاحظ وجود أربعة مصارف وهي (مصرف السرايا / مصرف التجاري العربي / مصرف المتوسط / مصرف المتحد)، يقل رأس المال المدفوع لكل منها عن مبلغ 33 مليون دينار، الذي يمثل الحد الأدنى لرأس المال كما حدده القانون رقم (1) لسنة 2005 م، بشأن المصارف، وذلك خلال عام 2008م.

وقد أعطى مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي مهلة للمصارف تنتهي في 2008/12/31م، لتسوية أوضاعها وفقاً للقانون، أما برفع رؤوس أموالها أو الاندماج مع أحد المصارف، ولم تتمكن ثلاثة مصارف (مصرف السرايا -

قرار مجلس
إدارة مصرف
ليبيا المركزي
رقم (67) لسنة
2007 م .

مصرف التجاري العربي - مصرف المتوسط) من تسوية أوضاع رأس مالها في التاريخ المحدد لذلك، بينما تمكن المصرف المتحد من تسوية أوضاعه.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تحسناً ملحوظاً قد طرأ على الأموال الخاصة للمصارف التجارية مع بداية عام 2009 م، ويتمثل فيما يلي:-

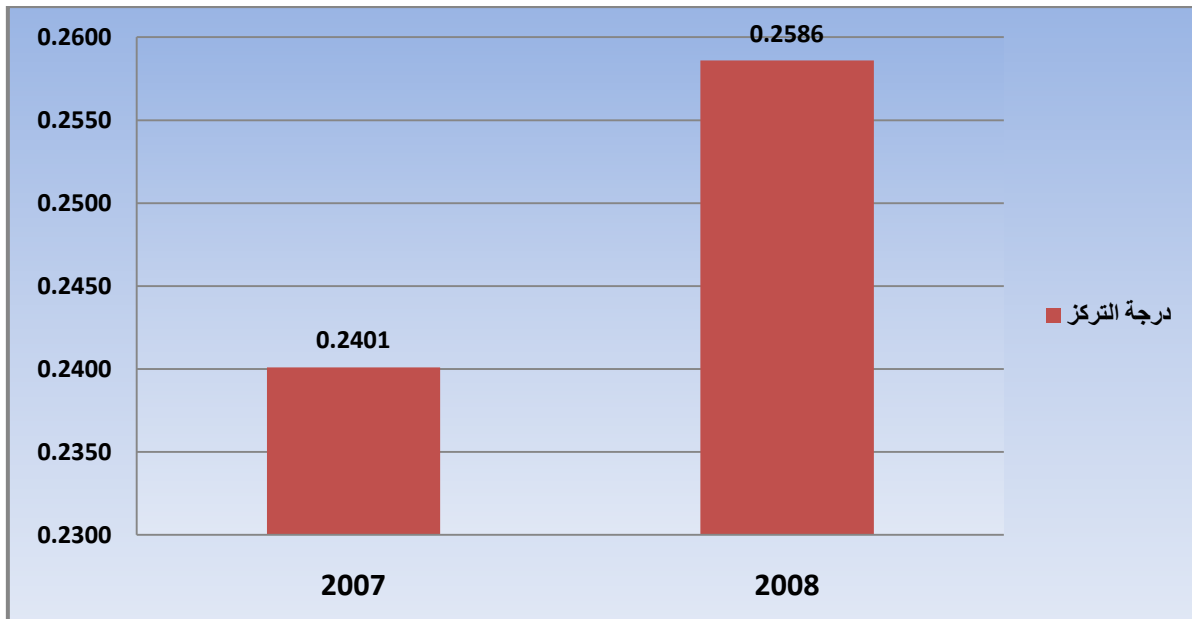
- رفع رأس مال مصرف الجمهورية من 200.0 مليون دينار إلى 1.0 مليار دينار ونتيجة لذلك أصبح مصرف الجمهورية المصرف الأول من حيث حجم الأموال الخاصة، بما ينسجم مع ترتيبه الأول من ناحية حجم أصوله داخل الميزانية.
- رفع رأس مال المصرف التجاري الوطني من 100.0 مليون دينار إلى 500.0 مليون دينار، مما يؤدي إلى تحسن ترتيبه بين المصارف ليصبح الثاني من حيث حجم أمواله الخاصة ويبين الملحق رقم (6) ترتيب المصارف بحسب مجموع أموالها الخاصة.

3. مؤشر تركيز القطاع المصرفي Herfindahl – Hirschman index:

يستخدم مؤشر تركيز القطاع المصرفي (H-index) لقياس مدى تركيز أصول القطاع المصرفي لدى مصارف معينة، ويتم إحتسابه بأخذ الجذر التربيعي لحصة كل مصرف من إجمالي أصول القطاع المصرفي، ثم تجمع القيم التربيعية وكلما زاد المؤشر، أزداد التركيز في القطاع المصرفي.

الشكل (14)

تركيز القطاع المصرفي الليبي



ويتم تحليل نتائج المؤشر على النحو التالي:-

- أقل من 0.1 يشير إلى وجود تركيز قليل في القطاع المصرفي .
- ما بين 0.1 و 0.18 يشير إلى وجود تركيز معتدل في القطاع المصرفي.
- أكثر من 0.18 يشير إلى وجود تركيز مرتفع في القطاع المصرفي.

ويلاحظ من الشكل البياني رقم (14) ارتفاع مؤشر (H-index)

للمصارف التجارية في ليبيا من 0.2401 في عام 2007م الى 0.2586 في عام 2008م، وقد زادت درجة التركيز في القطاع المصرفي فيما بين عامي 2007م- 2008م، وذلك لسيطرة المصارف التجارية الأربعة الكبرى على القطاع، حيث استحوذت على مانسبته 90% من أصول المصارف التجارية.

يتصف القطاع
المصرفي الليبي
بالتركز الشديد
خلال عامي
2008/2007م

الفصل الثالث

رسمة القطاع المصرفي

تمهيد:-

يعتبر رأس مال المصرف الركيزة الأساسية لامتناع أي خسائر في حالة حدوثها، ونظراً لأهميته، فقد تم وضع تعليمات بخصوص نسبة كفاية رأس المال تطبق على مستوى القطاع المصرفي، تم من خلالها إلزام المصارف بالاحتفاظ برأس مال كاف يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر الناتجة عن الأنشطة التي تقوم بها.

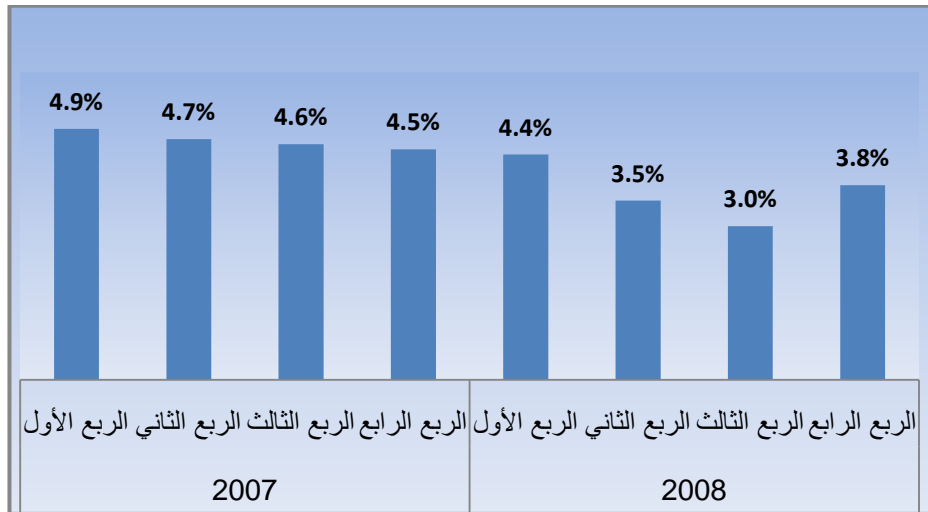
أ- النسب المتعلقة بالأموال الخاصة:-

يلاحظ أن النمو الكبير في أصول المصارف التجارية والذي بلغت نسبته 66% فيما بين عامي 2007 و2008م، وكان نتيجة لارتفاع الخصوم الإيداعية التي نمت بنسبة 69%، في حين كان الارتفاع في الأموال الخاصة للقطاع المصرفي نسبته 37% فقط، ولم يكن هذا الارتفاع موازياً للارتفاع الكبير في الأصول والخصوم الإيداعية، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (15).

انخفضت نسبة الأموال الخاصة للمصارف مقابل الأصول من 4.6% في 2007م إلى 3.8% في سنة 2008م، وذلك لان النمو في إجمالي الأصول كان أكبر بكثير من النمو في الأموال الخاصة.

الشكل رقم (15)

نسبة الاموال الخاصة الى الاصول

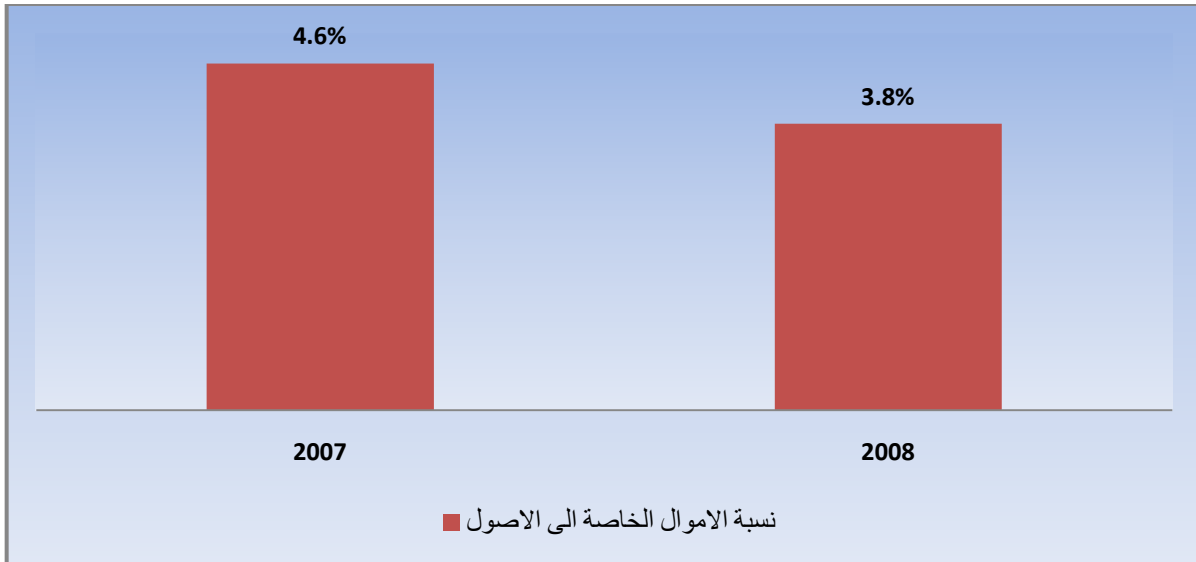


• نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول:-

انخفضت نسبة الأموال الخاصة إلى أصول القطاع المصرفي في الربع الأول من سنة 2008م، مقارنة بالربع الأخير من سنة 2007م من 4.5% إلى 4.4%، ومقارنة بالربع الأول من سنة 2007م والذي بلغت فيه هذه النسبة 4.9%، واستمر هذا الانخفاض في الربع الثاني والثالث من سنة 2008م، حيث بلغت هذه النسبة 3.5%، 3% على التوالي وكان السبب الرئيسي لهذا الانخفاض الزيادة في أصول القطاع المصرفي وبنسبة أكبر من الزيادة في الأموال الخاصة، إلا أن هذه النسبة شهدت تحسناً في الربع الأخير من سنة 2008م، حيث بلغت 3.8% نتيجة للانخفاض الذي طرأ على أصول القطاع المصرفي.

الشكل رقم (16)

نسبة الاموال الخاصة الى الأصول



• نسبة الخصوم الإيداعية إلى الأموال الخاصة :

ارتفعت نسبة خصوم المصارف الإيداعية إلى أموالها الخاصة من 20 ضعف سنة 2007م إلى 24.6 ضعف سنة 2008م، أي أنها اقتربت من 30 ضعف التي تمثل الحد الأقصى المسموح به وفقاً لقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (45) لسنة 2008م. أن ذلك يتطلب من بعض المصارف دعم أموالها الخاصة حتى يمكنها التوسع في استقطاب ودائع جديدة دون التجاوز على الحدود القصوى المحددة بـ منشورات مصرف ليبيا المركزي، وفي هذا السياق فإن نسب المديونية لدى القطاع المصرفي ستتحسن بشكل كبير مع بداية عام 2009م، نظراً للزيادات الملحوظة التي حصلت على رأس مال مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني، وعلى النحو الذي تمت الإشارة إليه فيما سبق.

ب- نسبة الملاءة :-

قام القسم المختص بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمراجعة الملاءة المصرح بها من قبل المصارف التجارية، وأجرى التعديلات اللازمة عليها، وذلك فيما يتعلق بالأموال الخاصة المعتمدة لاحتساب الملاءة ومطابقة الأصول المرجحة مع المراكز المالية المصرح عنها من قبل المصارف، وكانت ملاءة رؤوس أموال المصارف التجارية وفقاً لمتطلبات بازل (1) دون أخذ في الاعتبار لمخاطر السوق، على النحو التالي .

يلزم مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية بالاحتفاظ بالحد الأدنى لملاءة رأس المال وفقاً لبازل (1).

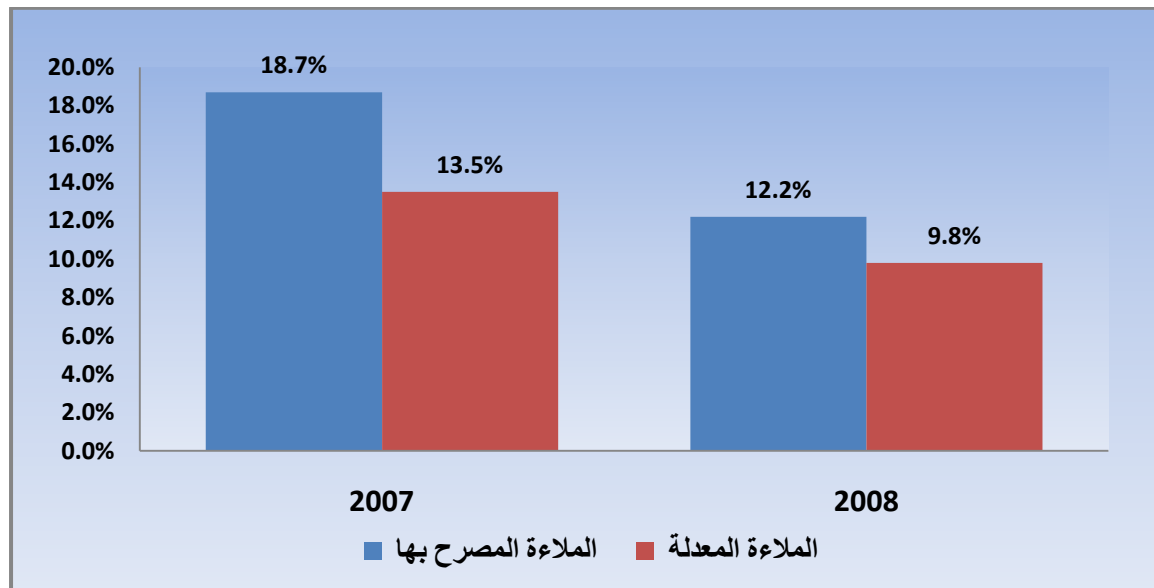
جدول رقم (2)

يوضح تطور ملاءة رأس المال المصارف التجارية

الملاءة المصرح بها 2008م	الملاءة المصرح بها 2007م	الملاءة المعدلة 2008م	الملاءة المعدلة 2007م	البيان
1,839.0	1,338.3	1,839.0	1,338.3	رأس المال الأساسي
1,782.0	1,511.1	2,124.1	1,474.8	رأس المال الكلي
18,183.6	8,070.1	17,390.0	10,922.9	مجموع الأصول داخل الميزانية و خارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطر
9.8%	18.7%	12.2%	13.1%	نسبة ملاءة رأس المال الكلي

الشكل رقم (17)

ملاءة رؤوس أموال المصارف التجارية المعدلة والمصرح بها

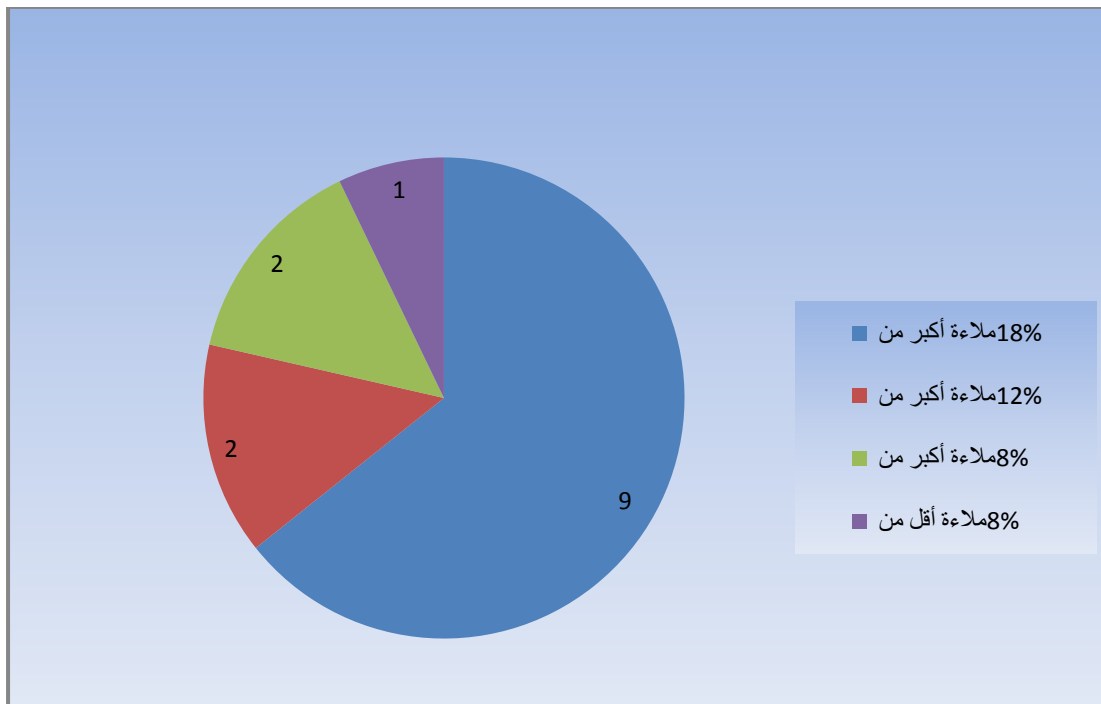


ومن خلال الاطلاع على الشكل البياني رقم(18)، يلاحظ أن نسبة كبيرة من المصارف الليبية لديها نسب رسملة قوية، حيث فاقت ملاءتها 18% ومعظم هذه المصارف صغيرة الحجم. كما يوجد مصارف سجلت نسب ملاءة مقبولة تراوحت بين 8% و18%، أما المصارف التي تقل ملاءتها عن 8% خلال العام 2008م، فكانت مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني، وقد ارتفعت ملاءة المصرفين إلى نسب جيدة بعد الزيادة التي حصلت على رأس مالهما في بداية سنة 2009م.

وبالتالي فإن ملاءة القطاع المصرفي في ليبيا، والتي سجلت معدل قريب للحدود الدنيا في عام 2008م، سترتفع بشكل ملحوظ مع بداية عام 2009م، نتيجة زيادات رأس المال المشار إليها أعلاه.

الشكل (18)

توزيع المصارف التجارية حسب ملاءة رؤوس أموالها

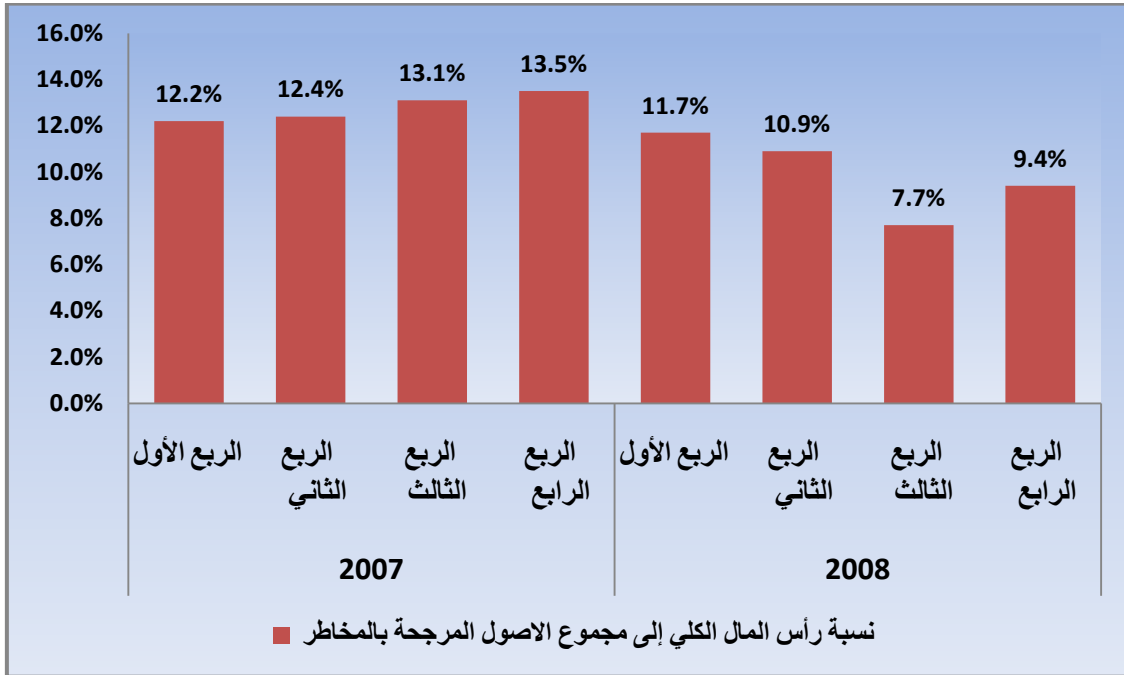


وقد انخفضت نسبة رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر المعدلة في الربع الأول من سنة 2008م، مقارنة بالربع الرابع من سنة 2007م، من 13.5% إلى 11.7%، ومقارنة بالربع الأول من سنة 2007م، حيث كانت فيه هذه النسبة 12.2%، واستمر هذا الانخفاض لتصل هذه النسبة إلى أقل من الحدود الدنيا في الربع الثالث من سنة 2008م، وعلى النحو المبين بالشكل رقم (19)، والسبب الرئيسي لهذا الانخفاض هو الزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر دون أي زيادة في الأموال الخاصة مما دفع بمصرف ليبيا المركزي لمطالبة بعض المصارف إلى زيادة

أموالها الخاصة (مصرفي الصحارى والوحدة)، إلا إن نسبة رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر تحسنت في الربع الأخير من سنة 2008 م، لتصل إلى 9.4% نتيجة الزيادة في الأموال الخاصة لبعض المصارف.

الشكل رقم (19)

**تطور ملاءة رؤوس أموال المصارف التجارية خلال سنتي 2007 م - 2008 م
على أساس ربع سنوي**



الفصل الرابع

نوعية أصول القطاع المصرفي

تمهيد:-

تعكس نوعية الأصول التي تحتفظ بها المصارف، مدى اهتمام هذه المصارف بالمخاطر، وميول واتجاهات إدارات المصارف في تقييمها لمخاطر التي تديرها. وتتأثر مواقف المصارف وتفصيلاتها بأوضاع السوق ومناخ الاستثمار الذي تعمل فيه.

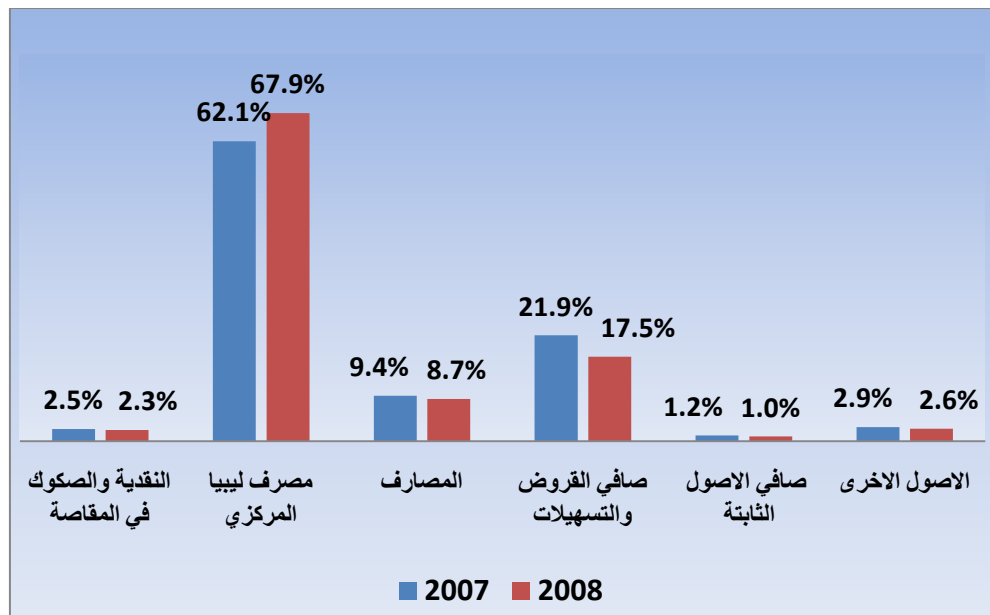
1 توزيع أصول القطاع المصرفي:-

وصل إجمالي توظيفات المصارف لأموالها لدى مصرف ليبيا المركزي إلى حوالي 70% من إجمالي أصولها.

تركزت أصول القطاع المصرفي في توظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث ارتفعت نسبة توظيفات المصارف المحلية لدى مصرف ليبيا المركزي من 62.1% من إجمالي الأصول في 2007م إلى 67.9% في 2008م، وفي المقابل انخفضت التوظيفات في القروض والتسهيلات من 21.9% من إجمالي الأصول في سنة 2007م إلى 17.5% في سنة 2008م ، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (20).

الشكل رقم (20)

توزيع أصول المصارف التجارية



2 - الأصول المتداولة:-

أ - التوظيفات والحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي:-

باشـر مصرف ليبيا المركزي في إصدار شهادات إيداع للمصارف التجارية كأداة لإدارة السيولة في الاقتصاد .

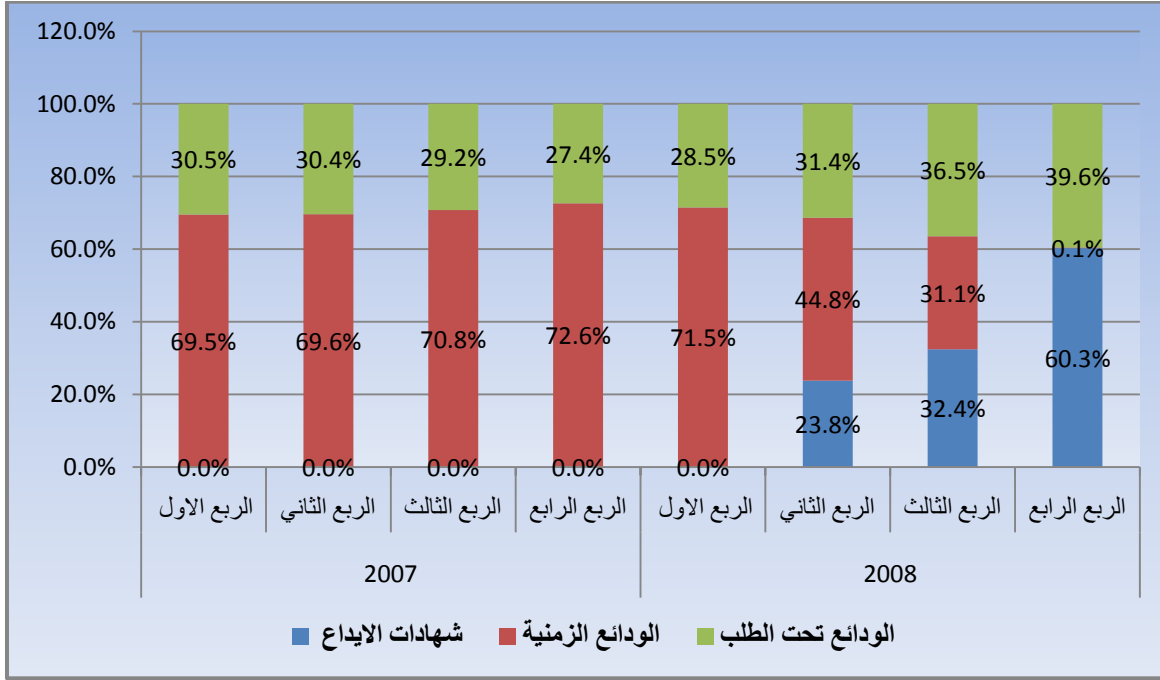
بالرغم من التطور الكبير على صعيد هيكله المصارف، إلا أن تنوع الأدوات والخيارات الاستثمارية لهذه المصارف لازال محدوداً، ونتيجة لذلك استمرت الأصول المتداولة تحتل الجزء الأكبر من مجموع أصول القطاع المصرفي، حيث بلغت نسبتها إلى مجموع الأصول حوالي 79% وهي متركزة بشكل رئيسي لدى مصرف ليبيا المركزي.

ومن أبرز سمات عام 2008 م على صعيد أدوات التوظيف لدى مصرف ليبيا المركزي البدء بإصدار شهادات الإيداع تنفيذاً لقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (67) لسنة 2007م، كبديل للودائع الزمنية التي تحتفظ بها المصارف لدى مصرف ليبيا المركزي، وقد شكلت شهادات الإيداع ما نسبته 60% من مجموع حسابات وودائع المصارف لدى مصرف ليبيا المركزي .

وقد تطورت توظيفات المصارف لدى مصرف ليبيا المركزي، على النحو المبين بالشكل البياني رقم (21) الذي يبين إنه ببداية الربع الثاني من عام 2008 م، صارت شهادات الإيداع تشكل 23.8% من إجمالي هذه التوظيفات، في حين انخفضت الودائع الزمنية إلى ما نسبته 44.8% بعد إن كانت تمثل 71.5% من إجمالي التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي، بينما حافظت المصارف على حوالي 32% في المتوسط من أموالها في شكل ودائع تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي، ويبين الملحق رقم(3) بشكل تفصيلي بنية توظيفات القطاع المصرفي لدى مصرف ليبيا المركزي خلال سنتي 2007 م - 2008 م.

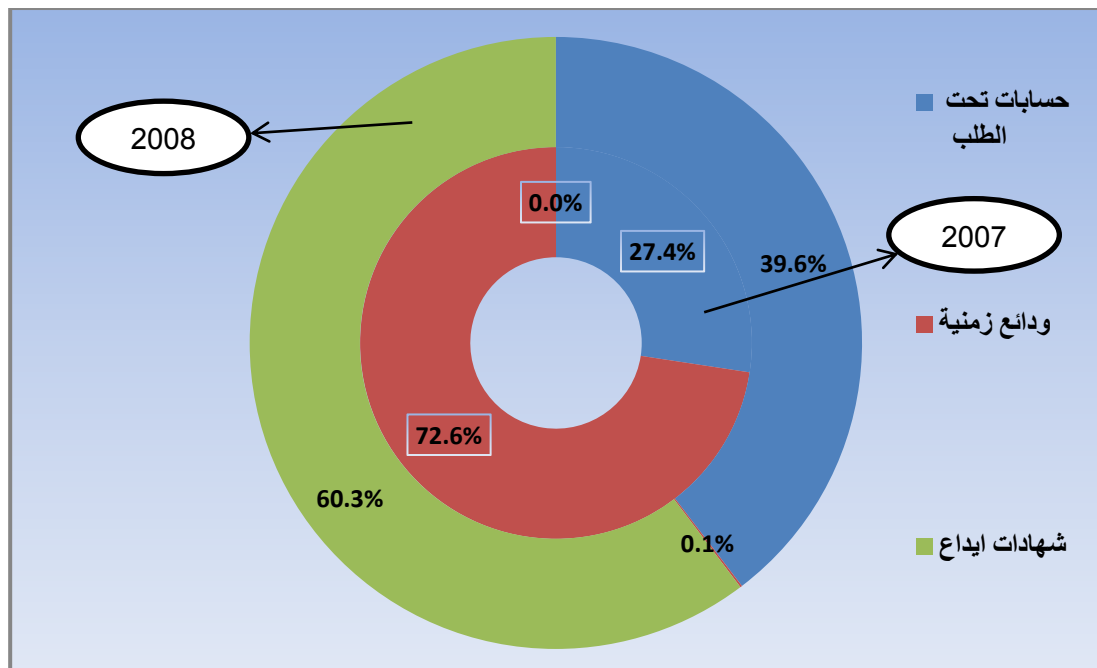
الشكل رقم (21)

توزيع التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي على أساس ربع سنوي



الشكل رقم (22)

توزيع التوظيفات والحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي



ب التوظيفات والحسابات لدى المصارف:-

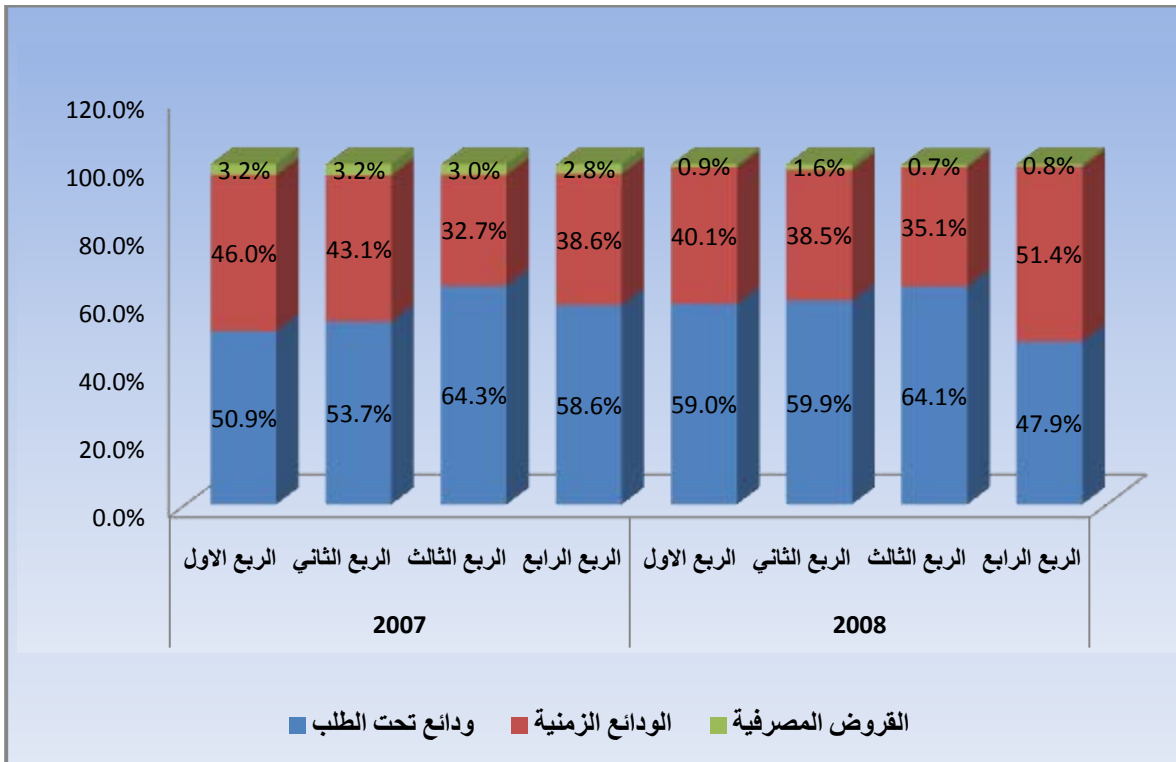
شكلت الودائع تحت الطلب البند الرئيسي في توظيفات المصارف لدى المصارف الأخرى، خلال عام 2007م، حيث بلغت نسبتها 57% من إجمالي توظيفات المصارف، بينما توزعت توظيفات المصارف لدى المصارف الأخرى خلال عام 2008م، فيما بين ودائع تحت الطلب وودائع زمنية لدى المصارف بالخارج ولدى المصرف الليبي الخارجي .

ويلاحظ بصفة عامة، محدودية السوق بين المصارف، حيث لا تتعدى المعاملات التي تجرى بين المصارف ما يتطلبه تغطية مقاصة الصكوك فيما بينها.

ويبين الشكل رقم(23) تطور توزيع الحسابات لدى المصارف حسب طبيعة هذه الحسابات خلال عامي 2007 م - 2008 م.

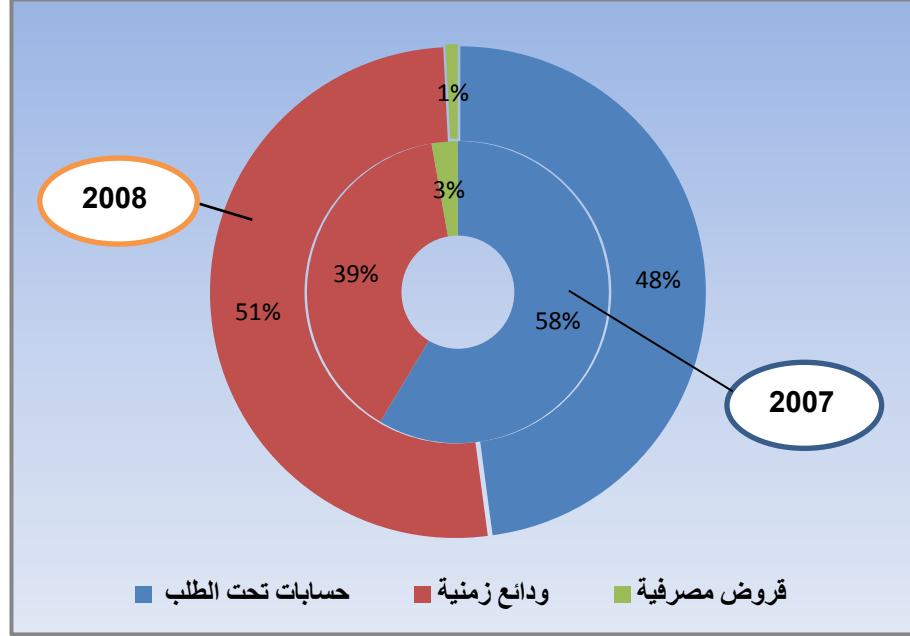
الشكل (23)

توزيع الحسابات لدى المصارف بحسب طبيعة الحسابات
على أساس ربع سنوي



الشكل رقم (24)

توزيع الحسابات لدى المصارف بحسب طبيعة الحسابات

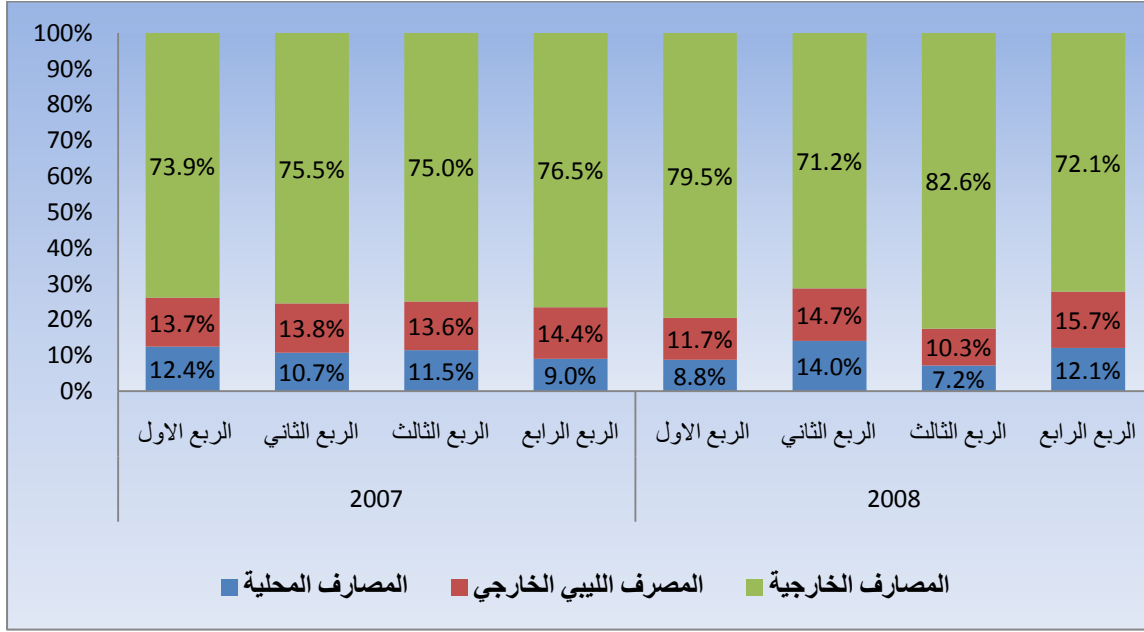


المصارف الليبية لا تحتفظ باستثمارات مالية في الخارج ولا تتعامل في الأوراق المالية المهيكلة.

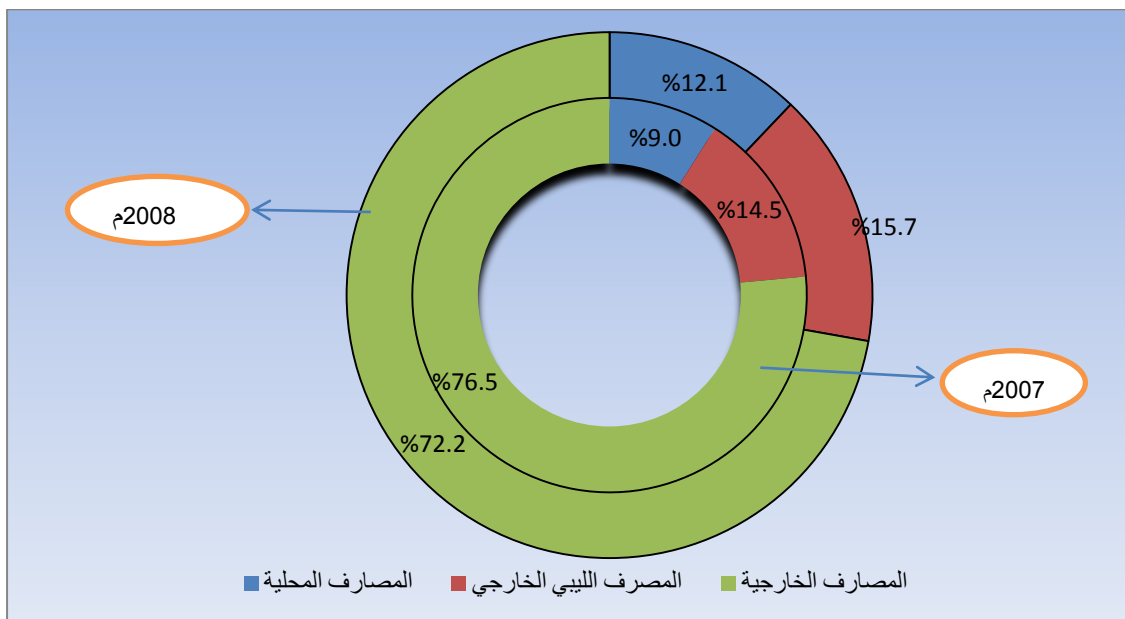
كما يظهر توزيع حسابات القطاع المصرفي حسب المصارف (الشكل البياني رقم 25) ضعف تعامل المصارف الليبية فيما بينها في مجال الاقتراض، وتركيزها على التعامل مع المصارف بالخارج وقد يكون أحد أسباب ذلك هو الالتزامات التي تواجهها المصارف لأغراض تغطية الاعتمادات المستندية المفتوحة من قبل هذه المصارف، و يلاحظ أن الحسابات لدى المصارف الخارجية وإن كانت تشكل نسبة مهمة من مجموع الحسابات لدى مجمل المصارف خلال العام 2008 م، إلا أنها سجلت انخفاضاً خلال عام 2008م، بالمقارنة بعام 2007م، وقد يكون ذلك عائد إلى صدور قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (46) لسنة 2008م، بشأن حدود التركيز الائتماني والمعايير التي تحكمه، والذي حدد سقف التوظيفات لدى المراسلين بالخارج بضعفي الأموال الخاصة لأي مصرف، ويلاحظ انخفاض توظيفات المصارف لدى المصارف بالخارج من 82.6% خلال الربع الثالث من عام 2008م، إلى 72.1% من عام 2008م، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (25).

نظم مصرف ليبيا المركزي حدود المخاطر التي تتعرض لها المصارف في معاملاتها مع المصارف بالخارج.

الشكل البياني رقم (25)
الحسابات لدى المصارف بحسب طبيعة المصارف
على أساس ربع سنوي



الشكل رقم (26)
توزيع الحسابات لدى المصارف بحسب طبيعة المصارف



3 القروض والتسهيلات والسلفيات:-

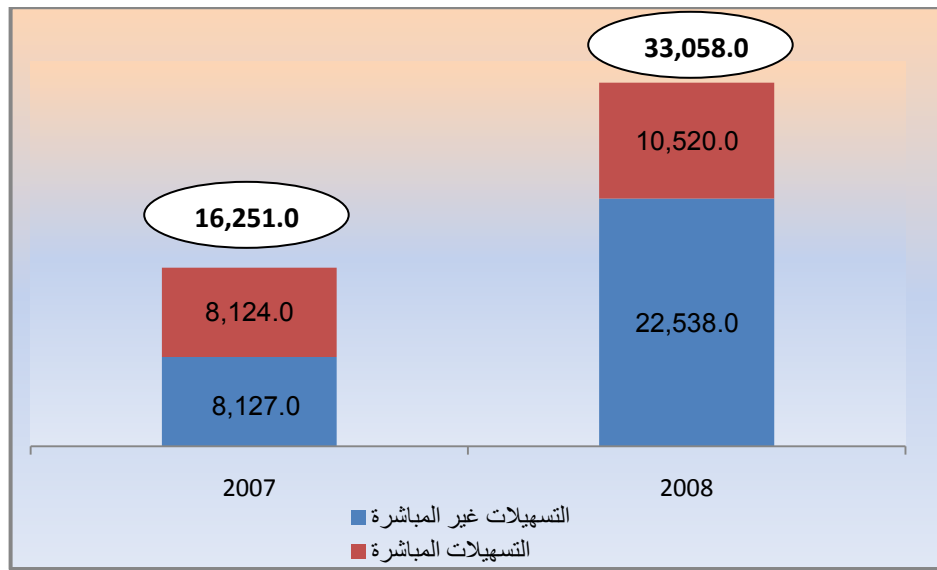
صارت
المصارف
التجارية تُمول
معظم عمليات
التجارة
الخارجية في
ليبيا.

تشكل التمويلات المباشرة وغير المباشرة لجميع القطاعات ثاني أهم مجالات توظيف أموال المصارف حيث ارتفعت التسهيلات الممنوحة (المباشرة وغير المباشرة) من 16.2 مليار دينار في سنة 2007م إلى 33 مليار دينار في سنة 2008م، وبنسبة نمو بلغت 103% وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (27):-

الشكل رقم (27)

تطور إجمالي التسهيلات المباشرة وغير المباشرة

المبالغ بملايين الدينار



تساهم
المصارف في
تمويل
العمليات
الخارجية
لمختلف
الشركات التي
تقوم بتنفيذ
مشروعات
البنية التحتية.

وقد تطورت تمويلات المصارف، على أسس ربع سنوية، على النحو التالي:-

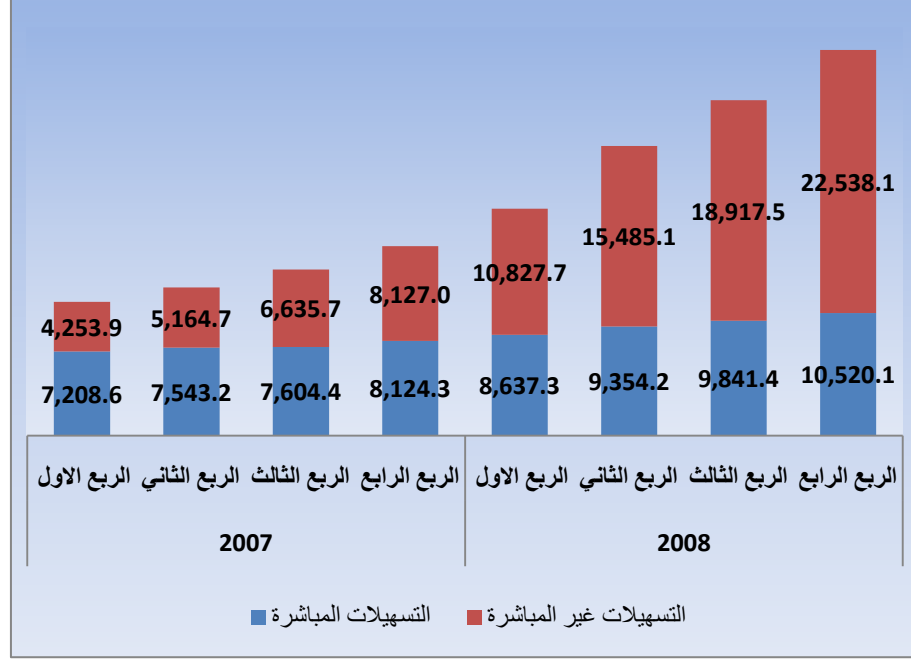
- نمو التسهيلات غير المباشرة بشكل كبير، حيث ارتفعت من 4.2 مليار دينار خلال الربع الأول من عام 2007م إلى 8.1 مليار دينار بنهاية الربع الأخير من نفس السنة، واستمرت التسهيلات غير المباشرة في النمو حيث زادت من 10.8 مليار دينار، خلال الربع الأول من عام 2008م، إلى 22.5 مليار دينار خلال الربع الأخير من عام 2008م، وبنسبة نمو بلغت 108%، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (28).
- ارتفاع التسهيلات المباشرة من 8.1 مليار دينار، خلال الربع الرابع من عام 2007م إلى 10.5 مليار دينار في الربع الأخير من عام 2008م، وبنسبة نمو بلغت 29.6%.

الشكل رقم (28)

تطور التسهيلات المباشرة وغير المباشرة خلال سنتي 2007-2008م

على أساس ربع سنوي

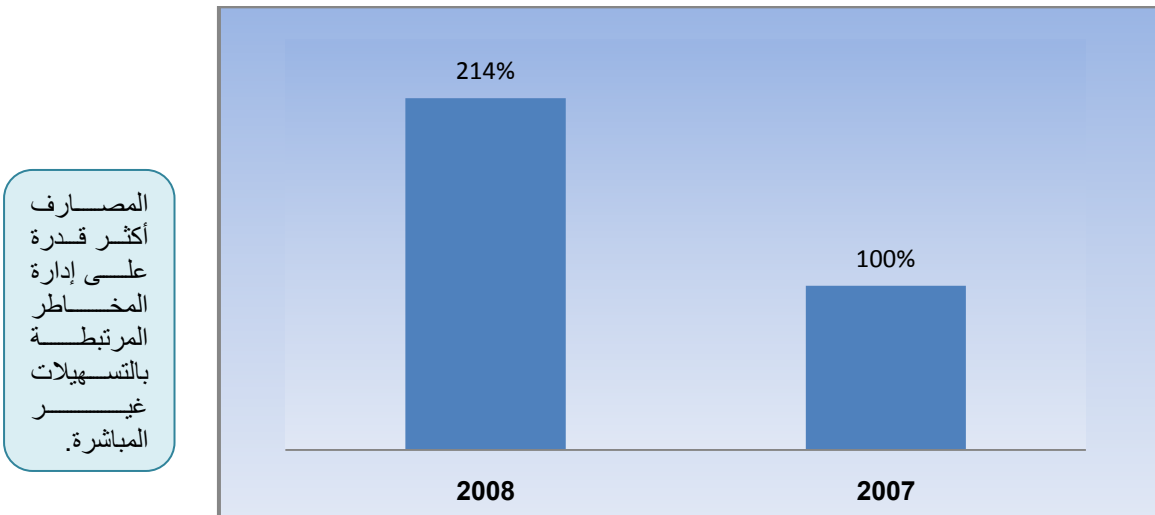
المبالغ بملايين الدنانير



وبين الشكل رقم(29) التطور في هيكل أجمالي التسهيلات، حيث ارتفعت نسبة التسهيلات غير المباشرة إلى التسهيلات المباشرة من 100% في سنة 2007م إلى نسبة 214% في سنة 2008 م.

الشكل رقم (29)

نسبة التسهيلات غير المباشرة إلى التسهيلات المباشرة



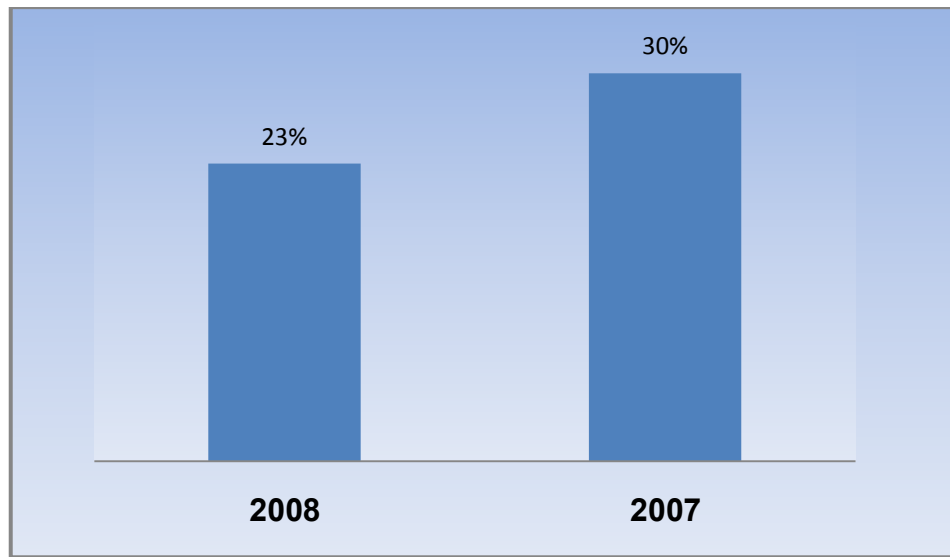
المصارف
أكثر قدرة
على إدارة
المخاطر
المرتبطة
بالتسهيلات
غير
المباشرة.

أ - التسهيلات المباشرة:-

يوضح الشكل رقم(30)، أن نسبة التسهيلات المباشرة إلى الخصوم الإيداعية تراجعت من 30% في سنة 2007م إلى 23% في نهاية سنة 2008م، وتوجد فرصة سانحة أمام المصارف للتوسع في منح الائتمان لمواكبة التطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (30)

نسبة التسهيلات المباشرة إلى الخصوم الإيداعية



• توزيع التسهيلات المباشرة حسب القطاع:-

تشكل التسهيلات المباشرة الممنوحة للقطاع الخاص النسبة الأهم في إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي، وذلك على النحو التالي:-

• ارتفعت التسهيلات والقروض الممنوحة للقطاع الخاص من 5.7 مليار دينار في سنة 2007م إلى 8.3 مليار دينار في سنة 2008م، وبنسبة نمو بلغت 44.3% .

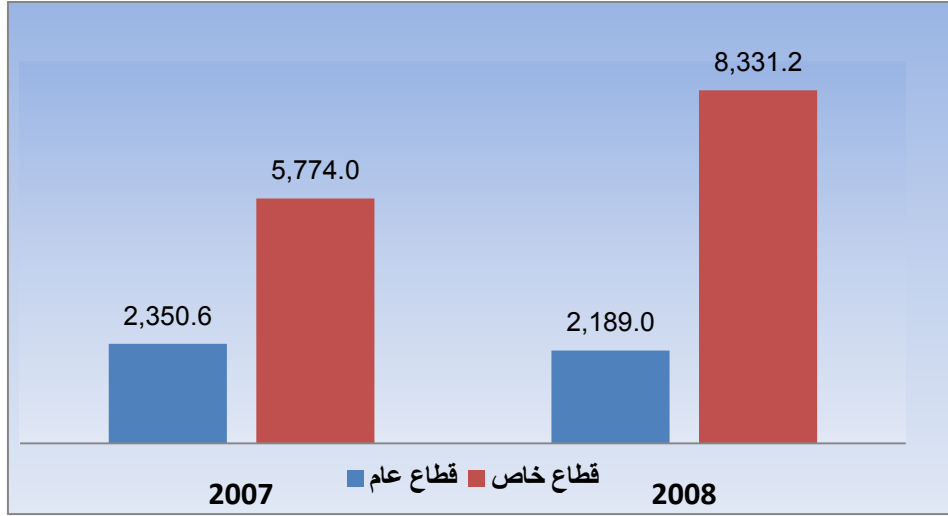
• انخفضت التسهيلات المباشرة الممنوحة للقطاع العام من 2.3 مليار دينار في سنة 2007م إلى 2.1 مليار دينار في سنة 2008م، وبنسبة بلغت 6.9%، وذلك نتيجة لسداد جزء مهم من ديون الشركات والمؤسسات العامة خلال الفترة.

استحوذ القطاع الخاص على معظم التسهيلات التي منحتها المصارف التجارية خلال عام 2008.

الشكل (31)

نمو التسهيلات المباشرة وتوزيعها بحسب القطاعات

المبالغ بملايين الدنانير



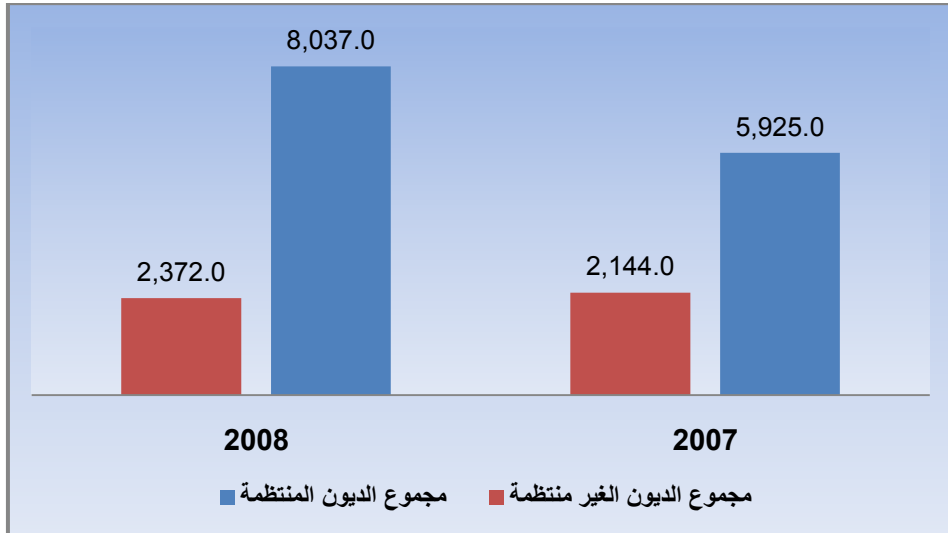
• جودة الأصول

ارتفعت التسهيلات المنتظمة في إجمالي محفظة القروض والتسهيلات خلال عام 2008م، بنسبة 35.6% بالمقارنة بعام 2007م، وزادت التسهيلات غير المنتظمة خلال عام 2008م بنسبة 10.6% مقارنة بالعام 2007م. ويوضح الشكل البياني رقم (32) تطور التسهيلات والقروض المنتظمة وغير المنتظمة خلال عامي 2007م-2008م.

الشكل رقم (32)

تطور الديون المنتظمة وغير المنتظمة خلال عامي 2007-2008م

المبالغ بملايين الدنانير



تلتزم المصارف بالمعايير الجيدة لتصنيف الديون وتكوين المخصصات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ابتداءً من عام 2007م.

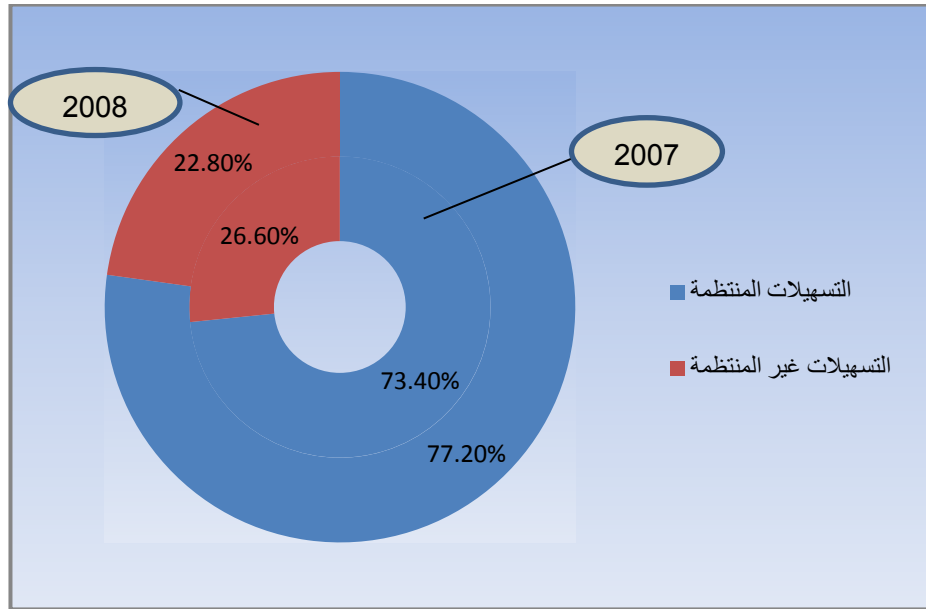
وقد أنعكس تطبيق المعايير الجديدة لتصنيف الديون على نوعية التسهيلات في القطاع المصرفي، حيث يمكن ملاحظة ما يلي :-

ارتفاع الدين
غير المنتظمة
خلال عام
2008م بنسبة
11% مقارنة
بعام 2007م.

- ارتفاع نسبة التسهيلات المنتظمة إلى إجمالي التسهيلات من 73.4% في سنة 2007 م، إلى 77.2% سنة 2008م، وذلك مقابل انخفاض نسبة التسهيلات غير المنتظمة من 26.6% سنة 2007م، إلى 22.8% سنة 2008م .

الشكل رقم (33)

نسب التسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة

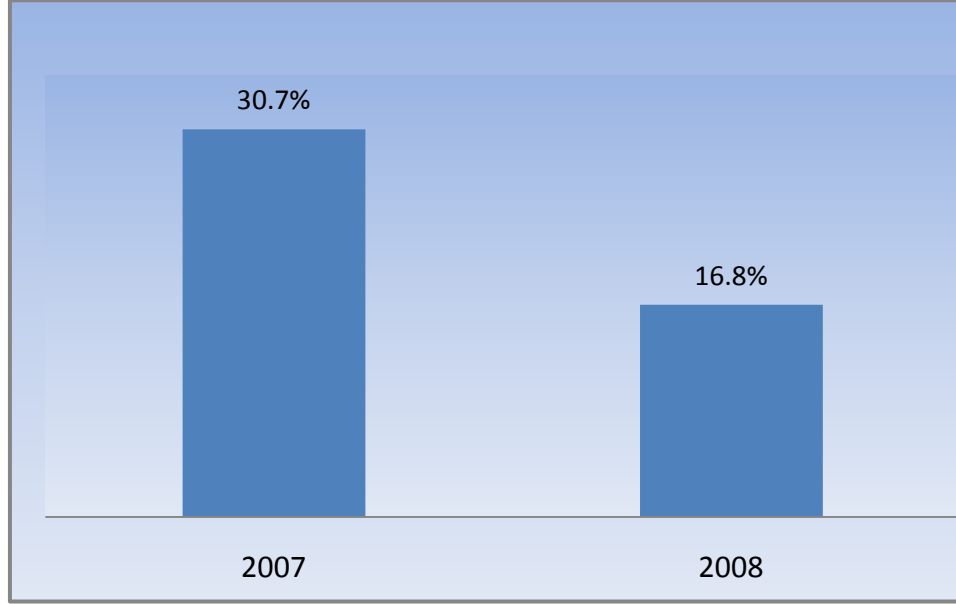


تدني المخاطر
التي تواجه
المصارف في
منح الائتمان
نتيجة لتطبيق
المعايير
الجديدة
لتصنيف
الديون.

- انخفاض نسبة صافي التسهيلات غير المنتظمة إلى الأموال الخاصة من 30.7% سنة 2007م، إلى 16.8% سنة 2008م.

الشكل رقم (34)

تطور نسبة صافي التسهيلات غير المنتظمة إلى الأموال الخاصة



وبالرغم من تحسن نسبة التسهيلات غير المنتظمة إلى مجموع التسهيلات خلال عام 2008م، بالمقارنة مع العام السابق إلا أن نسبة التسهيلات غير المنتظمة لازالت الأهم وتستوجب المتابعة من قبل المصارف وتحسين سياساتها وممارستها الائتمانية بما يخفف من الخسائر المرتبطة بالمخاطر الائتمانية.

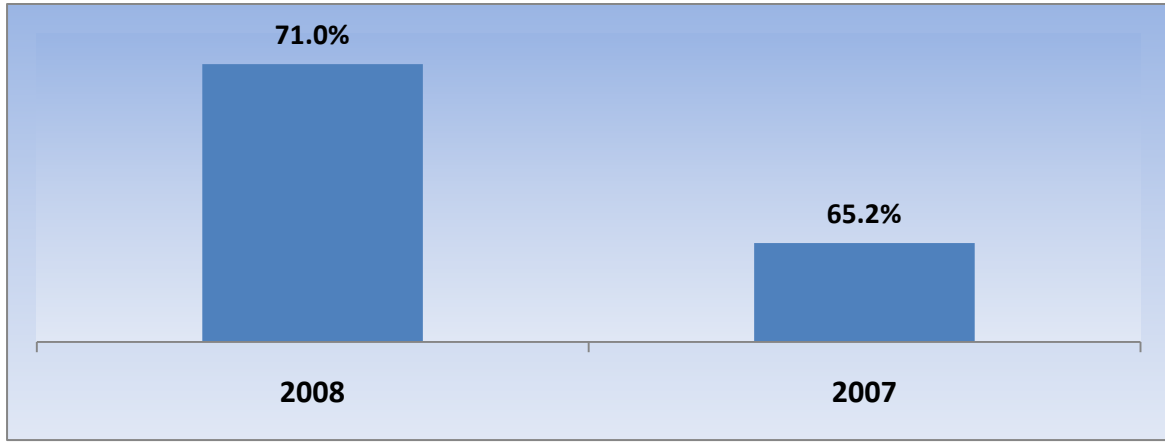
• **المخصصات مقابل الديون غير المنتظمة:-**

بلغت نسبة المخصصات المكونة إلى التسهيلات غير المنتظمة خلال سنة 2007م 65.2%، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع خلال عام 2008م لتبلغ 71.0%، مما يشير إلى أن المصارف قامت بالتحوط بشكل كافٍ مقابل الخسائر المتوقعة جراء هذه التسهيلات، وبالتالي فإن ذلك يحد من تأثير أي تردي إضافي في نوعية هذه التسهيلات على ربحية القطاع المصرفي.

القطاع
المصرفي
الليبي يحتفظ
بمخصصات
كافية في
مواجهة الديون
غير المنتظمة.

الشكل رقم (35)

تطور نسبة المخصصات مقابل التسهيلات غير المنتظمة



ب - التسهيلات غير المباشرة:-

تتكون التسهيلات غير المباشرة، التي تمنحها المصارف، من خطابات الضمان التي تصدرها المصارف والتغطيات النقدية التي توفرها المصارف مقابل الاعتمادات المستندية التي تقوم بفتحها، وقد تطورت التسهيلات غير المباشرة كما هو مبين بالشكل رقم (36) وذلك على النحو التالي:-

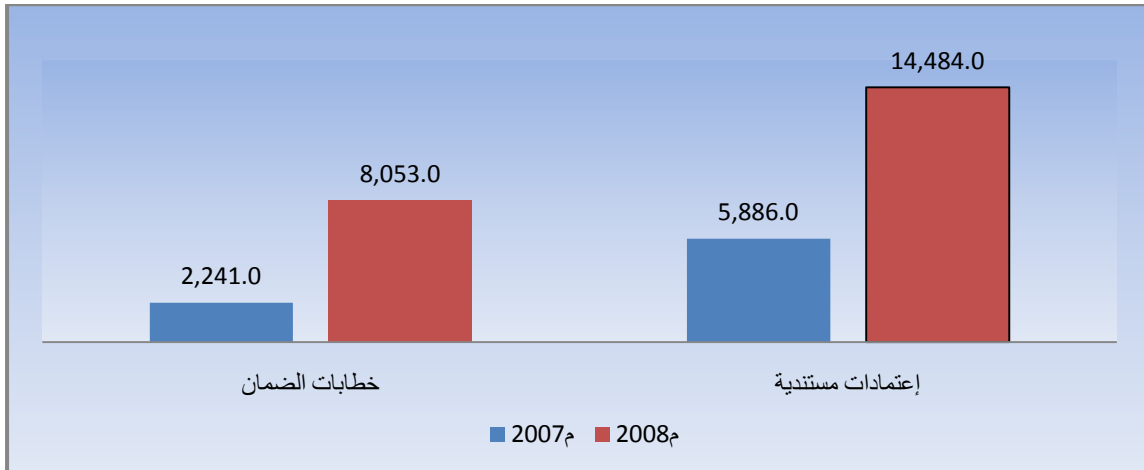
- ارتفاع الاعتمادات المستندية من حوالي 5.9 مليار دينار في سنة 2007م، إلى حوالي 14.5 مليار دينار في سنة 2008م، وبنسبة نمو بلغت 146.1%.

- ارتفاع خطابات الضمان من حوالي 2.2 مليار في سنة 2007م إلى حوالي 8 مليار دينار في سنة 2008م، و بنسبة نمو بلغت 259.3%.

الشكل رقم (36)

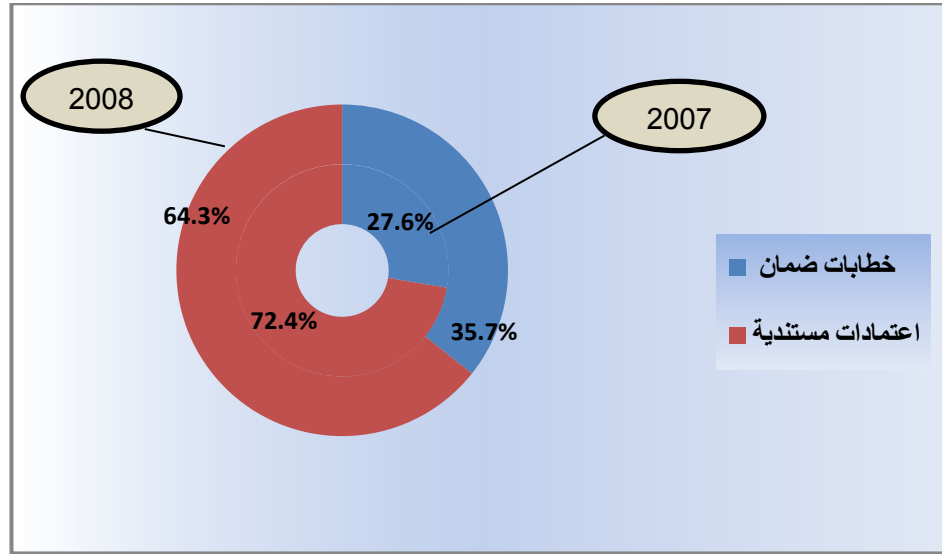
تطور التسهيلات غير المباشرة

المبالغ بملايين الدنانير



وقد أدى الارتفاع الكبير في خطابات الضمان إلى زيادة نسبة هذا النوع من الائتمان في إجمالي التسهيلات غير المباشرة، من 27.6% في عام 2007 إلى 35.7% في عام 2008م وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (37).

الشكل رقم (37)
نسب توزيع التسهيلات غير المباشرة

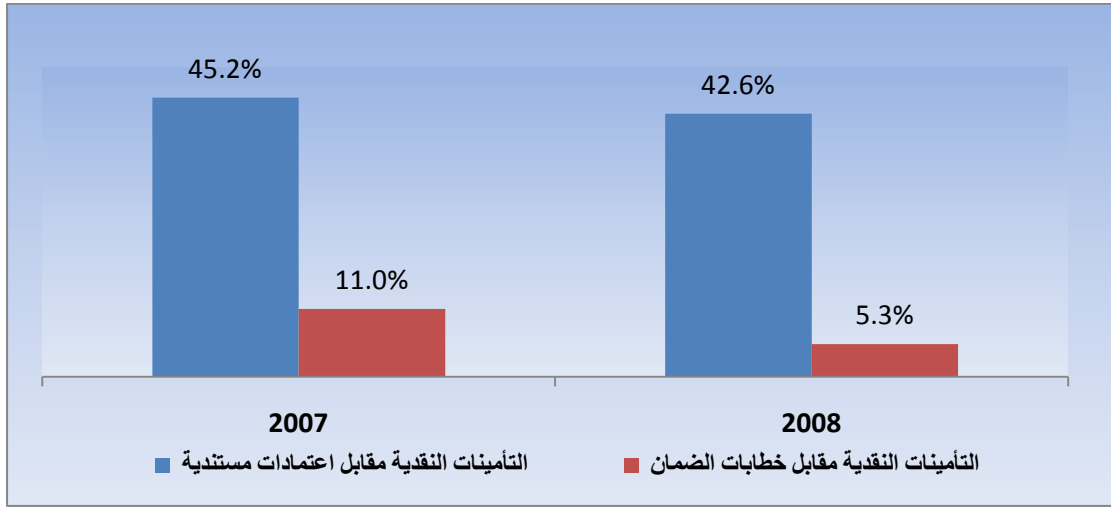


تقضي التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بتقديم خطاب ضمان خارجي مقابل حصول الشركات الأجنبية المسجلة في ليبيا على خطابات ضمان أو تسهيلات مباشرة.

وتعتبر التأمينات النقدية التي تحتفظ بها المصارف مقابل الاعتمادات المستندية مقبولة، حيث تجاوزت الحد الأدنى المقدر بنسبة 15% حسب منشور إدارة الرقابة على المصارف والنقد رقم (2006/14) في حين كان التأمين النقدي مقابل خطابات الضمان منخفضاً في عام 2007م، وقد انخفض بشكل أكبر خلال عام 2008م، ليبغ 5% فقط، بالنظر إلى نمو خطابات الضمان بنسبة وصلت إلى 259% ضمن بند التسهيلات غير مباشرة (التسهيلات خارج الميزانية)، غير أن معظم خطابات الضمان الصادرة كانت لأغراض ضمان حسن التنفيذ، وضمن الدفعة المقدمة الصادرة بناءً على طلب شركات أجنبية وتحتفظ المصارف في مقابلها بخطابات ضمان خارجية بكامل القيمة.

الشكل رقم (38)

تطور نسب التأمينات النقدية مقابل التسهيلات غير المباشرة



ج - هيكل المحفظة الائتمانية:-

يوضح الشكل رقم (39) توزيع المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي كما في 2008/12/31م،

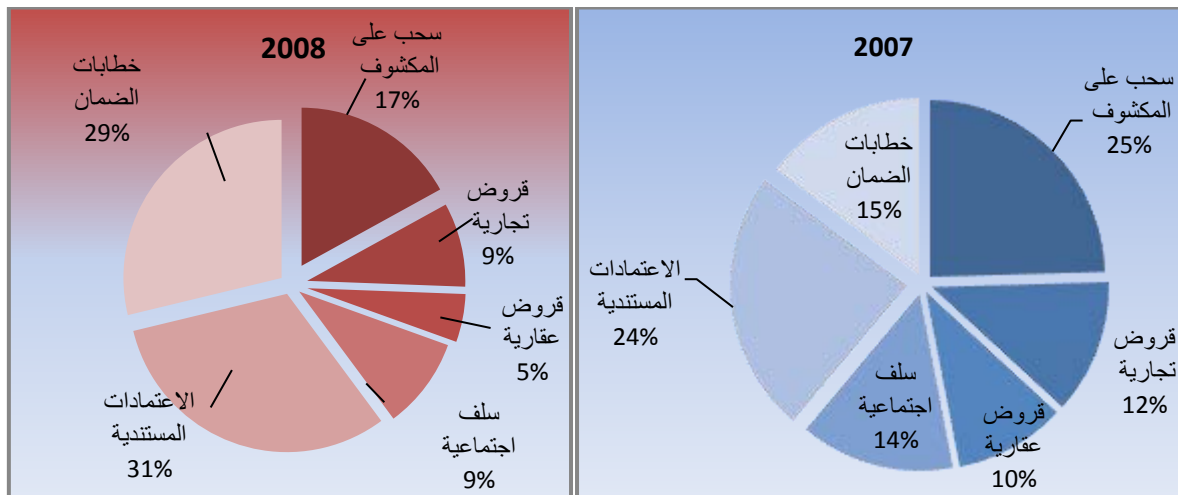
ومقارنة بهيكل المحفظة في 2007/12/31م، ويلاحظ ما يلي:-

- انخفاض نسبة السحب على المكشوف من إجمالي المحفظة الائتمانية من نسبة 25% في سنة 2007م إلى 17% سنة 2008م.

- ارتفاع نسب التسهيلات غير المباشرة (الاعتمادات المستندية المفتوحة وخطابات الضمان) إلى إجمالي المحفظة الائتمانية من نسبة 39% في عام 2007م، إلى 60% خلال العام 2008م.

الشكل رقم (39)

توزيع المحفظة الائتمانية 2007-2008 م



قرار مجلس إدارة
مصرف ليبيا
المركزي رقم
(45) لسنة
(2008م) بشأن
هيكل المراكز
المالية للمصارف
ومحافظها
الائتمانية.

وبمقارنة هيكل المحفظة الائتمانية في نهاية سنة 2008م، بالحدود القصوى المحددة لمختلف أنواع الائتمان، وفقاً لقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (45) لسنة 2008 م، يلاحظ تجاوز المصارف للنسب المحددة في مجال السحب على المكشوف وفي الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، مما يستدعي العمل على معالجة هذا الأمر، أما عن طريق تخفيض التسهيلات المتجاوزة أو زيادة التأمينات النقدية مقابلها، غير إن معظم هذه الالتزامات كانت قد ترتبت قبل صدور المعايير الجديدة التي قررها مصرف ليبيا المركزي.

د- التركيز الائتماني:-

قرار مجلس
إدارة مصرف
ليبيا المركزي
رقم (46)
لسنة
(2008م).

حددت التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، الحدود القصوى للتركز الائتماني، الذي يسمح به للمصارف، في كل نوع من أنواع التوظيف لأموال المصارف، بحيث لا تتجاوز التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشخص الطبيعي الواحد أو اعتيادي الواحد، أو المجموعة المترابطة من الأشخاص، نسبة 20% من الأموال الخاصة الصافية للمصرف، سواء كانت هذه التسهيلات مباشرة (داخل الميزانية) أو غير مباشرة (خارج الميزانية)، كما يجب أن يكون مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتياديين، أو مجموعة مترابطة من الأشخاص، اللذين يبلغ دين كل واحد، أو مجموعة مترابطة منهم 10% وأكثر من قيمة الأموال الخاصة الصافية للمصرف، بما لا يتجاوز 800% من قيمة هذه الأموال، وإذا زادت التسهيلات والقروض فوق هذه النسبة فإن ذلك يستوجب زيادة رأس المال المدفوع للمصرف أو الحصول على ضمانات نقدية إضافية، وعلى النحو الذي يكفل إزالة التجاوز.

المادة (4) من
قرار مجلس
إدارة مصرف
ليبيا المركزي
رقم (46)
لسنة 2008

الشكل رقم (40)

نسبة الأموال الخاصة إلى القروض والتسهيلات داخل وخارج الميزانية



يبين الشكل (40) نسبة الأموال الخاصة إلى القروض والتسهيلات داخل وخارج الميزانية خلال النصف الثاني من عام 2008م، حيث بلغت هذه النسبة في الشهر الأخير من النصف الثاني 5.7%، و يلاحظ أن هذه النسبة قريبة جداً من النسبة المحققة في نهاية النصف الأول من العام 2008 م، في حين شهدت الأشهر الأولى من النصف الثاني 2008م تدبب في هذه النسبة ارتفاعاً وانخفاضاً ناتج عن التغير في التسهيلات خارج الميزانية.

الفصل الخامس

ربحية القطاع المصرفي

تمهيد:-

أعدت قائمة الدخل المجمعة للقطاع المصرفي لعام 2008م، بناء على البيانات المرفقة بالمركز المالي للمصارف في 2008/12/31م، ولذلك لم يتم إدراج مخصص الضرائب وصافي الدخل بعد الضرائب.

1- قائمة الدخل الملخصة المقارنة:-

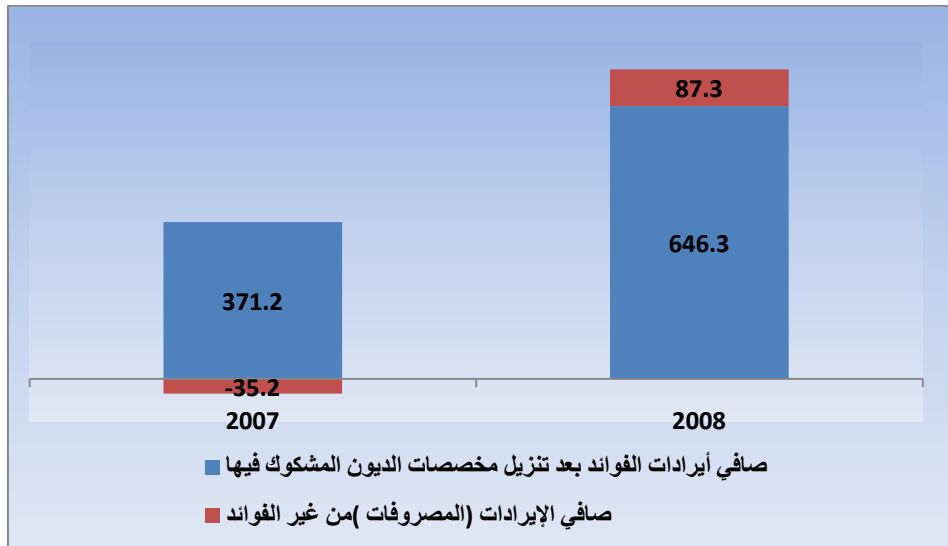
ارتفعت ربحية المصارف بشكل كبير خلال عام 2008م، حيث بلغ صافي الدخل (قبل الضريبة) حوالي 733.7 مليون دينار، مقابل مبلغ 335.9 مليون دينار، في عام 2007م، بنسبة نمو قدرها 118.4%. وقد كان العامل الرئيسي وراء ارتفاع ربحية المصارف عام 2008م، هو الدخل من الفوائد (صافي إيرادات الفوائد) الذي ارتفع بنسبة 74% خلال عام 2008م، بينما ساهم صافي الإيرادات من غير الفوائد بشكل ثانوي في نمو ربحية المصارف خلال عام 2008م، على النحو المبين بالشكل رقم (41).

يتصف أداء القطاع المصرفي في ليبيا بالربحية خلال العام 2008 م.

الشكل (41)

ربحية المصارف من الفوائد وغير الفوائد

المبالغ بملايين الدنانير



2 - هيكل الإيرادات والمصروفات:-

أ - الدخل من الفوائد:-

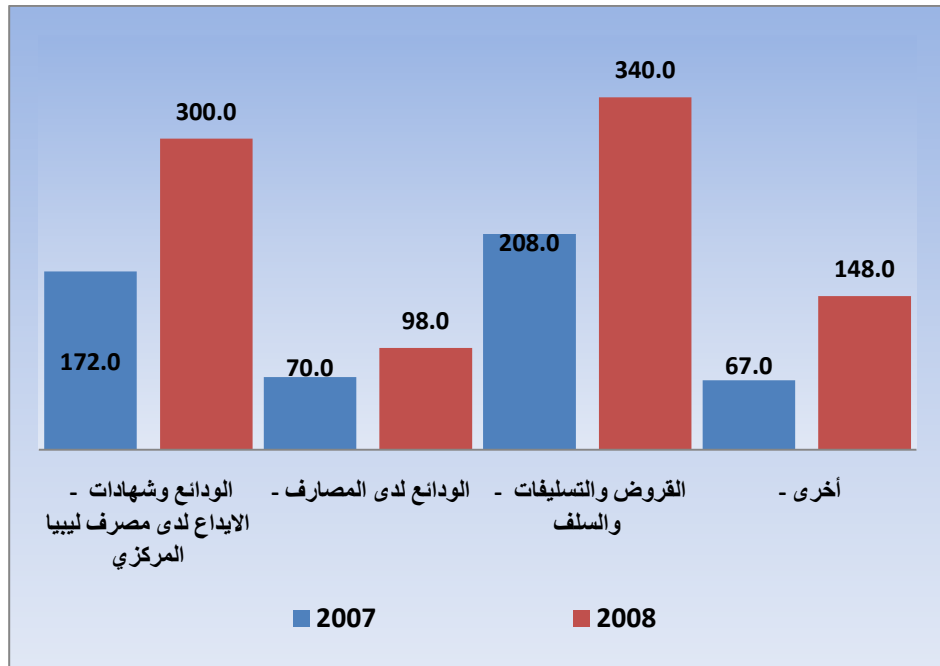
شهادات الإيداع
الصادرة عن
مصرف ليبيا
المركزي تشكل
مصدراً مهماً
للدخل في
المصارف.

يبين الشكل البياني رقم(42) ارتفاع معظم بنود إيرادات الفوائد، وبالأخص إيرادات الفوائد على التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي، ويعود ذلك إلى كبر حجم هذه التوظيفات (أولاً) وارتفاع العائد على شهادات الإيداع في سنة 2008م (ثانياً) الذي كان أعلى من معدل الفائدة الذي كان مطبق على الودائع الزمنية في سنة 2007 م.

الشكل رقم (42)

النمو في أنواع الإيرادات من الفوائد

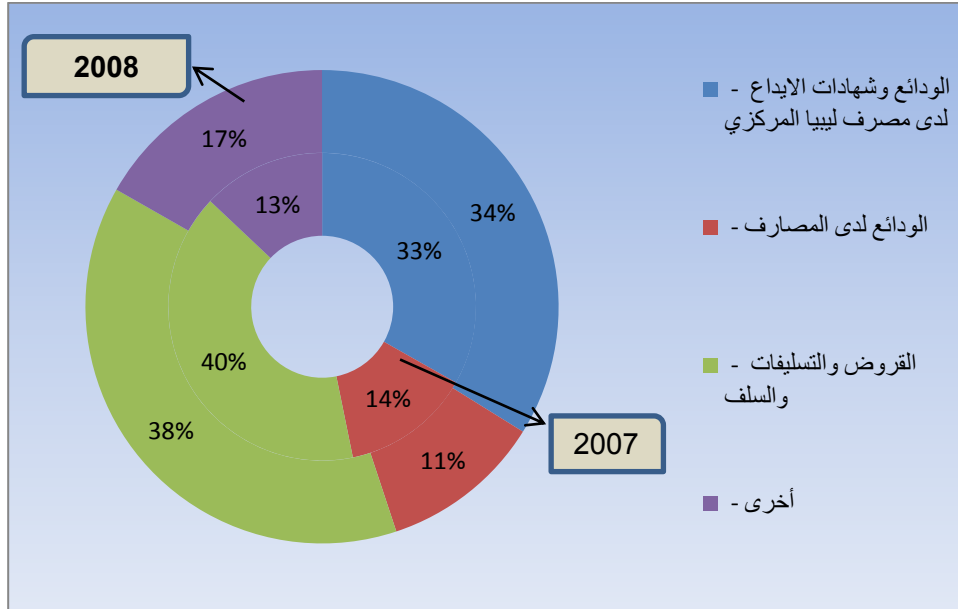
المبالغ بملايين الدنانير



الدخل من
العمليات
المصرفية
الرئيسية
(نشاط منح
الائتمان) يشكل
المصدر الرئيسي
لأرباح
المصارف.

وبالرغم من أن مجمل بنود إيرادات الفوائد شهدت زيادات خلال عام 2008م، فإن هيكل إيرادات الفوائد لم يختلف بشكل جوهري في عام 2008م، عن عام 2007م، حيث يظهر الشكل البياني رقم(43)، أن الفوائد المقبوضة على الحسابات والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي كانت ومازالت تشكل ثلث إيرادات الفوائد الإجمالية، في حين أن الفوائد على التسهيلات شكلت حوالي 40% من مجمل إيرادات الفوائد.

الشكل (43)
توزيع الدخل من الفوائد



ب - الدخل من غير الفوائد:-

• الإيرادات من غير الفوائد:-

ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد لدى المصارف فيما بين عامي 2007م - 2008م بنسبة 132.2%، ومن أهم أسباب هذا الارتفاع ما يلي:-

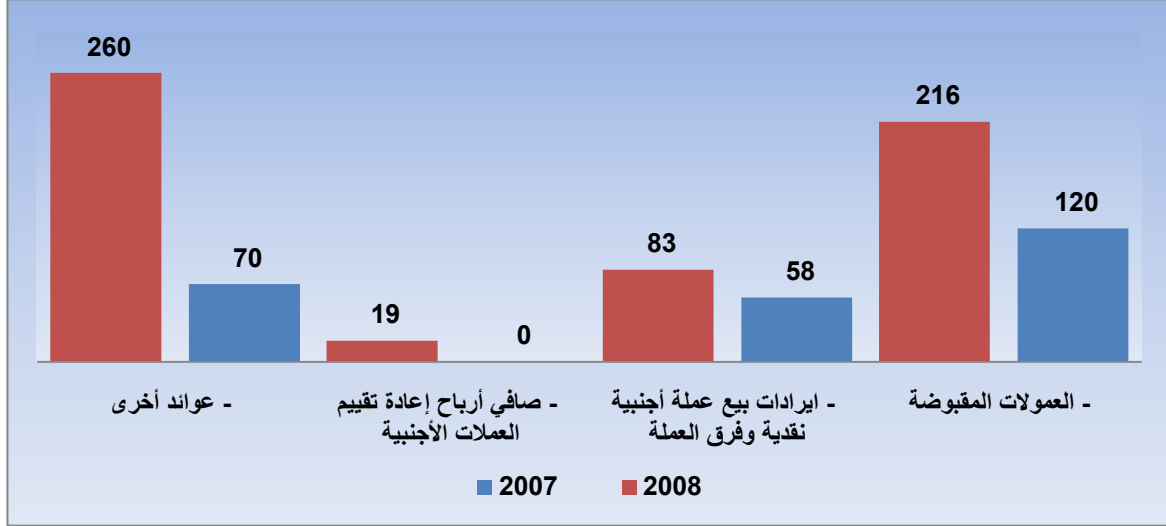
1- ارتفاع العمولات المقبوضة بنسبة 79.7%، نتيجة النمو الكبير في التسهيلات خارج الميزانية.

2- ارتفاع العوائد الأخرى بنسبة 268%، وهو ناتج بشكل رئيسي عن قيام بعض المصارف بتحقيق جزء من ناتج إعادة تقييم أسعار الصرف الخاصة بالسنوات السابقة، عبر ترحيله من حسابات الخصوم إلى حساب الدخل وذلك بهدف تغطية المخصصات المكونة لدى المصارف مقابل الديون المشكوك فيها والمخصصات العامة ويوضح الشكل رقم (44) تطور إيرادات المصارف من غير الفوائد.

ناتج إعادة تقييم
العمولات
الأجنبية لدى
المصارف
يرحل إلى
حساب الأرباح
والخسائر
تطبيقاً لمعايير
المحاسبة
الدولية.

الشكل رقم (44)

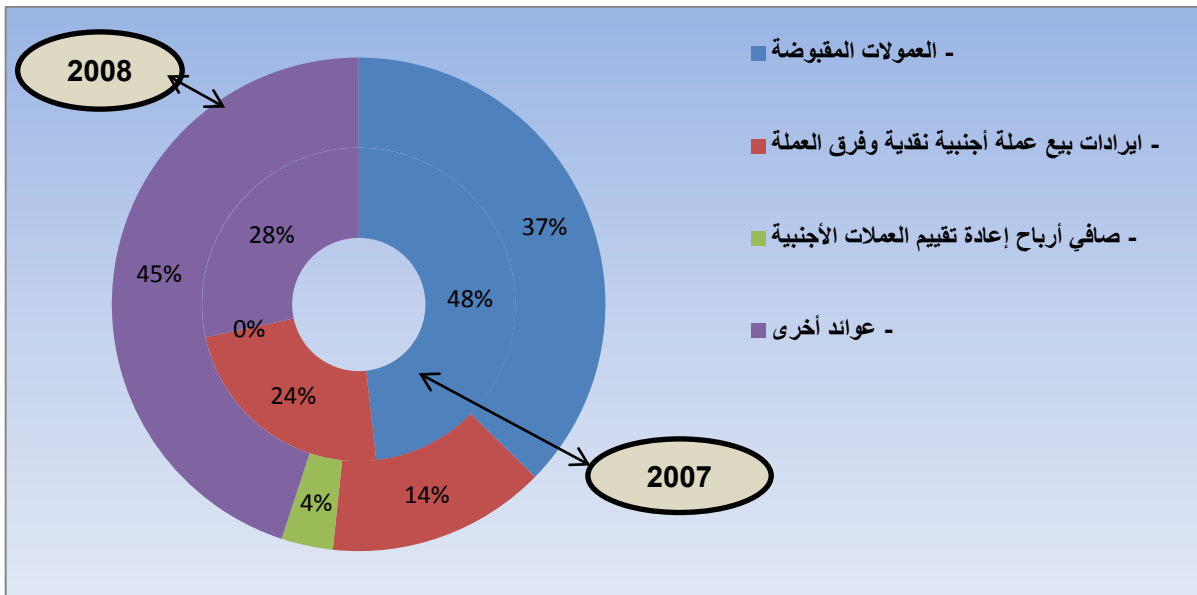
تطور الإيرادات من غير الفوائد



ونتيجة الارتفاع في العوائد الأخرى والمتمثلة في إيرادات بيع عملات أجنبية، وأرباح إعادة تقييم عملات أجنبية، وإيرادات أخرى فقد ارتفعت حصتها في مجمل إيرادات غير الفوائد من 28% في عام 2007م، إلى 45% في 2008م، وانخفضت بالمقابل حصة العمولات المقبوضة في مجمل إيرادات غير الفوائد، وعلى النحو المبين بالشكل رقم (45).

الشكل رقم (45)

توزيع الإيرادات من غير الفوائد

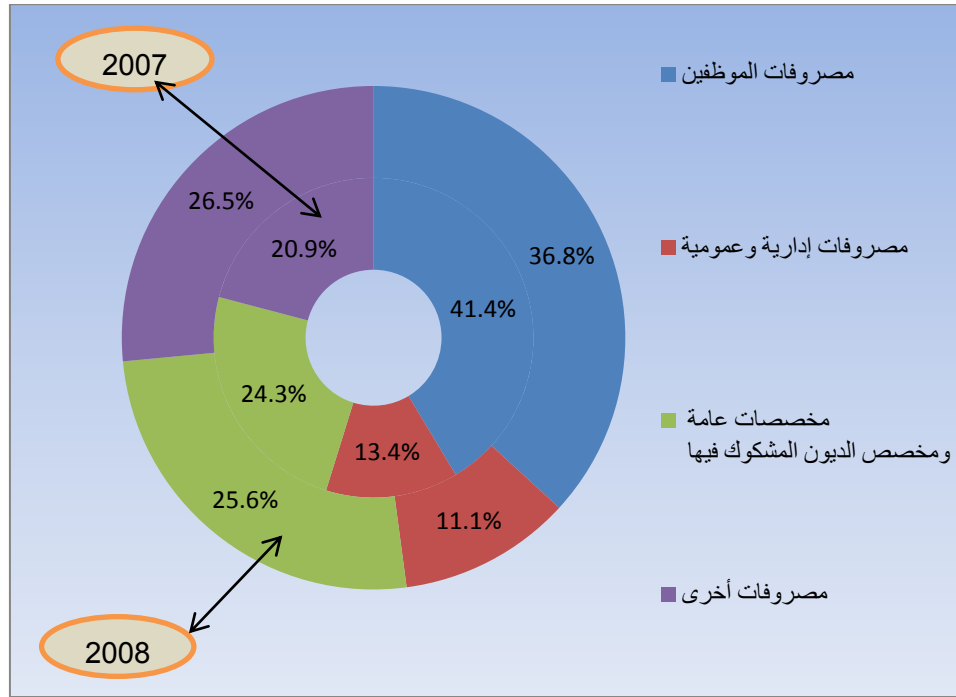


• **المصرفيات من غير الفوائد:-**

سجلت المصرفيات من غير الفوائد، لدى القطاع المصرفي، ارتفاعاً بنسبة 72.9% خلال عام 2008م، وقد كان أهم هذه المصرفيات متمثلاً في مصرفيات الموظفين والمصرفيات الأخرى والمخصصات. يبيّن الشكل رقم(46) توزيع مصرفيات غير الفوائد خلال عامي 2007م- 2008م، حيث يلاحظ ارتفاع حصة المصرفيات الأخرى في مجمل مصرفيات غير الفوائد من 21.1% في 2007م، إلى 26.6% في 2008م.

الشكل (46)

توزيع المصرفيات من غير الفوائد

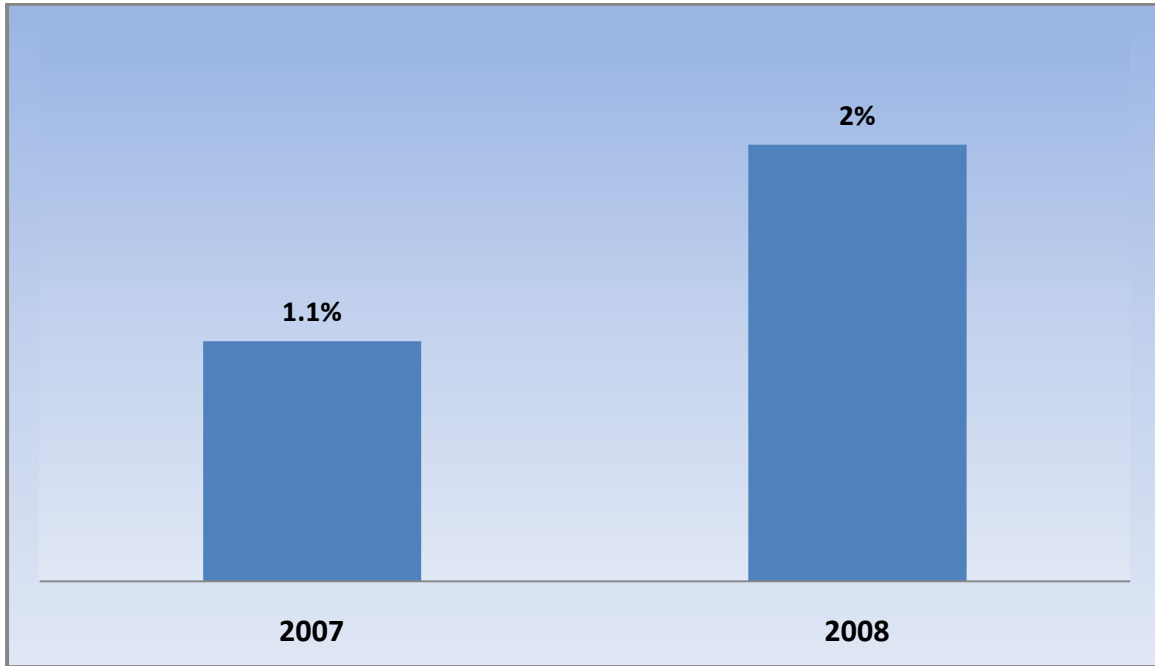


• **نسب الربحية:-**

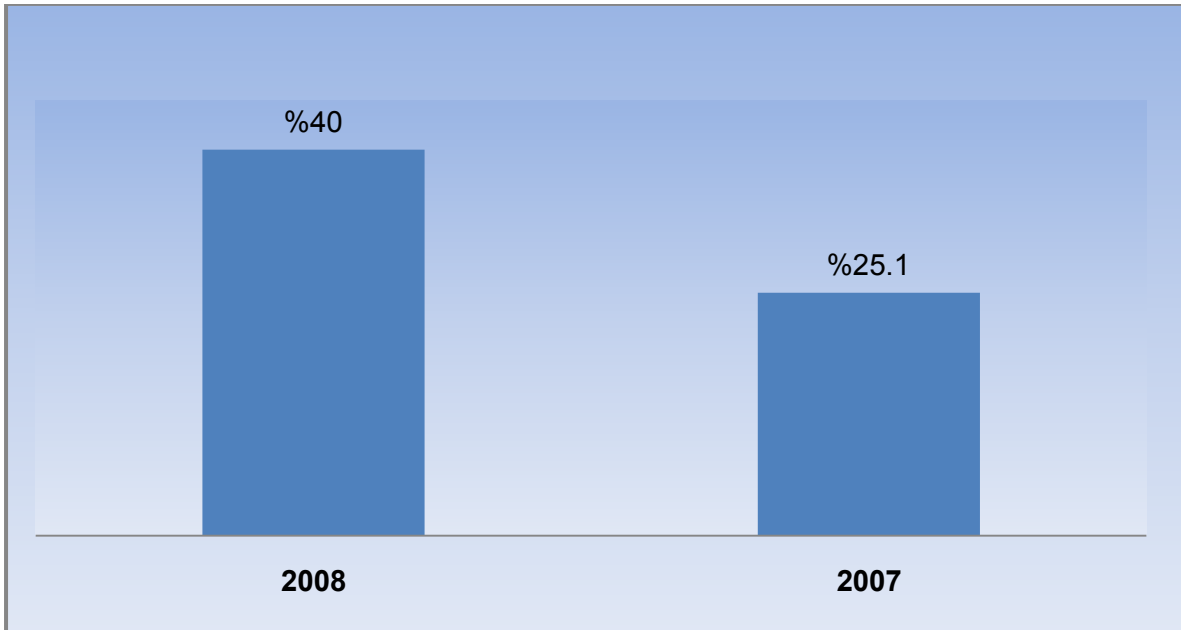
ارتفعت نسب ربحية القطاع المصرفي بشكل كبير خلال سنة 2008 م، حيث سجلت نسبة صافي الدخل (قبل الضريبة) إلى متوسط الأصول ارتفاعاً من 1.1% في سنة 2007 إلى 2% في سنة 2008م، كما ارتفعت نسبة صافي الدخل (قبل الضريبة) إلى حقوق المساهمين من 25.1% في عام 2007م إلى 39.9% في عام 2008م، وذلك على النحو المبين بالشكلين رقم (47) و(48). وقد انعكس ذلك في إحداث تحسناً ملحوظاً في نسبة المصرفيات إلى الإيرادات.

الاستثمار في
المصارف يمثل
أهم مجالات
الاستثمار في
الاقتصاد الليبي.

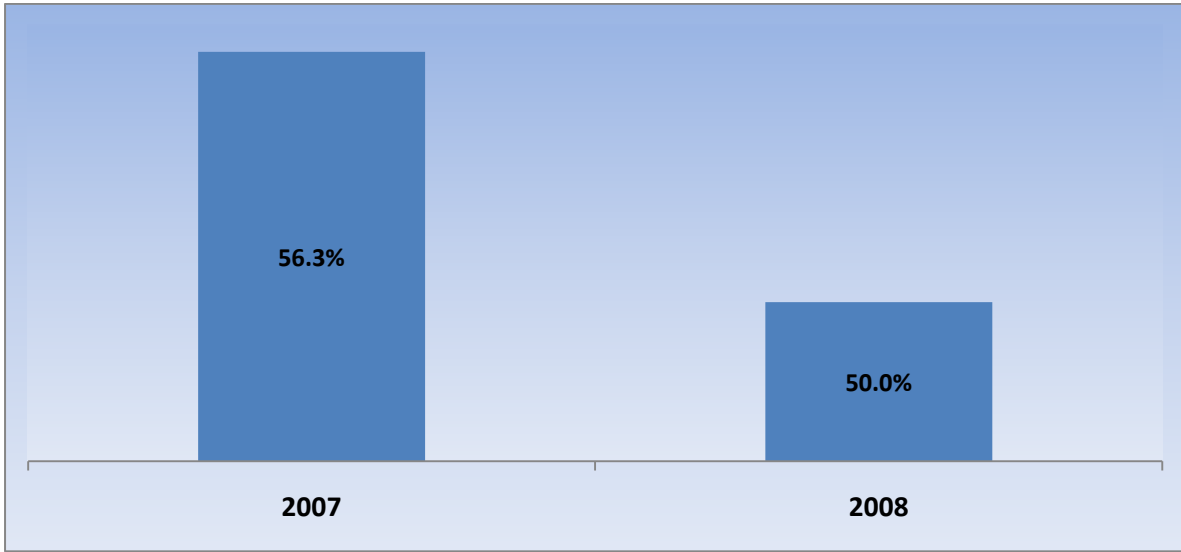
الشكل رقم (47)
نسبة العائد (قبل الضريبة) إلى متوسط الأصول



الشكل رقم (48)
نسبة العائد (قبل الضريبة) إلى متوسط حقوق المساهمين

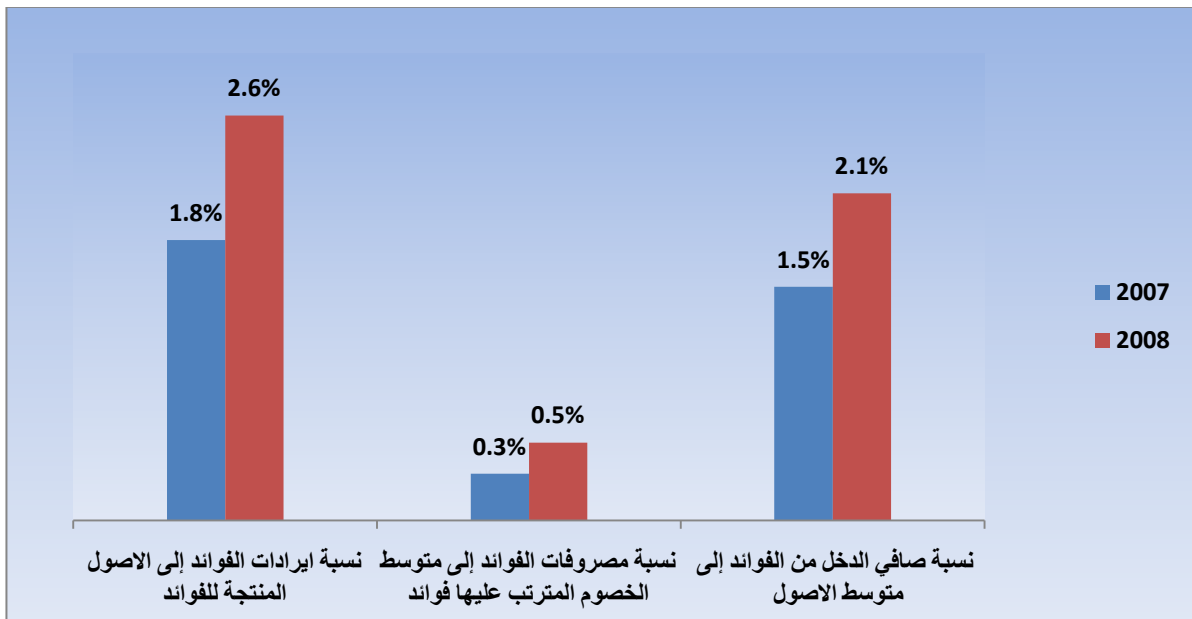


الشكل رقم (49)
تطور نسبة المصروفات إلى الإيرادات



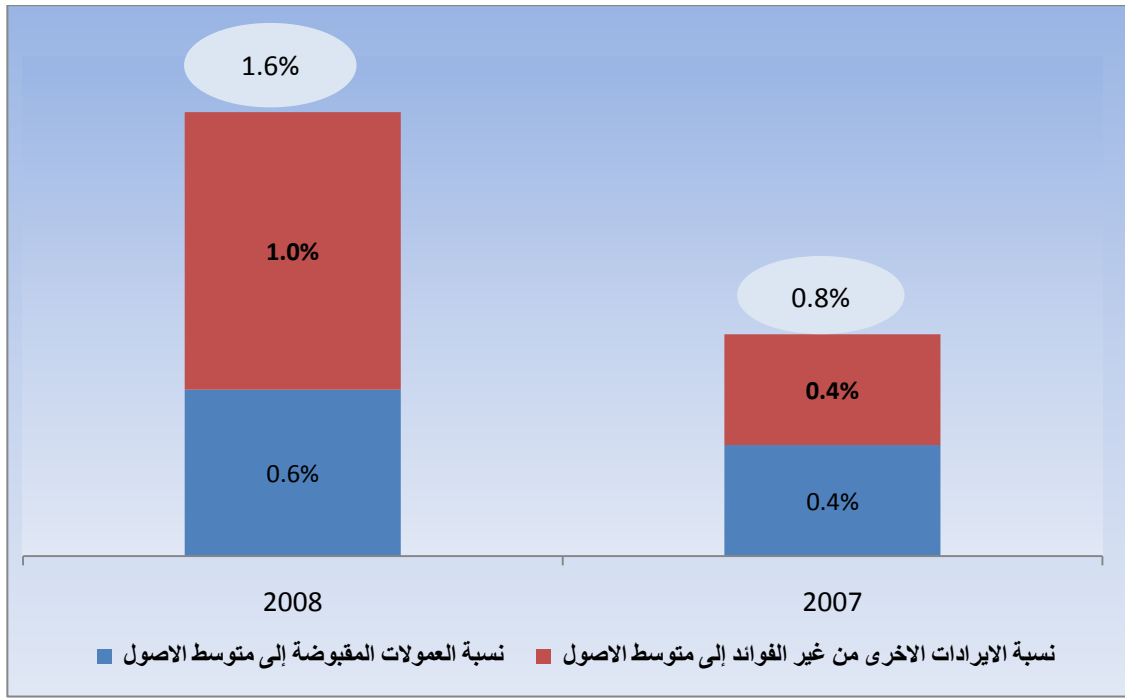
كان الدخل من الفوائد المصدر الأساسي لارتفاع نسب الربحية، حيث سجلت نسبة صافي الدخل من الفوائد إلى متوسط الأصول ارتفاعاً من 1.5% في سنة 2007 م إلى 2.1% في سنة 2008م، وعلى النحو المبين في الشكل رقم (50).
ومن المرجح أن يعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الفوائد على شهادات الإيداع الموظفة لدى مصرف ليبيا المركزي، كما تم ذكره سابقاً.

الشكل رقم (50)
معدلات الربحية من الفوائد



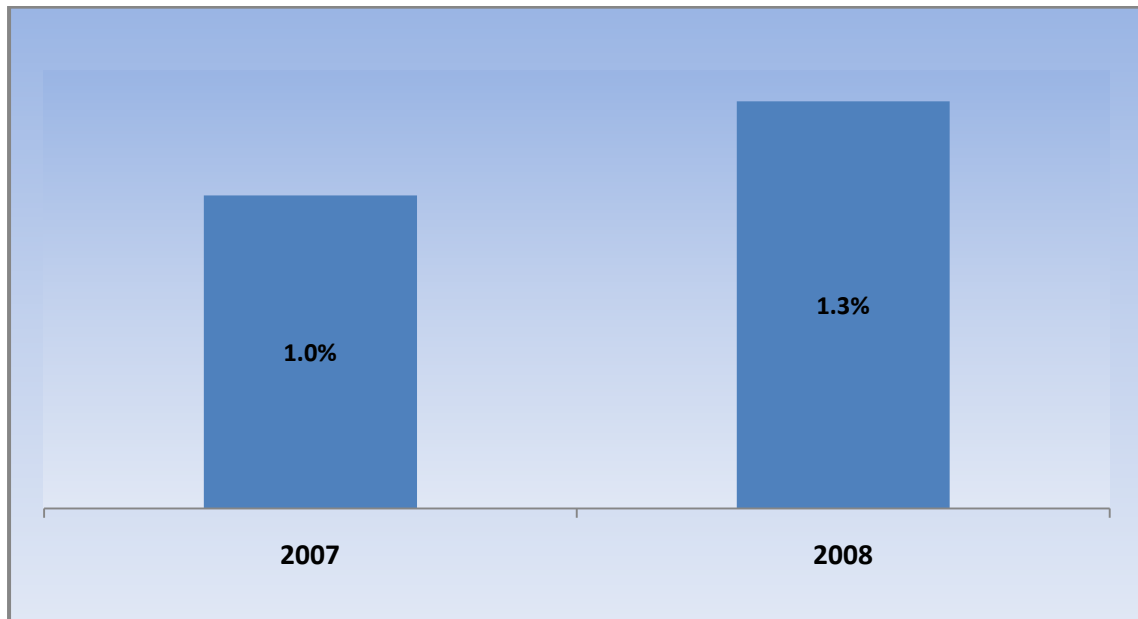
الشكل رقم (51)

تطور نسبة الإيرادات من غير الفوائد إلى متوسط الأصول



الشكل رقم (52)

تطور نسبة المصروفات من غير الفوائد إلى متوسط الأصول



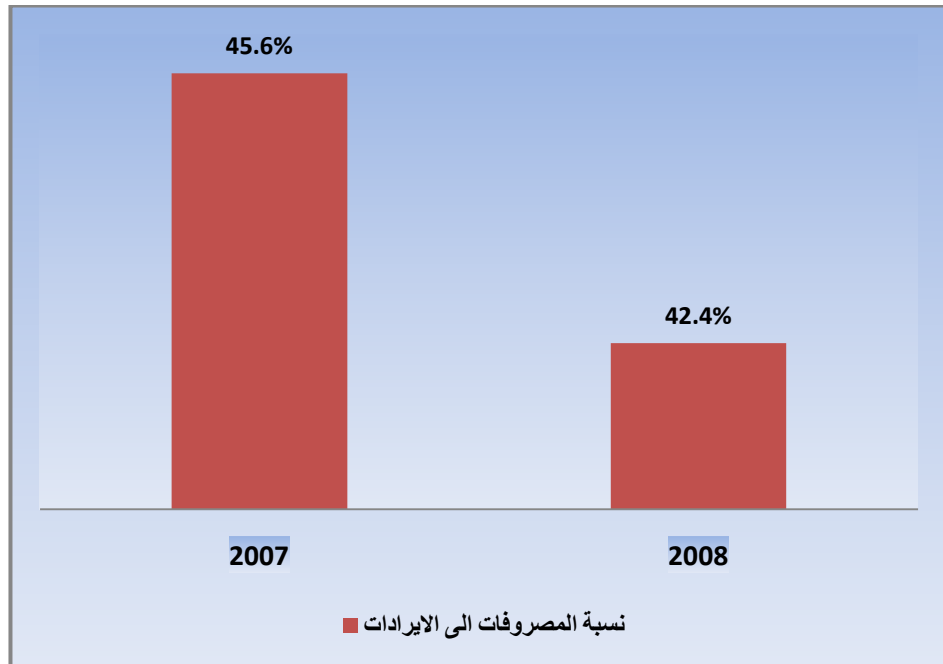
3- الكفاءة:-

القطاع
المصرفي
الليبي يتميز
بالكفاءة.

انخفضت نسبة المصروفات إلى الإيرادات من 45.6% سنة 2007م، إلى 42.4 في نهاية سنة 2008م، وذلك نتيجة نمو التوظيفات المنتجة للفوائد المتمثلة في الزيادة في الإيرادات من شهادات الإيداع والإيرادات من غير الفوائد والمتمثلة في العمولات المقبوضة، وإيرادات بيع العملات الأجنبية و العوائد الأخرى، ويبيّن الشكل رقم(53) تطور مؤشر كفاءة أداء القطاع المصرفي.

الشكل رقم (53)

نسبة المصروفات إلى الإيرادات



الفصل السادس

سيولة القطاع المصرفي

تمهيد:-

يولي مصرف ليبيا المركزي اهتماماً خاصاً بأوضاع السيولة في القطاع، حيث تجري متابعة سيولة المصارف أسبوعياً. وبالرغم من تميز القطاع المصرفي بفائض سيولة إلا أن المصارف مطالبة بالموثمة بين مجوداتها ومطلوباتها وبما يكفل استعداد المصارف للوفاء بالتزاماتها التعاقدية، والدفع عند الطلب للمودعين.

1 - تحليل ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي:-

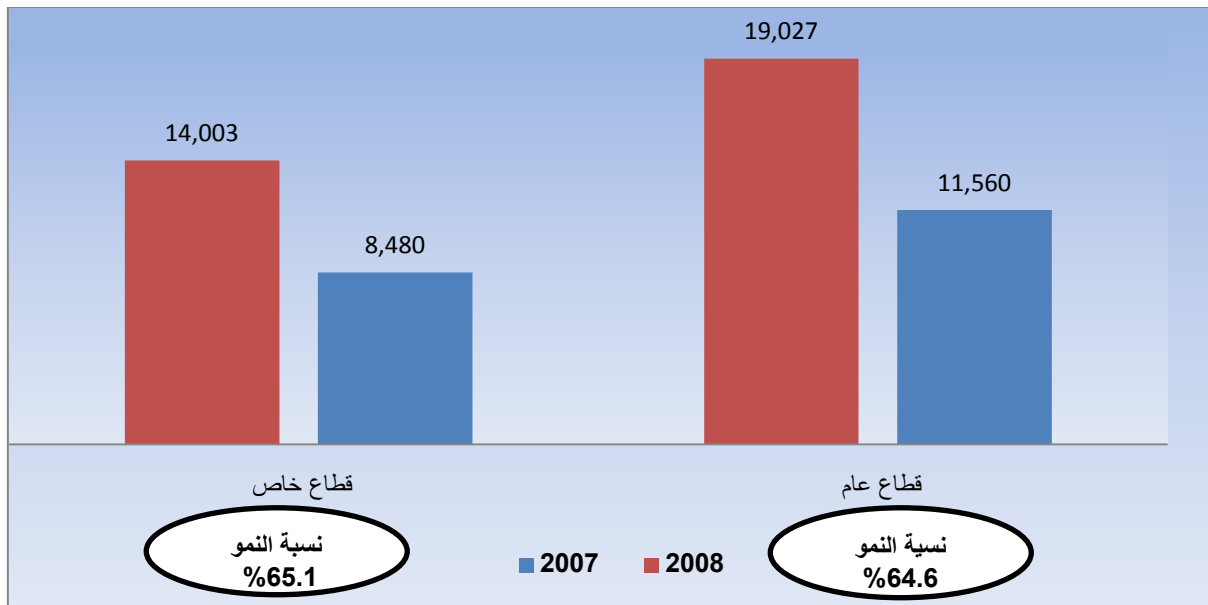
أ - نمو الودائع حسب طبيعة الجهات المودعة:-

بلغ معدل نمو ودائع العملاء لدى المصارف التجارية حوالي 65%، وقد ساهمت ودائع القطاع العام والقطاع الخاص، على نحو متقارب في هذا النمو، حيث يوضح الرسم البياني رقم (54) التقارب في نسب نمو كل من ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام خلال عامي 2007 و2008م.

الشكل رقم (54)

نسبة نمو ودائع القطاع العام والخاص خلال سنتي 2007م - 2008م

المبالغ بملايين الدنانير

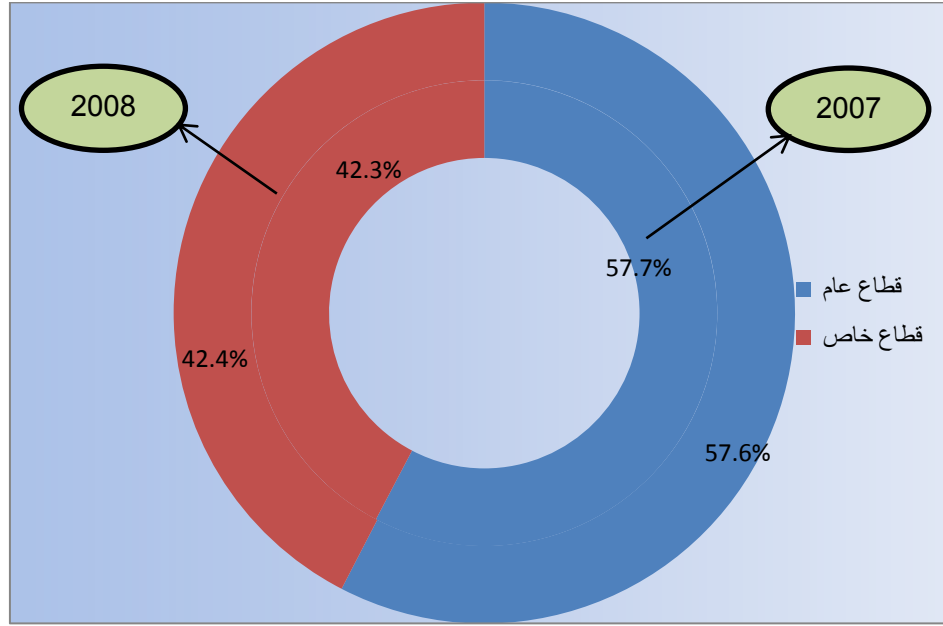


ودائع القطاع العام تمثل المصدر الرئيسي لموارد المصارف خلال عامي 2007-2008م.

كما يلاحظ استمرار اعتماد المصارف التجارية على ودائع القطاع العام التي شكلت حوالي 58% من مجموع ودائعه على النحو المبين بالشكل (55) في حين شكلت ودائع القطاع الخاص نسبة 42% من مجموع الودائع.

الشكل رقم (55)

توزيع ودائع المصارف التجارية حسب القطاع



ب نمو الودائع بحسب أنواعها:-

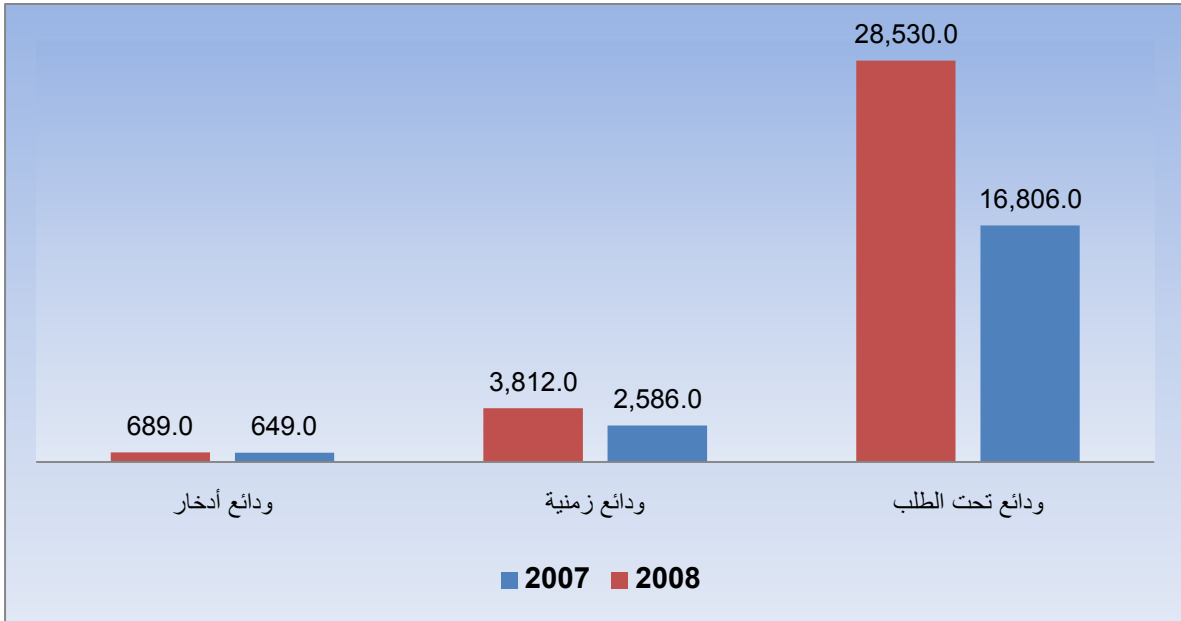
الودائع تحت الطلب تشكل النسبة الأهم في هيكل ودائع المصارف التجارية.

تشكل الودائع تحت الطلب ما نسبته 86% من مجموع ودائع الزبائن لدى المصارف التجارية، وقد نمت هذه الودائع بنسبة 70% كما هو موضح بالشكل البياني رقم (55) خلال الفترة 2007م - 2008م، بينما ارتفعت الودائع الزمنية بنسبة 47.4% خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (56)

تطور ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع

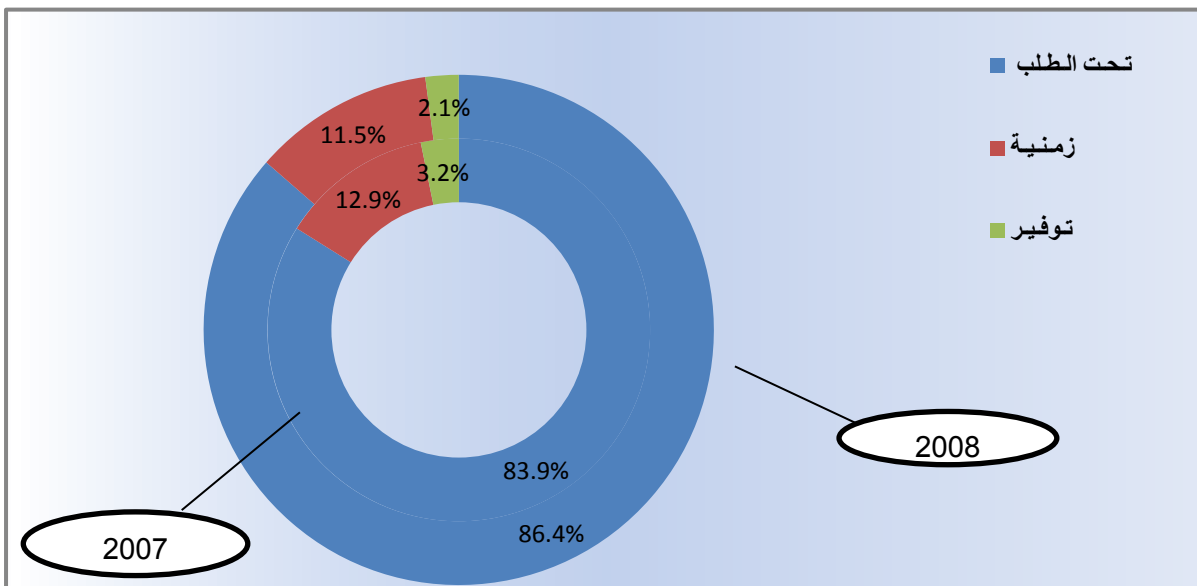
المبالغ بملايين الدينانير



ويوضح الشكل البياني رقم (57) توزيع الودائع لدى المصارف حسب نوع الودائع.

الشكل البياني رقم (57)

توزيع ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع



القطاع
المصرفي
الليبي يتصف
بالسيولة
العالية.

2- نسبة السيولة لدى القطاع المصرفي:-

بلغت نسبة الأصول السائلة من إجمالي أصول القطاع المصرفي حوالي 79% خلال عام 2008م، ومعظم هذه السيولة موظفة لدى مصرف ليبيا المركزي، ولم يؤثر وضع السيولة لدى القطاع المصرفي، بشكل كبير، على ربحيته، نظراً للأسباب التالية:-

- أن جزء كبير من التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي كان في شكل شهادات إيداع منتجة للفائدة بمعدل 2.25% خلال عام 2008م.
- إن تكلفة مصادر أموال القطاع المصرفي تعتبر قليلة نسبياً نظراً لاعتماد المصارف بشكل رئيسي على الودائع تحت الطلب التي لا تدفع عنها المصارف أية فوائد.

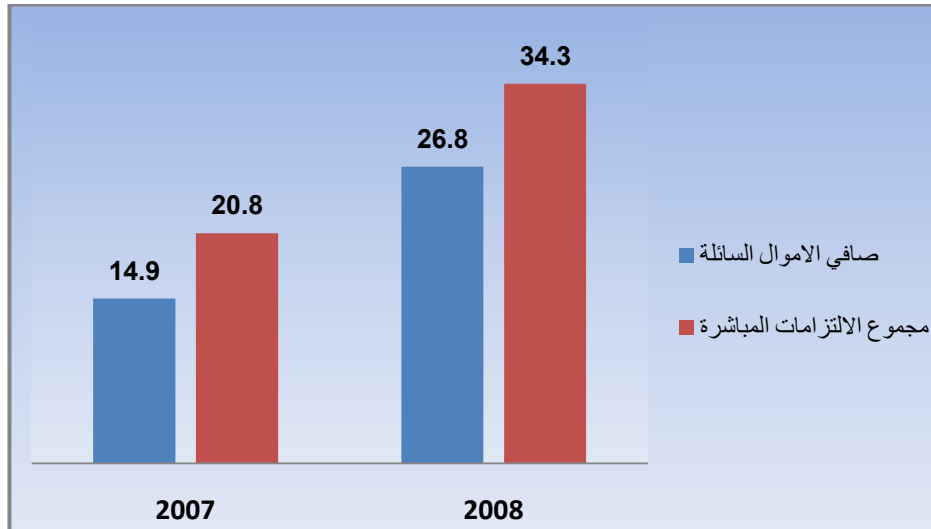
أ - نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة (داخل الميزانية):-

نلاحظ في تحليل السيولة ارتفاع الالتزامات المباشرة (داخل الميزانية) من 20.8 مليار دينار، لسنة 2007م، إلى 34.3 مليار دينار، لسنة 2008م، أي بارتفاع قدره 13.5 مليار دينار، ونسبة 64.9%، وقد تم توظيف حوالي 89% من هذه المصادر في أصول سائلة حيث ارتفعت من 14.9 مليار دينار، إلى 26.8 مليار دينار، أي بمبلغ قدره 11.9 مليار دينار، ونسبة 79.9% وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (58).

الشكل رقم (58)

تطور صافي الأموال السائلة والالتزامات المباشرة

المبالغ بملايين الدنانير

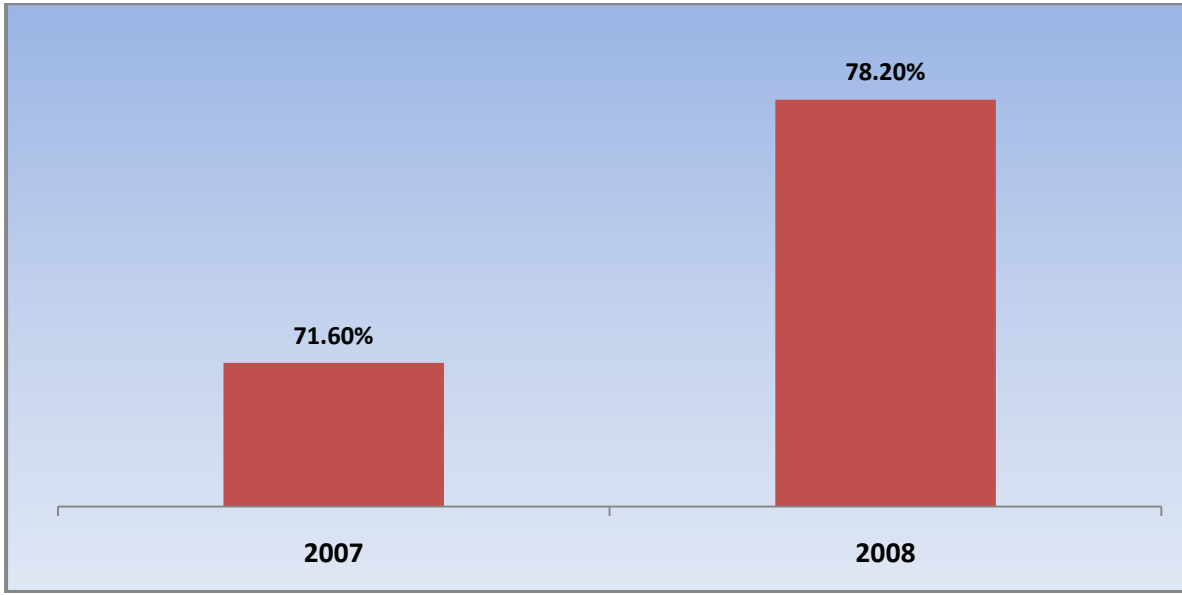


لا يتوقع
مواجهة
مشكلة سيولة
بالقطاع
المصرفي
على المدى
القصير
و المتوسط.

ونتيجة لذلك ارتفعت سيولة المصارف في مواجهة التزاماتها المباشرة (داخل الميزانية) من حوالي 71.6% في سنة 2007 إلى حوالي 78.2 % في سنة 2008 م، مما يؤكد على توفر السيولة بشكل كبير لدى القطاع المصرفي.

الشكل رقم (59)

تطور نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة



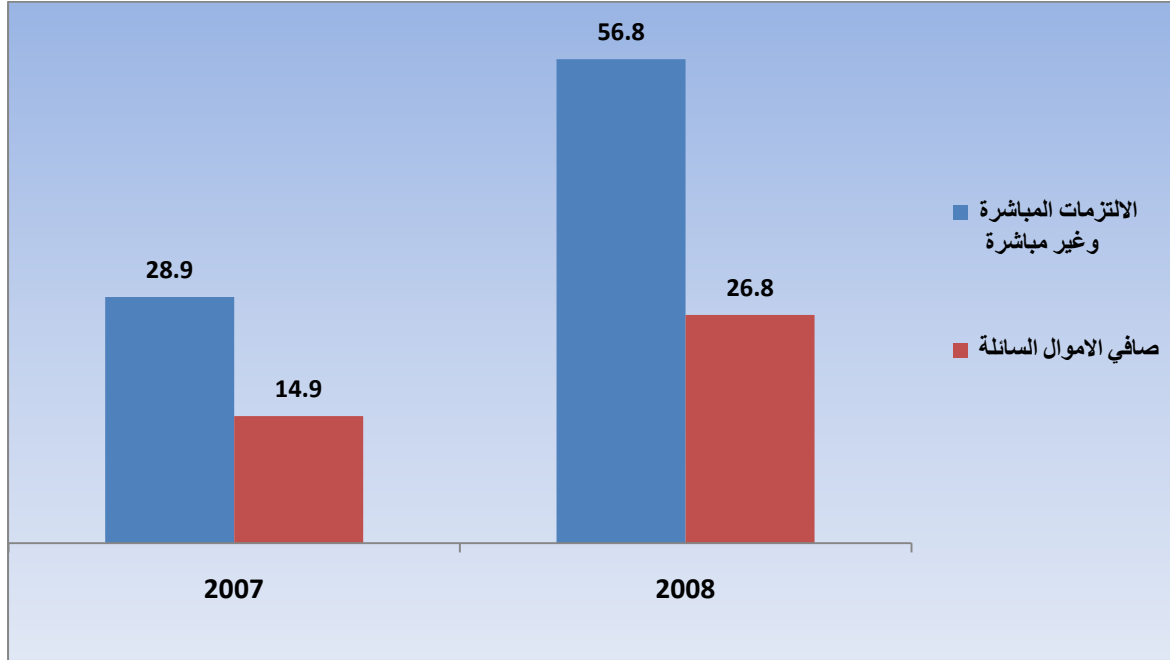
ب- نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة وغير المباشرة:-

تقدر نسبة السيولة مقابل مجمل التزامات المصارف (المباشرة وغير المباشرة) بحوالي 47.2% في سنة 2008م، في حين بلغت هذه النسبة سنة 2007 م، حوالي 51.5%، ويرجع ذلك للارتفاع الكبير في حسابات خارج الميزانية. وتعتبر هذه النسبة بمثابة اختبار ضغط للسيولة، وهي تشير إلى أن السيولة ما تزال جيدة، حيث تسجل معدلات عالية حتى في حال تم احتساب مجمل الالتزامات غير المباشرة دون أي ترجيح، ويعني ذلك كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية.

الشكل رقم (60)

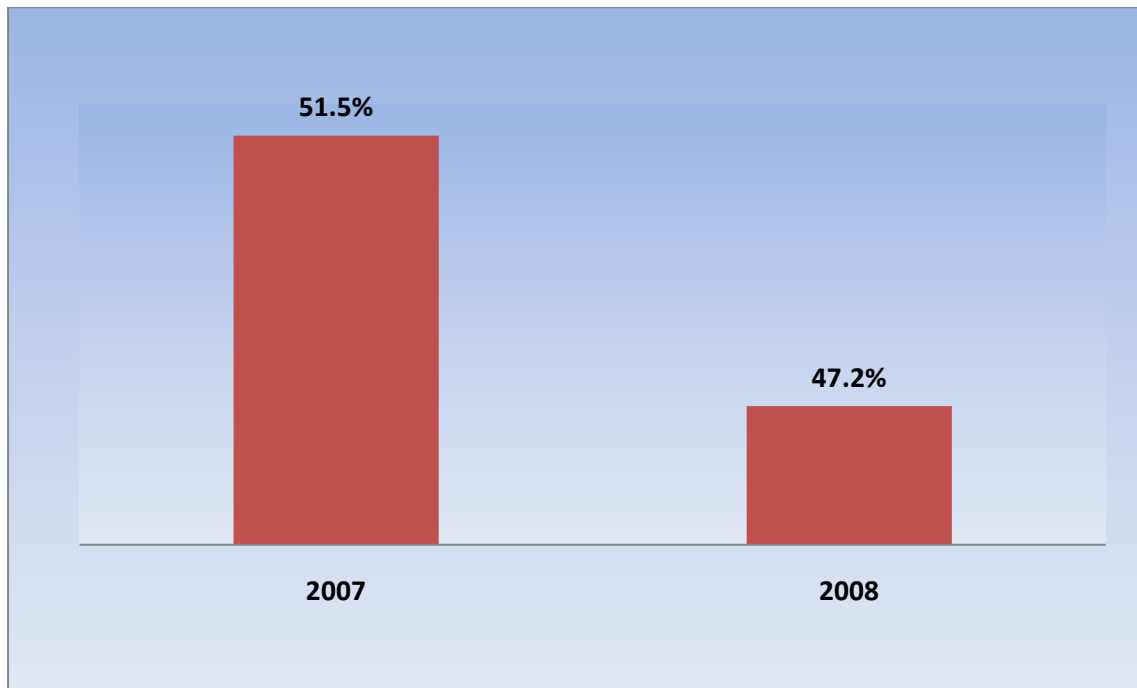
تطور الأموال السائلة والالتزامات المباشرة وغير المباشرة

المبالغ بملايين الدنانير



الشكل رقم (61)

تطور نسب السيولة مقابل الالتزامات المباشرة وغير مباشرة



ج- المؤشرات الاحترازية الرقابية (الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية) خلال عام 2008م:-

مطلوب من جميع المصارف التجارية أن تحتفظ لدى مصرف ليبيا المركزي بأرصدة، بدون فوائد، مقابل خصومها الإيداعية، تقدر بنسبة 20% من الخصوم الإيداعية، كما يطلب من جميع المصارف أن تحتفظ بأصول سائلة تقدر بنسبة 25% من إجمالي أصولها السائلة الخاضعة لهذه النسبة، بما في ذلك الاحتياطيات الإلزامية لدى مصرف ليبيا المركزي. وقد التزمت المصارف التجارية بالاحتفاظ بالاحتياطيات المطلوبة والسيولة المقررة خلال معظم أيام السنة، ويوضح الجدول رقم (3) نسبة فائض الاحتياطي الإلزامي ونسبة فائض السيولة لدى المصارف التجارية خلال العام 2008م.

جدول رقم (3)

نسبة الفائض في الاحتياطي الإلزامي والسيولة للمصارف التجارية خلال عام 2008م

نسبة فائض السيولة (%)	نسبة فائض الاحتياطي (%)	الشهر
40.25	5.8	2008/01/31 م
40.29	10.9	2008/02/28 م
40.2	8.6	2008/03/31 م
47.7	2.3	2008/04/30 م
44.6	0.8	2008/05/31 م
50.5	5.8	2008/06/30 م
55.8	6.3	2008/07/30 م
57.9	10.0	2008/08/31 م
50.2	3.8	2008/09/30 م
49.3	4.5	2008/10/30 م
47.7	10.0	2008/11/30 م
49.4	7.4	2008/12/31 م

ويوضح الجدول رقم (4) نسب الفائض في الاحتياطي الإلزامي والسيولة، حسب المصارف كما هي في 2008/12/31 م.

جدول رقم (4)

فائض الاحتياطي الإلزامي والسيولة المطلوبة حسب المصارف في 2008/12/31 م

المصرف	نسبة الفائض أو العجز في الاحتياطي (%)	نسبة الفائض أو العجز في السيولة (%)
الجمهورية	6.3	46.6
التجاري الوطني	11.1	43.2
الوحدة	5.1	47.5
الصحارى	6.7	59.5
التجارة والتنمية	1.9	46.0
المؤسسة المصرفية الأهلية	2.2	29.6
الإجماع العربي	16.4	14.4
الأمان للتجارة	20.5	27.7
الوفاء	30.4	71.0
الواحة	27.9	62.0
المتوسط	32.0	29.1
التجاري العربي	25.5	75.1
السرايا (طرابلس)	21.4	36.4
المُتحد	17.9	51.6
الخليج الأول الليبي *	232.5	2,115.8

*باشر مصرف الخليج الأول الليبي نشاطه في أواخر الربع الأخير من عام 2008 م.

• المصارف التي عجزت عن الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي المطلوب خلال سنة 2008 م:-

تنفيذاً لإحكام المادة (59) من القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر. (2005م) بشأن المصارف يقوم مصرف ليبيا المركزي بفرض غرامة جزائية على المصارف التي تخفق في الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي المقرر قانوناً، حسب عدد أيام العجز، حيث تجري متابعة أرصدة المصارف لدى مصرف ليبيا المركزي يومياً، للتأكد من احتفاظها بالاحتياطيات الإلزامية المقررة. والجدول رقم (5) يبين المصارف التي عجزت عن الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي، وعدد أيام العجز والإجراءات المتخذة حيالها خلال عام 2008 م.

جدول رقم (5)

المصارف التي عجزت عن الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي

المصرف	عدد أيام العجز	عدد فترات العجز	ملاحظات
الجمهورية	20	3	تم توقيع غرامة جزائية
التجاري الوطني	8	1	تم توقيع غرامة جزائية
الوحدة	20	3	تم توقيع غرامة جزائية
الصحارى	1	1	تم توقيع غرامة جزائية
التجارة والتنمية	11	2	تم توقيع غرامة جزائية
المؤسسة المصرفية الأهلية	3	1	تم توقيع غرامة جزائية
الواحة	14	2	تم توقيع غرامة جزائية
الإجماع العربي	-	-	رسالة تأخير عن أسبوع 08/7/15
مرزق الأهلي	14	3	تم توقيع غرامة جزائية
وادي الحياة	137	6	تم توقيع غرامة جزائية

الفصل السابع

الإطار العام للرقابة المصرفية في ليبيا، وجهود تطويرها خلال الفترة 2002-2008 مسيحي

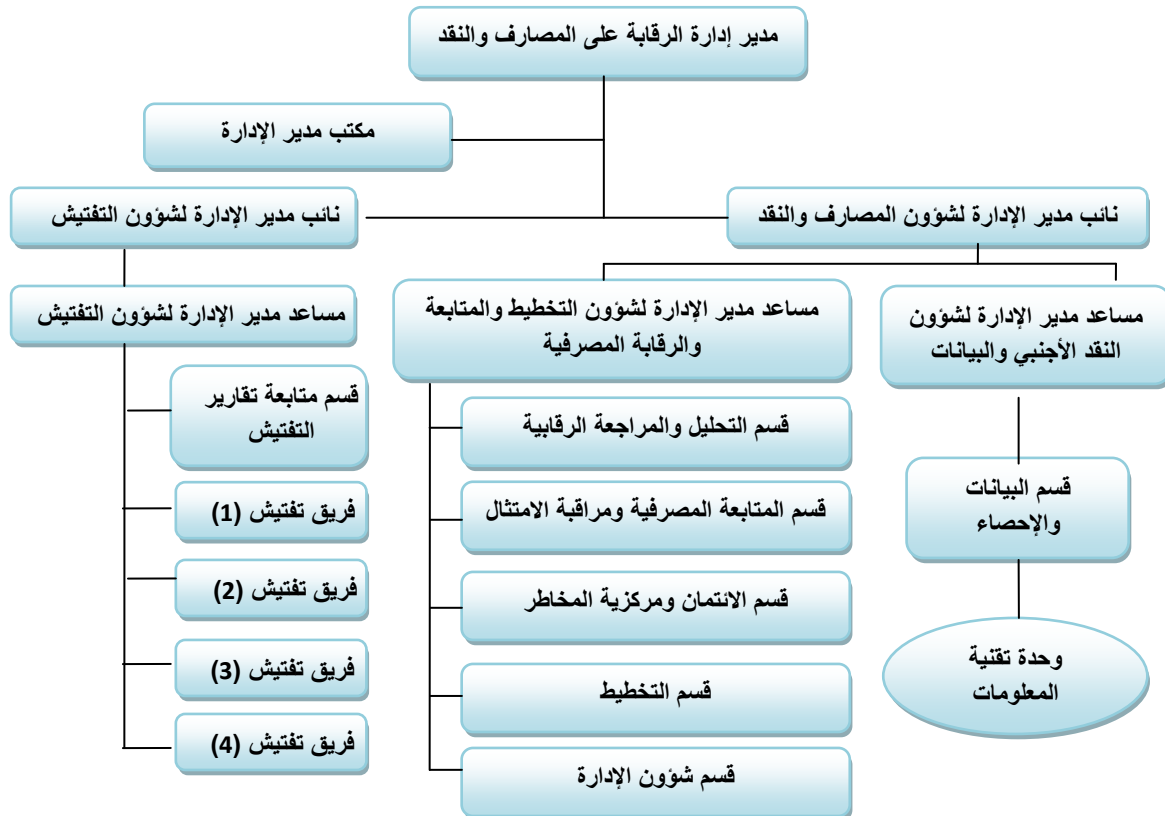
تمهيد:-

أعطى مصرف ليبيا المركزي اهتماماً خاصاً لتطوير جهود الرقابة المصرفية بشقيها، المكتبية والميدانية للوقوف على التغيرات التي تطرأ على أوضاع المصارف، وأي تدهور في الأوضاع المالية للمصارف في وقت مبكر، والتأكد من أن المصارف تعمل في ظل الالتزام بقرارات السياسة النقدية والائتمانية، التي تأخذ في الاعتبار متطلبات الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وعلى النحو الذي يكون فيه منح الائتمان وفقاً لقواعد وأسس ائتمانية سليمة ومخاطر محسوبة ومدروسة جيداً، وبما يكفل السلامة المالية للقطاع المصرفي في ليبيا.

وقد تم تطوير وتحديث إدارة الرقابة على المصارف والنقد، لتمكينها من القيام بمهامها، حيث يجري العمل بها من خلال سبعة أقسام قائمة بذاتها، تغطي مهام الرقابة المكتبية والميدانية وفقاً للهيكل التنظيمي الحالي المعتمد للإدارة، وعلى النحو المبين بالشكل رقم (62).

الشكل رقم (62)

الهيكل التنظيمي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد



أولاً: أوجه الرقابة المصرفية وأساليبها:-

تتخذ الرقابة المصرفية التي يمارسها مصرف ليبيا المركزي الأوجه التالية:-

أ - أوجه الرقابة:-

1 -الرقابة الوقائية:-

وتهدف إلى الحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن، وفي هذا الإطار يتم إتباع الوسائل التالية، لإعمال الرقابة الوقائية ذات العلاقة بالآتي:-

- الحد الأدنى لكفاية رأس المال (نسبة الملاءة).
- المحافظة على نسبة سيولة كافية لدى المصارف.
- وضع نظام للحدود القصوى لمخاطر التركيزات الائتمانية.
- لمدين واحد.
- لمجموعة مترابطة من المدينين.
- نسبة التسهيلات إلى الأموال الخاصة.

2 -رقابة الأداء:-

يستخدم مصرف ليبيا المركزي في رقابته على أداء المصارف الوسائل

التالية :-

- المعلومات والبيانات والإحصائيات والتقارير الشهرية، والفصلية، ونصف السنوية التي تقوم المصارف بتقديمها إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد.
- متابعة هذه التقارير والمعلومات من خلال الاجتماعات التقابلية، والمراسلات والاتصالات التي تجري مع المصارف لاستيضاح بعض الأمور والبيانات.

3 -الرقابة التصحيحية:-

تهدف هذه الرقابة إلى تبيان الخلل أو الانحراف الموجود بين ما تحقق فعلياً لدى المصارف وبين ما هو مقدر له في الميزانيات التقديرية والسياسات الموضوعية لديهم.

ويمارس مصرف ليبيا المركزي هذا الدور من خلال مطالبته لجميع المصارف بالالتزام بإعداد ميزانيات تقديرية للمصروفات والإيرادات، والاستثمار، ومتابعتها دورياً من قبل مجالس إدارات المصارف.

الرسالة
الدورية رقم
(2009/33)
الصادرة
بتاريخ
2009/2/22

ب - أساليب الرقابة:-

يتبع مصرف ليبيا المركزي الأساليب التالية في الأشراف والرقابة على المصارف:-

1- الرقابة الميدانية:-

وتتمثل هذه الرقابة في قيام فرق تفتيش تابعة لمصرف ليبيا المركزي بفحص دفاتر وحسابات المصارف للتحقق من الآتي:-

- التزام المصرف بالضوابط الموضوعية.
- توفر نظام فعال للرقابة الداخلية بالمصرف.
- أن عمليات المصرف في مجال منح الائتمان، قبول الودائع، الاستثمارات، التعامل بالنقد الأجنبي، فتح الاعتمادات المستندية، إصدار الضمانات الخ، تسير وفقاً للقواعد والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

يقوم مصرف ليبيا المركزي بالتفتيش على المصارف ميدانياً بواسطة عدد من فرق التفتيش التابعة له.

2 - الرقابة المكتبية:-

وهي القيام بمراجعة البيانات المالية للمصارف وتحليلها، واستخلاص النسب والمؤشرات التي تعكس الوضع المالي للمصرف والمخاطر التي يمكن أن تواجهها المصارف، وبما يكفل اكتشاف الخطر قبل وقوعه وما يعرف بأسلوب الإنذار المبكر.

تلتزم جميع المصارف بتقديم بيان بالمركز المالي للمصرف في نهاية كل شهر.

ثانياً: جهود تطوير الرقابة المصرفية:-

أنصبت جهود التطوير خلال الفترة 2002م- 2008م على النواحي التالية:-

أ- إصدار تعليمات ومعايير رقابية أو ما يعرف بـ (Regulations):-

خلال الفترة 2002-2008م، تم التركيز على تطوير التعليمات (Regulations) اللازمة ووضع السياسات المنفذة لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي على القطاع المصرفي، ولسد الفجوة القائمة في هذه التعليمات، وقد تمثلت هذه الجهود في الآتي:-

- 1- تعديل وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي.
- 2- إلغاء الإجراءات المرتبطة بالرقابة على النقد ومنح المصارف صلاحيات أوسع في تنفيذ مختلف العمليات المصرفية المحلية والخارجية.
- 3- وضع ضوابط تنظم عمليات الإسناد الخارجي بالمصارف (Outsourcing).

- 4 - وضع ضوابط وشروط لمنح تراخيص تأسيس مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية في ليبيا.
- 5 - وضع شروط تنظيم قيد مكاتب المحاسبة و المراجعة القانونية و المكاتب المختصة بتقييم الأصول لدي المصارف بالسجل المعد لهذا الغرض لمصرف ليبيا المركزي.
- 6 - وضع ضوابط محددة لإدارة النقد الأجنبي في إطار تحرير حساب العمليات الجارية بالميزان التجاري.
- 7 - إصدار تعليمات ملزمة للمصارف لاستحداث وحدات إدارية جديدة، مثل إدارة المخاطر، ووحدة الامتثال، ووحدة مكافحة غسل الأموال، وتعزيز دور إدارة المراجعة وتأكيد استقلاليتها.
- 8 - تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.
- 9 - مراجعة إجراءات السياسة النقدية وتعديل معظم أدوات تنفيذ السياسة النقدية وفقاً لأوضاع وحالة الائتمان في الاقتصاد الليبي.
- 10 - استحداث أداة جديدة لإدارة السيولة تمثلت في إصدار شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي.
- 11 - تطوير معايير تصنيف الديون وتكوين المخصصات اللازمة في مواجهة الديون غير المنتظمة وفقاً لمتطلبات لجنة بازل.
- 12 - تطوير معايير تنظيم التخفيضات من الديون غير المنتظمة عند تكوين المخصصات اللازمة أخذاً في الاعتبار الضمانات المقدمة في مقابل هذه الديون .
- 13 - تطوير معايير وتعليمات لإدارة المخاطر بالمصارف التجارية.
- 14 - تطوير معايير تنظم حدود التركيزات الائتمانية واستثمار المصارف لمواردها المتاحة.
- 15 - تطوير معايير لإدارة مراكز العملات الأجنبية.
- 16 - تطوير معايير وتعليمات تنظيم تأسيس الفروع المصرفية والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية.
- 17 - استحداث وتطوير استمارة المركز المالي لمصرف تجاري ونماذج للقوائم المالية التي تقدم لأغراض رقابية وللنشر .
- 18 - تطوير دليل للتفتيش الميداني يعتمد على أسلوب تحليل (CAMELS) وفقاً لأحدث المعايير الدولية.
- 19 - تأسيس مكتب للمعلومات الائتمانية ، وإيجاد إطار منظم لمركزية المخاطر.

ب- تطبيق إجراءات الرقابة المصرفية (Supervision) :-

في إنشاء فترة تطوير التعليمات الرقابية، تم تطبيق الرقابة المصرفية، بشقيها المكتبية والميدانية، وفقاً لما هو متعارف عليه، كما تم مواكبة جميع المشاكل التي تعرض لها القطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة، والتي تمت معالجتها من قبل مصرف ليبيا المركزي من خلال إدارة الرقابة على المصارف والنقد، بشكل كفؤ وفعال، ومن أهم المشاكل التي تم التعامل معها ما يلي: -

1 ضمان استقرار سوق النقد الأجنبي، والقضاء على السوق الموازية، وإدارة النقد الأجنبي في الاقتصاد الليبي على النحو الذي ضمن استقرار السوق والقضاء على التشوهات التي كان يعمل في ظلها.

2 معالجة أوضاع المصارف الأهلية التي كانت تواجه صعوبات جمة، وتتصف بتدني قاعدة رأس المال ومواجهتها لمخاطر تشغيلية كبيرة، حيث تمكن مصرف ليبيا المركزي من إعادة هيكلة هذه المصارف ودمجها في المؤسسة المصرفية الأهلية.

3 معالجة أوضاع المصارف التجارية الخاصة القائمة وقت صدور القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر (2005 م)، بشأن المصارف ووضع الضوابط اللازمة لتسوية أوضاع رؤوس أموالها وفقاً لمتطلبات القانون.

4- معالجة ديون القطاع العام المتعثرة وديون القطاع الخاص المزحوف عليه عام 1978م لدى المصارف التجارية، بهدف تنظيف مراكز المصارف المالية ومحافظ الائتمان بها.

5- معالجة مشكلة المقاصة الصفرية واتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية المناسبة حيالها.

6- متابعة المصارف التجارية الخاصة فيما يتعلق بالتعامل في النقد الأجنبي والعمليات المرتبطة به في الداخل والخارج، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيال ما تكشف من ملاحظات.

7- مراجعة هيكل رأس المال في بعض المصارف التجارية الخاصة، وتبني سياسات لإعادة هيكلتها، والإذن لهذه المصارف بالبحث عن شريك استراتيجي أجنبي، وفقاً لأهداف وشروط محددة.

يطبق سعر صرف رسمي واحد في جميع المعاملات التي تجريها المصارف وفقاً لنشرة العملات الأجنبية التي تصدر عن مصرف ليبيا المركزي .

تسديد الديون المترتبة على شركات القطاع العام لدى القطاع المصرفي .

صدرت ضوابط تنظم مشاركة المصارف الأجنبية في رؤوس أموال المصارف التجارية الخاصة بحيث لا تتجاوز نسبة المشاركة 49% من رأس المال .

الفصل الثامن

تطور التشريعات الرقابية المصرفية

أولاً: سلطة الأشراف والرقابة على القطاع المصرفي الليبي:-

يختص مصرف ليبيا المركزي بمراقبة الهيئات المصرفية والإشراف عليها، بما يكفل سلامة مركزها المالي، ومراقبة كفاءة أدائها، والمحافظة على حقوق المودعين بها والمتعاملين معها.

الفقرة (3)
من المادة
رقم (5) من
القانون رقم
(1) لسنة
1373 و.ر.
(2005)
بشأن
المصارف .

ومن أهم المسؤوليات المسندة لإدارة الرقابة على المصارف والنقد، التأكد من توفر الإطار القانوني المناسب لممارسة الرقابة المصرفية في ليبيا، وعلى النحو الذي يواكب تطور القطاع المصرفي، وأفضل الممارسات المتبعة في هذا الخصوص.

يصدر مجلس
إدارة مصرف
ليبيا المركزي
القرارات
والتعليمات
المنظمة
للأشرف
والرقابة على
المصارف في
ليبيا.

وعلى هذا الأساس، تعمل إدارة الرقابة على المصارف والنقد، منذ صدور القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر. (2005ف) بشأن المصارف، على وضع إطار تنفيذي لمختلف الأحكام الواردة بالقانون، التي تناولت وظيفة مصرف ليبيا المركزي في الإشراف والرقابة على المصارف. فضلاً عن تبني تطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وفقاً لأوضاع القطاع المصرفي في ليبيا والتطورات التي يشهدها.

ثانياً: قانون المصارف الجديد:-

- القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر. (2005 ف) بشأن المصارف:-

صدر القانون (1) 1373 و.ر. (2005ف) بشأن المصارف في 12 أي

النار 1373 و.ر./2005 مسيحي. وقد حل هذا القانون محل القانون رقم (1) لسنة 1993 إفرنجي بشأن المصارف والنقد والائتمان. وكانت أهم ملامح القانون الجديد، ما يلي:-

المادة رقم (1) من
القانون رقم (1)
لسنة 1373 و.ر.
(2005) بشأن
المصارف .

- التأكيد على طبيعة مصرف ليبيا المركزي كمؤسسة مستقلة.
- إخضاع كافة المصارف العاملة في ليبيا لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي.

• يتولى مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي وضع المعايير والضوابط الرقابية التي تكفل سلامة المراكز المالية للمصارف وحسن أدائها لإعمالها، وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذها، وتقييم الجهود التي تبذلها بشأن الرقابة على الائتمان الذي تقدمه المصارف، ومتابعة تطبيق معايير الجودة الائتمانية والسلامة المالية.

الفقرة (16) من
المادة رقم (5) من
القانون رقم (1)
لسنة 1373 و.ر.
(2005) بشأن
المصارف .

• يختص مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بمنح الأذن بتأسيس المصارف التجارية والمتخصصة ومصارف التمويل والاستثمار وغيرها، ووضع الضوابط المنظمة لممارسة أنشطتها ونماذج عقود تأسيسها ونظمها الأساسية. وقد تضمنت أحكام القانون جملة من التوجهات الجديدة، التي تصب في اتجاه تعزيز القاعدة الرأسمالية للمصارف، وإحكام الرقابة عليها، وتنظيم نشاطاتها، والدفع بالقطاع المصرفي الليبي وانفتاحه على الصناعة المصرفية الدولية، وتبني وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ومعايير التقارير الدولية.

المادة (67)

الفقرة (أولاً) :

• " يشترط في المصارف التجارية أن تتخذ شكل شركة مساهمة ليبية، لا يقل رأسمالها المدفوع عن عشرة ملايين دينار، موزعة على أسهم، لا تزيد قيمة الواحد منها على عشرة دنانير، يساهم فيه الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون العامة والخاصة، وفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي.

رفع الحد
الأدنى لرأس
مال المصرف
المكتتب فيه
إلى 33.33
مليون دينار.

الفقرة ثانياً:

• "يجوز لمصرف ليبيا المركزي أن يأذن بتأسيس مصارف برأس مال أجنبي، كما يجوز له أن يأذن للمصارف الأجنبية بالمساهمة في مصارف محلية، أو تفتح فروع أو مكاتب تمثيل لها داخل الجماهيرية العظمى، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، على إن يتمتع المركز الرئيسي لفرع المصرف الأجنبي بجنسية محددة، ويخضع لرقابة سلطة نقدية في الدولة التي يقع فيها مركزه الرئيسي، و إلا يقل رأس المال المخصص لنشاط الفرع في الجماهيرية العظمى عن خمسين مليون دولار أمريكي.

فتح الباب
أمام
المصارف
الأجنبية .

المادة (68):-

أولاً: يدار المصرف التجاري بمجلس إدارة، يتكون من خمسة أعضاء على الأقل، أو سبعة أعضاء على الأكثر، يصدر بتعيينهم وتحديد معاملتهم المالية قرار من الجمعية العمومية للمصرف. ويختار مجلس الإدارة رئيساً له من بين أعضائه. ويحدد النظام الأساسي للمصرف مدة عضوية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

ثانياً: يكون للمصرف مدير عام، يعينه مجلس الإدارة، بناء على اقتراح رئيسه أو اثنين من أعضائه.

ثالثاً: يشترط في رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام إن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية، ويحملون مؤهلات جامعية، ولهم خبرة كافية، وإلا يكون أي منهم عضواً بمجلس إدارة مصرف محلي آخر، وإلا يكون ممن تم توقيفهم عن العمل وفقاً لنص المادة (6/119) من هذا القانون.

المادة (69)

أولاً: يجب إخطار محافظ مصرف ليبيا المركزي بترشيحات أعضاء مجلس الإدارة، والمدير العام للمصرف، وجميع البيانات المتعلقة بهم، وذلك بل أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع المقرر لاتخاذ قرار التعيين، وللمحافظ الاعتراض على الترشيح، خلال شهر من تاريخ استلامه الإخطار.

المادة (81)

على كل مصرف إن تكون له إدارة مراجعة داخلية، تكون تبعيتها لمجلس إدارة المصرف مباشرة، ويعين مديرها، بناء على اقتراح من رئيسه أو اثنين من أعضائه، ويتولى المجلس تحديد اختصاصات هذه الإدارة، على إن يكون من بينها:-

- مراجعة وتدقيق الأعمال اليومية للمصرف.
- إعداد تقرير دوري، ربع سنوي، عن أعمالها، تقدم إلى مجلس إدارة المصرف.
- التنسيق بين إدارة المصرف والمراجعين الخارجيين.

الجمعية
العمومية
للمصرف تعين
أعضاء مجلس
الإدارة وتحدد
معاملتهم المالية.

يعتمد محافظ
مصرف ليبيا
المركزي تعيين
أعضاء مجالس
إدارات المصارف
والمدراء العامون
بها.

إدارة المراجعة
الداخلية لها
اختصاصات
محددة وتتبع
مجلس الإدارة
قانوناً.

المادة (82)

يُعد مصرف ليبيا المركزي، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، سجلاً لمكاتب المراجعة، القادرة على مراجعة وفحص حسابات المصارف، وسجلاً آخر لمكاتب وبيوت الخبرة، القادرة على تقويم الأصول العقارية وغيرها مما يُقدّم للمصارف ضماناً لتمويل القروض والتسهيلات التي تمنحها، ويضع مصرف ليبيا المركزي قواعد وشروط وإجراءات القيد في السجلين.

يحتفظ مصرف ليبيا المركزي بسجل لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية ومكاتب وبيوت الخبرة المختصة بتقييم الأصول.

المادة (83)

"أولاً: على كل مصرف أن يعهد بفحص حساباته سنوياً إلى مراجعين قانونيين تختارهما الجمعية العمومية للمصرف من بين المقيدين في السجل المنصوص عليه في المادة (82) من القانون.

يتولى مراجعة الحسابات الختامية لكل مصرف مراجعين قانونيين .

ثانياً: على المراجعين المنصوص عليهم في الفقرة السابقة القيام، كل على حده، بما يلي :-

• إعداد تقرير عن القوائم المالية السنوية للمصرف متضمناً الوسائل التي تم إتباعها للتحقق من وجود الأصول، وطرق تقويمها، وكيفية تقدير التعهدات القائمة، ومدى مطابقة العمليات التي قام كل منهما بمراجعتها، لإحكام القانون.

تبنى المعايير المصرفية الدولية .

• إعداد تقرير نصف سنوي عن متابعة الأداء المالي و الإداري للمصرف ومدى مطابقة للمعايير المصرفية المحلية والدولية.

المراجع الخارجي مسؤول عن تقييم ومتابعة الأداء المالي والإداري للمصرف.

• إرسال نسخة من التقريرين، المشار إليهما في البندين السابقين، إلى مصرف ليبيا المركزي، خلال المدة التي يحددها المحافظ.

ثالثاً: على كل مصرف إن يعهد إلى احد مكاتب أو بيوت الخبرة بتقويم الأصول العقارية وغيرها مما يقدم له، ضماناً للتمويل والقروض والتسهيلات التي يمنحها، ويشترط أن يكون من بين المقيدين في السجل المنصوص عليه في المادة (82).

ترسل التقارير إلى مصرف ليبيا المركزي في موعد أقصاه شهر بعد انتهاء السنة المالية.

رابعاً: على كل مصرف إن ينشئ، ضمن تنظيمه الإداري، وحدة إدارية، تسمى " وحدة الامتثال " تتبع مجلس الإدارة مباشرة وتختص بما يلي:-

وحدة الامتثال لها مهام واختصاصات محددة قانوناً .

- متابعة التعليمات الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والتأكد من مدى التزام إدارات المصرف وفروعه بها.

- متابعة مدى امتثال المصرف والتزامه بالمعايير التي تحكم العمل المصرفي اليومي ومن أهمها: -
 - ملاءة رأس المال.
 - الاحتفاظ بالاحتياطيات الإلزامية.
 - الاحتفاظ بالسيولة المقررة قانوناً.
 - معايير الرقابة المصرفية الدولية.
 - أي مهام أخرى يكلفها بها مجلس إدارة المصرف.
 - إعداد تقرير دوري عن أعمالها، يقدم لمجلس الإدارة.

المادة (84)

على كل مصرف أن يعرض طيلة السنة وفي مكان ظاهر بمقره الرئيسي وجميع فروعه، نسخة من آخر قوائم مالية روجعت له، وعليه نشرها في مدونة الإجراءات، وفي إحدى الصحف المحلية.

تعطى الأولوية لتكـوـين المخصصات وكفاية رأس المال قبل توزيع الأرباح على المساهمين.

المادة (85)

ثانياً: لمحافظ مصرف ليبيا المركزي إن يصدر خلال شهر من تاريخ استلامه القوائم المالية، والتقرير المنصوص على في البند(4) من الفقرة (أولاً) من هذه المادة، قراراً بعدم اعتماد الإرباح المقترح توزيعها على المساهمين، إذا تبين وجود نقص في المخصصات، أو انخفاض في معيار كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المقرر، أو أي تحفظ ورد في تقرير مراجعي الحسابات، يكون له تأثير على الإرباح القابلة للتوزيع.

الفوائد المدفوعة على أرصدة التوفير معفاة من الضرائب والرسوم كافة.

المادة (93)

لا قيد على حرية المُودعين في التصرف في أرصدة حساباتهم لدى المصارف الخاضعة لأحكام هذا القانون، وفقاً للشروط المتفق عليها عند فتح تلك الحسابات ولا يجوز المساس بالأرصدة المذكورة أو التنفيذ عليها

الحسابات المصرفية سرية ولا يجوز الاطلاع عليها من قبل الغير إلا بأذن من صاحبها أو من جهة قضائية مختصة.

إلا بمقتضى حيز قضائي أو إداري، وتعفى الفوائد المدفوعة على أرصدة التوفير من الضرائب والرسوم كافة.

المادة (94)

على المصارف الاحتفاظ بسرية حسابات زبائنها وأرصدها وكافة عملياتهم المصرفية، ولا يجوز أن تسمح بالاطلاع عليها أو كشف أو إعطاء بيانات عنها للغير، إلا بأذن كتابي من صاحب الحساب أو من جهة قضائية مختصة.

المادة (95)

يحظر على رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة ومديري المصارف والعاملين بها إعطاء أو كشف أي معلومات أو بيانات عن زبائن المصارف أو حساباتهم أو أرصدهم أو تمكين الغير من الاطلاع عليها في غير الحالات المرخص بها بمقتضى أحكام هذا القانون. ويسري هذا الحظر على كل من يطلع، بحكم مهنته أو وظيفته أو عمله، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على البيانات والمعلومات المشار إليها.

المادة (96)

لا تخل أحكام المادتين السابقتين (94 و 95) بما يلي:-

- 1- الواجبات المنوط أداؤها قانوناً بمراجعي حسابات المصارف، والاختصاصات المخولة قانوناً لمصرف ليبيا المركزي.
- 2- التزام المصرف بإصدار شهادة بأسباب رفض الصك، بناءً على طلب صاحب الحق.
- 3- حق المصرف في الكشف عن كل أو بعض البيانات الخاصة بمعاملات الزبون اللازمة لإثبات حقه في نزاع قضائي ينشأ بينه وبين زبونه بشأن هذه المعاملات.
- 4- الإجراءات التي تتخذ في شأن الصكوك الراجعة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المادة (97)

تلتزم المصارف بالإفصاح لمصرف ليبيا المركزي لاتخاذ أي إجراءات تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التوقيعات
الإلكترونية مقبولة
قانوناً، كما يعتد
بالسجلات
والوسائط
الإلكترونية
للمعاملات
المصرفية .

- 1 تسري على المصارف أحكام القانونين المدني والتجاري، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.
- 2 يعتد بالمستندات والتوقيعات الإلكترونية، التي تتم في إطار المعاملات المصرفية وما يتصل بها من معاملات أخرى، وتكون لها الحجية في أثبات ما تتضمنه من بيانات.

3 تعتبر مخرجات الحاسوب، المتعلقة بالمعاملات المصرفية، وفقاً للمنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة الدفاتر القانونية المنصوص عليها في القانون التجاري والقوانين المكملة له. وللمصارف إن تحتفظ، للمدة المقررة في القانون، بنسخ مصغرة على أقراص صلبة أو مرنة أو مضغوطة، أو على غير ذلك من الأدوات التقنية الحديثة في مجال حفظ البيانات أو المعلومات، بدلاً من أصول الدفاتر والسجلات والكشوفات والوثائق والمراسلات والبرقيات والإشعارات، وغيرها من الأوراق المتصلة بإعمالها، وتكون لهذه النسخ المصغرة حجية الأصل في الإثبات.

الملاحق

الملحق رقم (1)

تطور هيكل القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2005 - 2008 م

السنة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف المساهم فيها شريك أجنبي	مصارف أهلية	المجموع
عدد المصارف في نهاية سنة 2005م	5	4	0	48	57
التطورات سنة 2006 مسيحي :-					
اندماج عدد (21) مصرف أهلي بالمؤسسة المصرفية الأهلية.				(21)	(21)
تحول مصرف بنغازي الأهلي إلى مصرف تجاري خاص، باسم مصرف المتوسط.		1		(1)	
إعادة هيكلة المؤسسة المصرفية الأهلية لتصبح مصرف تجاري يمتلك مصرف ليبيا المركزي، أكثر من 50% من رأس ماله.	1				1
عدد المصارف في نهاية سنة 2006م	6	5	0	26	37
التطورات سنة 2007 مسيحي :-					
اندماج مصرفي الأمة والجمهورية تحت أسم مصرف (الجمهورية).	(1)				(1)
اندماج (3) مصارف أهلية، النقاط الخمس، سهل الحفارة، العجيلات تحت أسم المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، مصرف تجاري خاص.		1		(3)	(2)
تحول مصرف طرابلس الأهلي إلى مصرف تجاري خاص تحت مسمى مصرف السرايا للتجارة والاستثمار.		1		(1)	
تحول مصرف حي الأندلس الأهلي إلى مصرف تجاري خاص تحت مسمى المصرف التجاري العربي.		1		(1)	

..... يتبع الملحق (1)

السنة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف المساهم فيها شريك أجنبي	مصارف أهلية	المجموع
اندماج (18) مصرف أهلي في المؤسسة المصرفية الأهلية.				(18)	(18)
افتتاح مصرف تجاري جديد تحت مسمى مصرف الواحة .		1			1
بيع حصص في مصارف مملوكة من القطاع العام إلى شركاء استراتيجيين أجانب ، مجموعة (بي أن بي باربيا ، فرنسا) 19% من مصرف الصحارى. البنك العربي (الأردن) 19% من مصرف الوحدة.	(2)		2		
عدد المصارف في نهاية سنة 2007م	3	9	2	3	17
التطورات سنة 2008 مسيحي :-*					
اندماج مصرفي وادي الحياة ومرزق الأهليين بالمؤسسة المصرفية الأهلية، وصار فرعين تابعين لها.				(2)	(2)
افتتاح مصرف الخليج الليبي الأول، شركة مساهمة ليبية (يساهم فيه مصرف الخليج الإماراتي بنسبة 50% وصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 50%).			1		1
عدد المصارف في نهاية سنة 2008م	3	9	3	1	16

* الإذن بتأسيس المصرف الليبي القطري شركة مساهمة ليبية يساهم فيه المصرف الليبي الخارجي بنسبة 50%.

الملحق رقم (2)

أهم القرارات المتخذة تنفيذاً للتشريعات الرقابية، والرقابة المصرفية

خلال سنة 2008م

رقم القرار	تاريخ القرار	الموضوع
قرار المحافظ رقم (12) لسنة 2008	2008/2/26م	بشأن وقف بعض موظفي المصارف التجارية عن العمل وإحالتهم إلى التحقيق .
قرار نائب المحافظ رقم (18) لسنة 2008	2008/3/6م	إعادة موظف موقوف عن العمل للعمل بإدارة الحسابات بأحد المصارف التجارية .
قرار نائب المحافظ رقم (39) لسنة 2008	2008/7/4م	بشأن اتخاذ إجراءات حيال عمليات مصرفية مشبوهة.
قرار نائب المحافظ رقم (40) لسنة 2008	2008/7/14م	بشأن وقف موظفين بأحد المصارف التجارية عن العمل وإحالتهم إلى التحقيق.
قرار نائب المحافظ رقم (44) لسنة 2008	2008/7/17م	بإضافة تشاركيات وأشخاص إلى القرار رقم (39) لسنة 2008 م باتخاذ إجراءات حيال عمليات مصرفية مشبوهة.
قرار المحافظ رقم (109) لسنة 2008	2008/8/10م	بشأن اتخاذ إجراءات حيال عمليات مصرفية مشبوهة.
قرار نائب المحافظ رقم (53) لسنة 2008	2008/8/18م	بشأن باتخاذ إجراءات حيال عمليات مصرفية مشبوهة.
قرار المحافظ رقم (143) لسنة 2008	2008/10/7 م	بشأن وقف مدير عام مصرف وبعض موظفيه عن العمل وإحالتهم على التحقيق.
قرار المحافظ رقم (144) لسنة 2008	2008/10/7م	بشأن اتخاذ إجراءات حيال المخالفات الواقعة في أحد المصارف التجارية، ومنعه من ممارسه بعض العمليات المصرفية ومنعه من منح الائتمان.
قرار المحافظ رقم (145) لسنة 2008	2008/10/7م	بشأن شطب قيد مكتبين للمحاسبة والمراجعة القانونية من سجل المراجعين القانونيين بمصرف ليبيا المركزي.

الملحق رقم (3)

تطور المركز المالي للمجمع للمصارف التجارية خلال سنتي 2007م - 2008م

المبالغ بملايين الدنانير

نسبة النمو (%)	2008/12/31م	2007/12/31م	الأصول
4	419.6	403.0	نقدية بالخرزينة
117	700.0	322.1	صكوك المقاصة
81	32,788.8	18,148.4	الحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي
57	4,163.6	2,659.4	الحسابات والودائع لدى المصارف
52	179.3	118.2	الاستثمارات
58-	32.0	76.6	القروض والتسهيلات للمصارف
32	8,458.1	6,391.5	صافي القروض والتسهيلات للمؤسسات والأفراد
29	10,520.1	8,124.3	- إجمالي القروض والتسهيلات للمؤسسات والأفراد
21	-1,684.3	-1,397.0	- ينزل: مخصصات الديون المشكوك فيها
12	-377.6	-335.7	- ينزل: الفوائد المجنبة
43	502.1	351.0	صافي الأصول الثابتة
46	1,075.7	739.3	الأصول الأخرى
65	48,319.3	29,209.5	مجموع الأصول
الخصوم وحقوق المساهمين			
14-	1,622.7	1,880.9	ودائع وحسابات المصارف
5	109.3	104.5	القروض والتسهيلات من المصارف
65	33,031.1	20,041.3	ودائع وحسابات الزبائن
126	6,613.6	2,923.5	تأمينات نقدية
52	1,236.7	812.9	أوامر الدفع
100	526.4	263.2	مخصصات عامة
154	2,640.6	1,038.4	متنوعات وخصوم أخرى
69	45,780.4	27,064.7	مجموع الخصوم

..... يتبع الملحق (3)

نسبة النمو	2008/12/31	2007/12/31	حقوق المساهمين
37	1,838.9	1,338.3	الأموال الخاصة
33	474.9	358.0	أرباح العام
76-	96.4	402.8	فروقات تقييم أسعار الصرف
181	128.6	45.7	الأرباح القابلة للتوزيع
65	48,319.3	29,209.5	مجموع الخصوم وحقوق المساهمين
158	23,098.2	8,952.9	حسابات خارج الميزانية
259	8,053.4	2,241.3	خطابات الضمان
146	14,484.7	5,886.2	خطابات الاعتمادات المستندية
32-	560.1	825.4	أخرى

الملحق رقم (4)

ترتيب المصارف حسب مجموع أصولها داخل الميزانية

خلال سنتي 2007م - 2008م

المبالغ بملايين الدينانير

النسبة من أجمالي أصول القطاع (2007م) (%)	المصرف	النسبة من إجمالي أصول القطاع (2008م) (%)	مجموع الأصول داخل الميزانية (2008م)	المصرف
37.7	الجمهورية *	41.4	19,991.5	الجمهورية
24	الصحاري	23.5	11,371.8	الصحاري
15.1	التجاري الوطني	14.6	7,059.0	التجاري الوطني
12.1	الوحدة	10.2	4,911.7	الوحدة
4.7	التجارة والتنمية	3.8	1,817.8	التجارة والتنمية
2.2	المؤسسة المصرفية الأهلية	1.8	863.3	المؤسسة المصرفية الأهلية
1.1	الأمان	1.3	606.5	الواحة
0.7	الإجماع العربي	1.0	472.8	الأمان
0.7	الواحة	0.7	321.4	الإجماع العربي
0.5	المتوسط	0.6	267.3	الخليج الأول الليبي
0.3	المتحد	0.4	179.3	الوفاء
0.3	السرايا	0.3	159.9	المتحد
0.3	التجاري العربي	0.2	99.4	المتوسط
0.2	الوفاء	0.2	89.4	السرايا
0.1	سوف الجين الأهلي **	0.2	86.1	التجاري العربي
		0.0	21.9	سوف الجين الأهلي **

ملاحظة / (*) تم جمع أصول مصرف الأمة، مع أصول مصرف الجمهورية خلال عام 2007م، عند احتساب ترتيب مصرف الجمهورية خلال عام 2007م، نظراً لدمج المصرفين خلال عام 2008م، عند حساب نسبة مجموع أصول مصرف الجمهورية إلى مجموع القطاع المصرفي.
(**) تم دمج سوف الجين الأهلي في المؤسسة المصرفية الأهلية خلال عام 2009م.

الملحق رقم (5)

ترتيب المصارف حسب إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية

المبالغ بملايين الدنانير

النسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي (%) (2007)	المصرف	النسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي (%) (2008)	مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية 2008	المصرف
37.2	الجمهورية	39.1	27,892.1	الجمهورية
25.2	الصحارى	27.1	19,341.1	الصحارى
14.0	التجاري الوطني	16.3	11,644.8	التجاري الوطني
11.5	الوحدة	8.4	6,030.6	الوحدة
4.6	التجارة والتنمية	3.1	2,195.9	التجارة والتنمية
2.6	المؤسسة المصرفية الأهلية	1.3	955.9	المؤسسة المصرفية الأهلية
1.5	الأمان	1.3	925.6	الواحة
1.0	الواحة	1.0	724.6	الأمان
0.7	الإجماع العربي	0.9	626.7	الإجماع العربي
0.5	المتحد	0.4	270.7	الخليج الأول الليبي
0.3	المتوسط	0.3	208.6	الوفاء
0.3	السرايا	0.3	180.2	المتوسط
0.3	التجاري العربي	0.3	182.9	المتحد
0.2	الوفاء	0.2	108.2	السرايا
0.1	سوف الجين الأهلي*	0.1	103.4	التجاري العربي
		0.04	26.4	سوف الجين الأهلي*

(*) تم دمج مصرف سوف الجين الأهلي في المؤسسة المصرفية الأهلية خلال عام 2009م.

الملحق رقم (6)

ترتيب المصارف التجارية حسب مجموع أموالها الخاصة

المبالغ بملايين الدنانير

سنة 2007 مسيحي			سنة 2008 مسيحي		
النسبة من الأموال الخاصة للقطاع المصرفي (%)	الأموال الخاصة	المصرف	النسبة من الأموال الخاصة للقطاع المصرفي (%)	الأموال الخاصة	المصرف
26.2	350.8	الصحارى	19.8	363.4	الصحارى
22.6	303.1	الجمهورية	18.5	341.1	الجمهورية
16.1	215.6	الوحدة	14.1	260.0	الخليج الأول الليبي
9.4	126.1	التجاري الوطني	11.7	215.6	الوحدة
6.9	92.3	المؤسسة المصرفية الأهلية	8.2	149.9	التجاري الوطني
4.7	62.5	التجارة والتنمية	6.5	120.1	المؤسسة المصرفية الأهلية
4.6	61.1	الواحة	6.4	118.0	الواحة
2.3	30.8	الأمان	4.1	75.1	التجارة والتنمية
1.7	23.1	الإجماع العربي	2.4	43.4	الوفاء
1.1	15.2	الوفاء	2.0	36.8	الإجماع العربي
1.1	14.6	التجاري العربي	1.9	34.1	الأمان
1.0	13.4	المتحد	1.4	25.3	المتحد
1.0	13.2	المتوسط	1.1	20.6	السرايا
1.0	13.1	السرايا	0.8	15.3	التجاري العربي
0.3	4.1	سوف الجين الأهلي *	0.8	15.3	المتوسط
			0.3	4.9	سوف الجين الأهلي *

(*) تم دمج مصرف سوف الجين الأهلي في المؤسسة المصرفية الأهلية خلال عام 2009م.

الملحق رقم (7)
قائمة الدخل المجمعة للمصارف التجارية
خلال عامي 2007 - 2008 م

المبالغ بملايين الدنانير

البيان	2007 م	2008 م	نسبة النمو (%)
الإيرادات من الفوائد	519.0	887.8	71.1
مصروفات الفوائد	65.1	129.8	99.4
صافي إيرادات الفوائد	453.8	758.0	67.0
مخصص الديون المشكوك فيها	82.7	111.6	35.0
صافي إيرادات الفوائد بعد تنزيل مخصصات الديون المشكوك فيها	371.1	646.4	74.1
الإيرادات من غير الفوائد	250.0	580.4	132.2
المصروفات من غير الفوائد	285.2	493.1	72.9
صافي الإيرادات (المصروفات) من غير الفوائد	(35.3)	87.3	(347.5)
صافي الدخل قبل الضريبة	335.9	733.7	118.4
مخصص الضرائب	190.9		
صافي الدخل بعد الضريبة	145.0		

الملحق رقم (8)
توزيع فروع ووكالات المصارف التجارية حسب المناطق
الجغرافية بالجمهورية العظمى

المجموع			المنطقة الوسطى		المنطقة الجنوبية		المنطقة الشرقية		المنطقة الغربية		المصرف
الإجمالي	فروع	وكالات	فرع	وكالة	فرع	وكالة	فرع	وكالة	فرع	وكالة	
153	116	37	16	2	17	1	22	8	61	26	الجمهورية
75	74	1	1	0	5	0	33	0	35	1	الوحدة
52	52	0	5	0	7	0	15	0	25	0	التجاري الوطني
48	40	8	4	0	4	0	14	2	18	6	الصحارى
46	38	8	4	2	6	3	8	0	20	3	المؤسسة المصرفية
28	17	11	1	0	0	0	11	3	5	8	التجارة والتنمية
23	1	22	0	4	0	0	0	4	1	14	الأمان
10	4	6	0	0	0	0	0	0	4	6	المتحد
8	3	5	0	0	0	0	1	3	2	2	الإجماع العربي
3	2	1	0	0	0	0	0	0	2	1	السراي
2	1	1	0	0	0	0	0	0	1	1	الواحة
2	2	0	0	0	0	0	0	0	2	0	المتوسط
2	1	1	0	0	0	0	0	0	1	1	التجاري العربي
1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	الوفاء
1	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	الخليج الأول الليبي
455	351	102	31	8	39	4	104	20	179	70	المجموع

الملحق رقم (9)

تطور ميزانية المصرف الليبي الخارجي خلال عامي 2007م - 2008م (*)

المبالغ بملايين الدنانير

الخصوم			الأصول		
2008	2007	البيان	2008	2007	البيان
18,293.1	19,454.3	الودائع	15,683.5	16,214.0	نقدية وأرصدة لدى المصارف
217.9	224.7	أرصدة دائنة وخصوم أخرى	2,079.0	2,894.6	صافي القروض والتسهيلات
276.5	399.0	المخصصات	2,809.6	2,770.0	الاستثمارات المساهمات
1,888.1	1,920.3	رأس المال والاحتياطيات	88.5	1,16.4	أرصدة مدينة وأصول أخرى
			15.0	3.3	الأصول الثابتة
20,675.6	21,998.3	مجموع الخصوم	20,675.6	21,998.3	مجموع الأصول

(*) يُعد المصرف الليبي الخارجي ميزانيته بالعملة الأجنبية (دولار أمريكي).

الملحق رقم (10)

أهم البنود المالية بميزانيات المصارف المتخصصة خلال 2007م

المبالغ بملايين الدينارين

2007				
المصرف الريفي	مصرف الادخار والاستثمار العقاري	مصرف التنمية	المصرف الزراعي	البيان
<u>الأصول</u>				
44	10,663.8	795.9	240.4	نقدية وودائع لدى المصارف
412.6	4,784.8	886.9	1,370.0	القروض
9.5	315.6	22.8	30.1	مساهمات واستثمارات
26.5	27.1	168.7	35.1	أصول أخرى (بما فيها الأصول الثابتة)
492.6	6,191.3	1,874.3	1,675.9	مجموع الأصول
<u>الخصوم</u>				
200	4,655.8	1036.8	70.4	ودائع لأجل/ وثابتة
188.3	412.3	152.7	1,150.0	خصوم أخرى
103.4	1,123.2	684.8	455.5	رأس المال والاحتياطيات ومخصصات
492.6	6,191.3	1,874.3	1,675.9	مجموع الخصوم

الملحق رقم (11)

أهم البنود المالية بميزانيات المصارف المتخصصة خلال عام 2008م

المبالغ بملايين الدنانير

2008			
مصرف الادخار والاستثمار العقاري	مصرف التنمية	المصرف الزراعي	البيان
الأصول			
1,309.1	756.9	64.9	نقدية وودائع لدى المصارف
5,898.7	960.1	1,475.0	القروض
520.7	8.2	35.4	مساهمات
74.6	258.5	57.4	أصول أخرى (بما فيها الأصول الثابتة)
7,803.1	1,983.7	1,632.7	مجموع الأصول
الخصوم			
6,133.2	1,140.3	77.9	ودائع
546.6	147.2	1,097.8	خصوم أخرى
1,123.2	696.3	457.0	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات
7,803.1	1,983.7	1,632.7	مجموع الخصوم

الملحق رقم (12)

مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية المرخص لها للعمل في ليبيا

رت	مكتب التمثيل	تاريخ الموافقة	تاريخ الافتتاح
1	المؤسسة العربية المصرفية - البحرين	1988/08/16	1988/08/16
2	المصرف العربي للاستثمار والتجارة - أربيفت	1994/04/25	1994/04/25
3	بنك الاستثمار العربي الأردني	1997/06/30	1998/10/01
4	البنك التجاري العربي البريطاني (BACB)	1998/04/18	1998/09/01
5	بنك الإسكان (الأردن)	1998/06/18	1998/08/15
6	المصرف العربي الايطالي - يوباى	1999/08/26	2000/06/13
7	بنك قناة السويس	1999/12/28	2002/10/30
8	بنك فاليتا	2000/08/27	2002/01/24
9	بنك قطر الوطني	2004/10/31	2007/04/19
10	بنك بافاق (BAWAG)	2005/02/20	2005/07/21
11	بنك تونس العالمي	2005/10/22	2006/04/20
12	بنك بيرايوس (مصر)	2005/10/22	2006/06/01
13	بنك كاليون للتمويل والاستثمار	2005/12/12	2006/02/15
14	المصرف العربي التونسي الليبي (BTL)	2006/07/06	لم يفتتح بعد
15	بنك HSBC	2006/09/14	2007/06/10
16	بنك تونس العربي الدولي (BIAT)	2006/09/14	2007/09/12
17	بنك سوسيتي جينرال (S. G)	2007/03/14	2007/09/20
18	مصرف فرنسبنك (لبنان)	2007/04/30	2008/01/01
19	المصرف التجاري وفابنك (المغرب)	2007/06/17	2008/05/30
20	بنك أبو ظبي الوطني	2008/05/11	لم يفتتح بعد
21	بنك بيروت	2008/05/27	لم يفتتح بعد
22	كوميرز بنك	2008/08/13	لم يفتتح بعد

الملحق رقم (13)

المكاتب الهندسية وبيوت الخبرة المتخصصة في تقييم الأصول والعقارات
المقيدة في سجل مصرف ليبيا المركزي

رقم القيد	الاسم
1	مكتب إدريس عمر الباوندي
2	مكتب أبوبكر محمد النعاجي
3	مكتب جبران على الترهوني
4	مكتب مصطفى حسن زهدي
5	شركة قورينا للإستشارات الهندسية
6	المكتب الإستشاري الهندسي للمرافق
7	مكتب دار طرابلس للأستشارات الهندسية
8	مكتب بنغازي للإستشارات الهندسية
9	مكتب أمان للإستشارات الهندسية
10	المكتب الإستشاري للهندسة المعمارية
11	مكتب العروبة للأعمال الهندسية
12	مكتب مصباح عبدالقادر ونيس
13	مكتب المعمار / مهندسون إستشاريون
14	مكتب أعويينة للإستشارات الهندسية / مثن قانوني
15	مكتب بيت الخبرة للإستشارات الهندسية
16	مكتب سالم محمد الإسكندراني
17	مكتب هنيبال للإستشارات الهندسية
18	مكتب محمد كيشار عبدالسلام
19	شركة مجموعة المهندسين للإستشارات الهندسية
20	مكتب أفريقيا للإستشارات الهندسية
21	شركة إرم للإستشارات والخدمات الهندسية
22	مكتب الأندلس / المهدي سالم عبد الله الشائبي
23	المكتب الهندسي الليبي.

الملحق رقم (14)

مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية المقيدة في سجل مصرف ليبيا المركزي للمحاسبين والمراجعين القانونيين

رقم القيد	أسم مدير المكتب
1	محمد علي طرخان
2	محمد بشير البرغتي
3	علي السنوسي المنصوري
4	محمد غتور وشركاؤه
5	عبدالسلام كشادة وشركاؤه
6	مكتب الإمارة للمحاسبة والمراجعة
7	الدكتور الكيلاني عبدالكريم الكيلاني
8	منصور محمد عمر الجعيدي
9	الطاهر صالح الطياري
10	المنتصر علي التارقي
11	طهير عيسى الجازوي
12	أحمد سليم أبوسنينة
13	أبوبكر علي النيهوم
14	أيوب سعيد العزابي
15	إبراهيم أبو الربيع الباروني
16	الدكتور يونس محمد احتشاد
17	محمد حسين كانون
18	مصطفى أحمد عباس
19	علي ميلود أبوقصة
20	سمير إمحمد أبوراوي
21	مسعود إمحمد بلقاسم وشركاؤه
22	مفتاح المهدي القريوي وشركاؤه
23	بدر الحاسي وشركاؤه
24	عبدالناصر المهدي قداد
25	عبدالمجيد المهدي قداد
26	عبدالكريم محمد الطرابلسي

..... يتبع الملحق (14)

رقم القيد	أسم مدير المكتب
27	إبراهيم عبدالله الهوش
28	حسين أبو نواره وشركاؤه
29	محمود قاسم تنتوش
30	مصطفى البشتي محمد
31	عبدالنبي عبدالله السعيطي
32	حسين الزاوي وشركاؤه
33	محمد عمر غويلة
34	مصطفى بكار محمود
35	بشير محمد المحيشي
36	مصطفى على القراضي
37	صالح خليل الصلابي
38	د . محمود محي الدين بادي
39	مصطفى عامر علي سويسي
40	محمود محمد الصلابي
41	ياسر محمد البرغثي
42	عمر علي عامر
43	عرفات محمد بشير الجفلي
44	سالم سليم المنصوري
45	البشير عمار عون الله
46	خالد محمد مفتاح العقربان
47	مصطفى المختار علي عمار
48	عامر محمد عبد الرحمن المشلفح
49	محمود علي محمود رحال
50	مكتب البيت الإستشاري الوطني
51	د . إدريس عبدالحميد الشريف
52	د . عياد اللافي يونس وشركاؤه
53	مكتب زايد أبوبكر فنير
54	عمر خليفة المبروك المجذوب

..... يتبع الملحق (14)

رقم القيد	أسم مدير المكتب
55	مكتب صويدق والبوري
56	مكتب علي جابر الفيتوري
57	منصور علي الموشم
58	رمضان صالح رحومة
59	علي إمحمد المحلس
60	حسين مسعود الرفادي
61	د . زهير عمرو دردر
62	مختار محمد إبراهيم
63	منير عزيز
64	فيصل مختار سويدان
65	عبد الله عمر الماقوري وشركاؤه
66	أدريس سعيد الحاسي
67	نصر رمضان ترفاس
68	الصديق مصطفى الرايس
69	الصغير أبو زيد المحجوب
70	فوزي محمد طولوبه
71	سعيد يوسف حشاد
72	علي عبدالحميد المقصبي
73	عبدالناصر رجب الحوم
74	د. الأمين خليفة علي الطويل
75	مصطفى علي أبوحميرة
76	أعمار علي الشتيوي
77	إبراهيم الطاهر العلام / شركة المدقق
78	محمد ونيس إبراهيم
79	عبدالواحد العريفي عمر الشارف
80	علي حسن محمد بابا
81	د. سالم محمد بن غربية

..... يتبع الملحق (14)

رقم القيد	أسم مدير المكتب
82	محمد عمّار أحمد القدّار
83	عبد الرحمن عمران نغد
84	د. جمعة محمد الرقيبي
85	عبد المنعم علي البوسيفي
86	فرج محمد حسن عثمان
87	فاتن مصطفى الشاعرى
88	عبد الحكيم عامر حسين بادي
89	محمد علي الشيباني
90	أحمد محمد غثور

الملحق رقم (15)

بيان بأسعار الفائدة المدينة والدائنة

المصرف	البنــــــــــــد	نسبة الفائدة المدينة (%)	نسبة الفائدة الدائنة (%)
الواحة	سحب على المكشوف	7 - 5	
	السلف الاجتماعية	6.5	
	القروض والتسهيلات	6 - 5	
	الودائع الزمنية التوفير		2.65 - 1 2.0
المتحد للتجارة والاستثمار	سلف اجتماعية	6.5	
	سحب على المكشوف	6.0	
	قروض متوسطة الأجل	4.5	
الوفاء	قروض تجارية	2.5	
	قروض موظفي المصرف	2.0	
	سحب على المكشوف	2.5	
	الودائع الزمنية		1.50 - 1.25
الخليج الأول	سحب على المكشوف	7.5	
	القروض العقارية	7.0	
	سلف اجتماعية	7.0	
	القروض والتسهيلات	7.0	
	الودائع الزمنية التوفير		1.75 - 1.5 1.0
الإجماع العربي	سحب على المكشوف	6.5	
	سلف اجتماعية	6.5	
	القروض والتسهيلات	6.5	
	الودائع الزمنية		2.0
المتوسط	على مختلف أنواع الائتمان الممنوح	7.5	
السرايا	الودائع الزمنية		3.0
	سلف اجتماعية	6.5	
	القروض والتسهيلات	6.5	
المؤسسة المصرفية الأهلية	الودائع الزمنية		2.0
	سلف اجتماعية	6.5	
	القروض والتسهيلات	6.0	
	قروض الإسكان الريفي والزراعي	4.5	
	الودائع الزمنية		1.5 - 1

..... يتبع الملحق (15)

المصرف	البنود	نسبة الفائدة المدينة (%)	نسبة الفائدة الدائنة (%)
الوحدة	سحب على المكشوف	7 - 6	
	القروض والتسهيلات	7 - 6	
	قروض عقارية للموظفين	3 - 1.5	
	الودائع الزمنية		2 - 1
	التوفير		1.5
التجارة والتنمية	سلف اجتماعية	5.5	
	القروض والتسهيلات	6.5 - 6	
	الودائع الزمنية	2.1 - 1.6	
	التوفير	2.1 - 1.6	
الأمان للتجارة والاستثمار	سحب على المكشوف	6.5 - 6	
	سلف اجتماعية	6.5 - 6	
	القروض والتسهيلات	6 - 5.5	
التجاري الوطني	سلف اجتماعية	6.5	
	القروض والتسهيلات	6.5	
	القروض العقارية	3.0	
	قروض طويلة الأجل	6.5 - 5	
	الودائع الزمنية		1.75 - 1.25
	التوفير		1.5
الصحارى	سحب على المكشوف	6.0	
	سلف اجتماعية	6.5	
	القروض العقارية	3.0	
	قروض متوسطة وطويلة الأجل	6 - 4	
	الودائع الزمنية		2 - 0.75
	حسابات التوفير		1.5
التجاري العربي	على مختلف أنواع الائتمان الممنوح	6.5	
	الودائع الزمنية		1.0
	حسابات التوفير		1.0
الجمهورية	سحب على المكشوف	6.5	
	سلف اجتماعية	6.5	
	قروض عقارية	3.0	
	قروض تجارية	6 - 5	
	قروض مشتركة	6 - 4	
	الودائع الزمنية		1 - 1.8%

الملحق رقم (16)

أهم المنشورات الصادرة عن
إدارة الرقابة على المصارف والنقد
خلال الفترة 2005-2008م

المنشورات الصادرة خلال عام 2005 م:-

رقم المنشور	الموضوع	التاريخ
2005/1	بشأن بعض الضوابط المصرفية التي تكفل الرقي بالعمل المصرفي وتفادي ما يكتنف عمل بعض الفروع المصرفية من سلبيات والحد من بعض الظواهر التي تسيء إلى مهمة المصارف .	2005/1/1
2005/2	بشأن عمليات الإسناد الخارجي (outsourcing)	2005/2/9
2005/3	بشأن أسعار الخدمات المصرفية التي تتقاضاها المصارف مقابل الخدمات التي تقدمها لزيائنها.	2005/2/12
2005/4	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (10) لسنة (2005م) بخصوص الضوابط التي تحكم متطلبات رؤوس أموال المصارف التجارية وفقاً لنص المادة (67) من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005	2005/3/14
2005/5	بشأن طلب تسوية أوضاع المصارف وفقاً للقانون والتي من بينها إعادة تشكيل مجالس الإدارة للمصارف التجارية والإخطار بترشيحات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء العاميين.	2005/3/15
2005/6	بشأن منح صلاحيات للمصارف التجارية في فتح الحسابات المصرفية للسفارات والقنصليات والإيداع بها .	2005/3/24
2005/7	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم 1373/14 بشأن إصدار نموذجي النظام الأساسي وعقد تأسيس مصرف تجاري (المعدل (2005/12م) .	2005/5/19
2005/8	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم 14 بشأن تخفيض أسعار الفائدة التي يمنحها مصرف ليبيا المركزي عن ودائع المصارف التجارية لديه.	2005/5/24
2005/9	بشأن الضوابط المنظمة لمنح السلف الاجتماعية للمواطنين .	2005/6/27

رقم المنشور	الموضوع	التاريخ
2005/10	بشأن تحرير أسقف أسعار الفائدة الدائنة التي تمنحها المصارف التجارية على الودائع الزمنية.	2005/8/18
2005/11	بشأن إعادة تصنيف كافة الحسابات المصرفية غير المقيمة وتحديد مفهوم المقيم وغير المقيم .	2005/9/17
2005/12	بشأن تعميم قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (39) لسنة 2005 ف الصادر بتاريخ 2005/9/11 ف بتوحيد سعر الفائدة المدينة عن جميع القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف وذلك بما يعادل سعر إعادة الخصم لدى مصرف ليبيا المركزي مضافاً إليه نسبة لا تزيد عن 2.5% .	2005/9/27
2005/13	بشأن تعميم قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (40) لسنة 2005 ف الصادر بتاريخ 2005/9/11 م، بتحديد هامش المصارف التجارية مقابل بيع النقد الأجنبي إلى الجمهور في شكل نقدي بنسبة ربع في المائة (0.25) مضافاً إلى سعر الشراء من مصرف ليبيا المركزي .	2005/10/13
2005/14	بشأن اعتماد نموذج النظام الأساسي لمصرف تجاري .	2005/12/10

المنشورات الصادرة خلال عام 2006 م :-

رقم المنشور	الموضوع	التاريخ
2006/1	بشان كتاب الأخ/أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية رقم (23-3-119ج) المؤرخ في 2006/1/18 م بخصوص قيام بعض المصارف بفتح حسابات مصرفية للعديد من الجهات العامة دون موافقة مصرف ليبيا المركزي.	2006/1/23
2006/2	بشان إيقاف الصرف من حسابات التحول ، بناء على كتاب الأخ/أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.	2006/2/5
2006/3	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (4) لسنة 1374 و.ر (2006 مسيحي) بخصوص تحديد الحالات والشروط المنظمة لإدخال وإخراج النقد الليبي من وإلى الجماهيرية.	2006/2/23
2006/4	بشأن العمل على الصرف من حسابات التحول بناء على خطاب الأخ / أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط رقم (220/1/6) المؤرخ في 1374/1/30 ور.	2006/2/27
2006/5	بشأن إحالة صورة من كتاب الأخ / أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل ومنشوره رقم (6) والعمل على تنفيذ التعليمات الواردة بهما.	2006/3/9
2006/6	بشأن طلب إبلاغ إدارة الرقابة على المصارف والنقد بأجهزة الصراف الآلي التي يتم تركيبها لدى المصارف أو فروعها أو يتم تركيبها بأماكن أخرى خارج مبنى المصرف وذلك بنموذج إشعار يوجه إلى مصرف ليبيا المركزي .	2006/3/14
2006/7	بشأن زيادة هامش الربح من عمليات بيع النقد الأجنبي (البيع النقدي) إلى (0.5 %) نصف في المائة ، بدلا عن (0.25%) ربع في المائة الذي كان مقرراً في السابق .	2006/4/20

رقم المنشور	الموضوع	التاريخ
2006/8	بشأن استثناء القطاع الأهلي والشركات العامة من الشرطين اللذين تضمنهما المنشور رقم (2003/4) الصادر عن هذه الإدارة والشرطين هما :- 1 - أن لا يكون الاعتماد المستندي المفتوح قابل للتحويل من مستفيد إلى مستفيد آخر . 2 - أن لا يكون الاعتماد المستندي المفتوح قابل لفتح أعمادات أخرى على قوته.	2006/05/30
2006/9	بشأن ضرورة التأكد من توفر الشروط والضمانات الكافية للوفاء بقيمة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة والفوائد المستحقة عليها وذلك وفقاً لمتطلبات القانون .	2006/06/29
2006/10	بشأن توجيه عناية المصارف لتحسين الخدمات المصرفية وخاصة فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية والتحويلات المباشرة .	2006/07/04
2006/11	بشأن تعديل المادة الثالثة من قرار اللجنة الشعبية لمصرف ليبيا المركزي رقم (28) لسنة 2004 مسيحي ، المتعلقة بشروط منح التسهيلات الائتمانية للشركات الأجنبية.	2006/07/04
2006/12	بشأن تحويل المصارف التجارية بإتمام الإجراءات المتعلقة بتسوية اعتمادات التصدير وتمكين المصدرين من استعمال حصيلة صادراتهم دون الرجوع إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد .	2006/07/17
2006/13	بشأن تنويع أساليب وطرق الدفع لتمويل الاستيراد ، وذلك عن طريق الحوالات المصرفية و الاعتمادات المستندية و المستندات برسم التحصيل .	2006/07/26
2006/14	بشأن تخفيض الحد الأدنى للتغطيات النقدية بالدينار الليبي اللازمة لفتح الاعتمادات المستندية ، ليصبح (15%) بدلا من (25%) .	2006/07/27
2006/15	بشأن تعديل شروط الإعفاء من الفوائد المجنبة والمحسوبة بيانياً.	2006/07/27

رقم المنشور	الموضوع	التاريخ
2006/16	بشأن تحديد أسعار العمولات التي تتقاضاها المصارف على بيع النقد الأجنبي (نقداً) ، والحوالات الخارجية، والاعتمادات المستندية، والمستندات برسم التحصيل.	2006/07/27
2006/17	بشأن تحديث نموذج الأحصائية السنوية الخاصة بفروع المصارف والمعمم بالمنشور رقم (97/2) الصادر في 1997/01/28 م .	2006/08/16
2006/18	بشأن إحالة البيان اليومي المتعلق بعمليات بيع النقد الأجنبي لمختلف الجهات والأغراض إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد في نهاية كل يوم عمل ، بدلا من إحالته إلى إدارة العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي .	2006/08/30
2006/19	بشأن عدم تعدد فتح الحسابات للشركات المكلفة بالاستيراد تمكيناً للمصارف من استرجاع مستحقاتها وديونها .	2006/10/09
2006/20	بشأن رفع السقوف الائتمانية المسموح بها للمصارف التجارية والأهلية بحيث تصبح 20% من رأس مال المصرف مضافاً إليه الاحتياطي القانوني والاحتياطيات غير المخصصة.	2006/12/28

المنشورات الصادرة خلال عام 2007 م :-

رقم المنشور	الموضوع	التاريخ
2007/1	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (45) لسنة 1374 و.ر (2006 مسيحي) بشأن تحديد الضوابط المنظمة للمساهمة في رؤوس أموال المصارف التجارية .	2007/1/2
2007/2	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (47) لسنة 1374 و.ر (2006 مسيحي) بشأن أسس ومعايير تصنيف الديون والحدود الدنيا للمخصصات المطلوبة في مواجهتها.	2007/1/4
2007/3	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (50) لسنة 1374 و.ر (2006 مسيحي) بشأن إلغاء كافة القرارات والمنشورات الصادرة بمقتضاها عن مصرف ليبيا المركزي في السابق ، في شأن تحويلات غير المقيمين ، وأن تخضع هذه التحويلات لذات الضوابط والقواعد المقررة في شأن تحويلات المقيمين.	2007/1/8
2007/4	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (57) لسنة 1374 و.ر (2006 مسيحي) بتفويض مجالس إدارات المصارف التجارية اتخاذ القرارات المتعلقة بإقفال الفروع المصرفية أو بدمجها أو تحويلها إلى وكالات مصرفية ، على أن لا يمتد التفويض إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بفتح الفروع أو الوكالات المصرفية الجديدة .	2007/1/8
2007/5	بشأن إبلاغ المصارف بأنه يمكنهم تحديد الأسعار المناسبة للعمولات على بيع النقد الأجنبي، والإعتمادات المستندية، والمستندات برسم التحصيل . وفي حدود الأسقف المشار إليها في المنشور رقم (2006/16) .	2007/1/10
2007/6	بشأن إحالة الاختصاصات الاسترشادية لإدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، ووحدة الامتثال للاستعانة بها في تحديد اختصاصات هذه الوحدات التي تأسست لدى المصارف .	2007/1/11

رقم المنشور	الموضوع	التاريخ
2007/7	بشأن تحديد وتنظيم عملية احتفاظ المصارف التجارية بودائع بالعملة الأجنبية لدى المصارف الخارجية.	2007/1/29
2007/8	بشأن ضرورة التقيد بما جاء بالمنشور رقم (2006/1) القاضي بضرورة الحصول على إذن من مصرف ليبيا المركزي ، بعد موافقة أمانة المالية لغرض فتح حسابات مصرفية للوحدات الإدارية العامة بالمصارف التجارية.	2007/1/31
2007/9	بشأن ضرورة التزام جميع المصارف بتقديم نسخة من القوائم المالية المراجعة للمصرف، إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد، في متسع من الوقت وقبل الإعلان عن دعوة الجمعية العمومية للمصرف للاعقاد بفترة شهر على الأقل.	2007/2/1
2007/10	بشأن عدم الممانعة من إعادة تحويل المبالغ المحولة أصلاً بالعملة الأجنبية من الخارج في حالة عدم حصول الشركة الأجنبية المعنية على الموافقات اللازمة لغرض تأسيس أعمال لها في الجماهيرية .	2007/2/21
2007/11	بشأن الاكتفاء بتقديم نسخة من عقود تنفيذ المشروع ، مصدقة من مصلحة الضرائب ، عند قيام الشركات الأجنبية بإيداع أية مبالغ بالدينار الليبي بحساباتها طرف المصارف .	2007/2/27
2007/12	بشأن إحالة نماذج التحقق من هوية العملاء (KYC) ، ومطالبة المصارف باستعماله .	2007/2/27
2007/13	بشأن إبلاغ المصارف التجارية بفحوى قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (7) لسنة 1375 ل.و.ر (2007 م) بشأن اعتماد الاتفاقية المبرمة بين مصرف ليبيا المركزي والبنك المركزي التونسي، الخاصة بتبادل الأوراق النقدية للدينار الليبي والدينار التونسي.	2007/3/14

رقم المنشور	الموضوع	التاريخ
2007/14	بشأن الرد على الاستفسارات الواردة من المصارف التجارية حول كيفية معاملة الشركات الأجنبية المسجلة بالخارج والتي لها عقود عمل مؤقتة داخل الجماهيرية وكذلك الشركات الأجنبية المسجلة محلياً تحت مظلة قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي رقم (5) لسنة 1426 م .	2007/3/22
2007/15	بشأن تحرير أسعار الفائدة المدينة التي تتقاضاها المصارف عن السلف والقروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها للمتعاملين معها .	2007/5/21
2007/16	بشأن إخضاع الصكوك المصدقة التي تصل قيمتها أو تتجاوز (10,000) دينار ليبي لفترة المقاصة ، وفقاً للضوابط المعمول بها في غرفة المقاصة بمصرف ليبيا المركزي .	2007/6/12
2007/17	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (58) لسنة 2007م الصادر بتاريخ 2007/10/8م ، بشأن تحديد التخفيضات التي يمكن للمصارف إجراؤها من التسهيلات الائتمانية والقروض غير المنتظمة عند احتساب المخصصات اللازمة في مواجهتها .	2007/10/21
2007/18	بشأن إضافة بعض الضوابط التي تحكم الاستثمار الأجنبي في المنطقة الحرة بمدينة مصراتة .	2007/10/23

المنشورات الصادرة خلال عام 2008 م :-

رقم المنشور	الموضوع	التاريخ
2008/1	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (73) لسنة 2007م برفع سقف القروض الاجتماعية بحيث تكون في حدود صافي مرتب المقترض لمدة سنتين.	2008/01/09
2008/2	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (68) لسنة 2007م بتوحيد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي بحيث تكون (15%) من جميع الخصوم الإيداعية الخاضعة لهذه النسبة .	2008/01/15
2008/3	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (75) لسنة 2007م بالسماح للجهات الاعتبارية بسداد الالتزامات المترتبة على تعاملها مع الخارج ، وذلك باستعمال حوالات صادرة .	2008/01/16
2008/4	بشأن تحديد أسعار الفائدة المدينة على القروض والتسهيلات والسلف ، على أساس سعر الخصم لدى مصرف ليبيا المركزي مضافاً إليه هامش يمثل ما يقرر المصرف تحصيله من فائدة .	2008/01/21
2008/5	بشأن إبلاغ المصارف التجارية بأنه تقرر أن تقوم كافة المصارف بفتح حسابات بينية بين فروع كل مصرف وفروع كافة المصارف الأخرى الواقعة في نفس المنطقة التي لا توجد بها غرف مقاصة لمصرف ليبيا المركزي.	2008/03/09
2008/6	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (18) لسنة 2008م بتحديد نسبة (20%) للسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل المصارف التجارية.	2008/05/15
2008/7	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2008م بتحديد أسعار الفائدة على المعاملات المتعلقة بشهادات الإيداع ، التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي .	2008/05/15

رقم المنشور	الموضوع	التاريخ
2008/8	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (25) لسنة 2008م بتعديل نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي ينبغي على المصارف التجارية الاحتفاظ به لدى مصرف ليبيا المركزي ، مقابل خصومها الإيداعية ، بحيث يكون (20 %) من إجمالي الخصوم الإيداعية الخاضعة لهذه النسبة.	2008/05/22
2008/9	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (26) لسنة 2008 م بتعديل سعر إعادة الخصم ، بحيث يكون (5 %) خمسة في المائة.	2008/06/02
2008/10	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (42) لسنة 2008م بتحديد حدود المساهمة للأشخاص الاعتبارية في المصارف التجارية ، بحيث يكون (10 %) للشخص الاعتباري الواحد.	2008/06/19
2008/11	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (45) لسنة 2008 م، بشأن تحديد هياكل المراكز المالية للمصارف التجارية ومحافظها الائتمانية وفق الحدود القصوى المبينة في الجدول المرفق مع القرار.	2008/07/14
2008/12	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (46) لسنة 2008م، بشأن وضع حدود التركيز الائتماني والضوابط والمعايير التي تحكمه.	2008/07/14
2008/13	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (47) لسنة 2008 م، بشأن تحديد معايير إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف التجارية.	2008/07/15
2008/14	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (48) لسنة 2008م، بشأن شروط منح التسهيلات الائتمانية للشركات الأجنبية.	2008/07/15
2008/15	بشأن إلزام المصارف بالنماذج المنفذة لاحتساب حدود التركيز الائتماني وفقاً للمعايير الواردة بقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (46) لسنة 2008 م .	2008/07/15
2008/16	بشأن إحالة قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (68) لسنة 2008م، بتعديل القرار رقم (18) لسنة 1376و.ر (2008ف) بشأن تحديد نسبة السيولة المطلوب الاحتفاظ بها بحيث لا تقل عن (25%) من مجموع الخصوم الإيداعية.	2008/11/04

أهم الرسائل الدورية الصادرة خلال فترة التقرير:-

رقم الرسالة	التاريخ	الموضوع
2008/3	2008/01/10	بشأن تسوية أوضاع المصارف بمناسبة مرور ثلاث سنوات على صدور القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر.(2005م) بشأن المصارف.
2008/5	2008/01/16	بشأن إبلاغ المصارف بمخاطبة مكاتب المراجعة التي تم تكليفها بمراجعة حسابات المصارف ومطالبتها بضرورة إرفاق تقرير تفصيلي عن كيفية احتساب المخصصات وتصنيف الديون وفقاً لإحكام المنشور رقم أرم ن 2007/2م.
2008/10	2008/01/27	بشأن الطلب من المصارف موافاة إدارة الرقابة على المصارف والنقد بالبيانات المتعلقة بأبرز المؤشرات المالية وذلك لغرض إجراء تحليل وتقييم المصارف من خلال هذه المؤشرات وذلك وفقاً للنموذج المرفق مع الرسالة.
2008/15	2008/02/10	بشأن تحديد موعد مناقشة الميزانيات العمومية للمصارف التجارية و حساباتها الختامية المعدة للعرض على الجمعيات العمومية مع إدارة الرقابة على المصارف والنقد وذلك قبل اعتماد الحسابات الختامية بشكل نهائي.
2008/19	2008/02/14	بشأن الطلب من المصارف ضرورة الالتزام والتقييد بتطبيق المعايير الجديدة لتصنيف الديون وتكوين المخصصات والالتزام بإحالة الكشف شهرياً إلى هذه الإدارة.
2008/21	2008/02/20	بشأن موافاة إدارة الرقابة على المصارف والنقد بالبيانات المتعلقة بكل من مدير إدارة المراجعة الداخلية ومدير إدارة المخاطر ورئيس وحدة الامتثال وفقاً للنماذج المرفقة.
2008/26	2008/03/13	بشأن استعراض المفاهيم المرتبطة بتداول الصكوك والضوابط المنظمة لها.

رقم الرسالة	التاريخ	الموضوع
2008/32	2008/03/23	بشأن التأكيد على ضرورة استعمال الختم الليزري على النموذج الذي يقدم إلى مصلحة الجمارك والامتثال للتعليمات الصادرة بالخصوص.
2008/57	2008/04/28	بشأن دعوة المسؤولين على إدارة السيولة بالمصارف التجارية والموظفين المعنيين بالأمر لحضور ورشة العمل التي ينظمها مصرف ليبيا المركزي بتاريخ 2008/05/01م، حول موضوع شهادات الإيداع التي يعتمزم مصرف ليبيا المركزي إصدارها.
2008/60	2008/05/01	بشأن تقرير بعض الضوابط المصرفية للحد من ظاهرة الصكوك الراجعة.
2008/64	2008/05/05	بشأن دعوة المسؤولين على إدارة السيولة بالمصارف التجارية والموظفين المعنيين بالأمر للحضور لورشة العمل التي يعتمزم مصرف ليبيا المركزي تنظيمها بتاريخ 2008/05/11م، حول موضوع شهادات الإيداع التي يعتمزم مصرف ليبيا المركزي إصدارها.
2008/67	2008/05/08	بشأن بعض التوضيحات الاسترشادية المهمة المتعلقة بمتطلبات منح الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة.
2008/66	2008/05/07	بشأن العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح وحدات خاصة لإقراض وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
2008/78	2008/05/29	بشأن عزم مصرف ليبيا المركزي تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع مصرف الصحاري حول برنامج عرض الخدمات المصرفية الإسلامية المعمول به في مجموعة بي إن بي باربيا بتاريخ 2008/06/04م.
2008/79	2008/06/04	بشأن التأكيد على الالتزام بتعبئة نماذج التحقق من هوية العملاء (kyc) المرفقة بالمنشور رقم أرم ن 2007/12 م.

الموضوع	التاريخ	رقم الرسالة
بشأن تنبيه المصارف إلى متابعة الأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي ومراجعة المنشورات والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بالخصوص وبما يكفل الالتزام بالاحتفاظ بالاحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب قانوناً.	2008/09/23	2008/26
بشأن الطلب من المصارف التجارية موافاة إدارة الرقابة على المصارف والنقد بأرصدة حسابات مصارفهم لدى المرسلين بالخارج بتاريخ 2008/9/30.	2008/10/09	2008/130
بشأن موافاة إدارة الرقابة على المصارف والنقد بأرصدة حسابات المصارف التجارية لدى المرسلين بالخارج بشكل دوري ((أسبوعياً)) على أن تستلم البيانات كل يوم احد على تمام الساعة التاسعة صباحاً.	2008/10/22	2008/137
بشأن موافاة إدارة الرقابة على المصارف والنقد ببعض البيانات المالية المتعلقة بها وفق الجداول المرفقة بالرسالة والتعليمات العامة المتعلقة بكيفية تعبئة البيانات المطلوبة.	2008/11/10	2008/142
بشأن الطلب من المصارف التجارية ، مؤقتاً ، عدم فتح أي حسابات جديدة في الخارج ، أو إيداع أية مبالغ، أو قبول أية ضمانات من غير المصارف المتعامل معها حالياً ، إلا بعد الحصول على الإذن المسبق من مصرف ليبيا المركزي ، وذلك بصفة مؤقتة لدواعي التحوط لتداعيات الأزمة المالية العالمية.	2008/11/17	2008/143
بشأن عزم مصرف ليبيا المركزي تنظيم ورشة عمل بالاستعانة بالخبرات الدولية تركز لتدريب المختصين في قطاع المصارف حول تحديد الرسائل التي تتبادلها المصارف مع الجهات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية والإعداد لأعمال وربط المصارف مع شبكة ليبيا للتجارة الدولية وذلك يوم الاثنين الموافق 2008/11/24 م على تمام الساعة العاشرة صباحاً بمقر إدارة الرقابة على المصارف والنقد.	2008/11/18	2008/144

الموضوع	التاريخ	رقم الرسالة
بشأن الطلب من المصارف التجارية بضرورة الالتزام والتفديد بتنفيذ ما وجه إليهم من تعليمات تضمنتها المنشورات والرسائل الدورية الصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد بشأن الفصل بين اختصاصات مجالس الإدارة للمصارف والإدارات التنفيذية بها.	2008/12/15	2008/145
بشأن موافاة إدارة الرقابة على المصارف والنقد ببيان ما في حوزة أعضاء مجالس الإدارة والمدراء العاميين من أسهم وحصص في المصارف والشركات التجارية المساهمة والتغيرات التي طرأت عليها خلال الثلاث سنوات الأخيرة وذلك وفقاً للنموذج المرفق.	2008/11/24	2008/148
بشأن موافاة إدارة الرقابة على المصارف والنقد ببيان شهري بأرصدة حساباتها لدى المراسلين بالخارج بدلا من البيان الأسبوعي.	2008/11/30	2008/150
بشأن عزم مصرف ليبيا المركزي تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع مجموعة (بي إن بي باريبا) في مجال مشاركة المصارف لتمويل المشاريع، وذلك على تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2009/01/20م بقاعة الاجتماعات بمقر إدارة الرقابة على المصارف والنقد.	2008/12/24	2008/963